٢٠٢٤

في نقد جماعة الإخوان وأدواتها

عماد عبد الحافظ
كاتب مصري

اختلافات الإسلاميين...
الصراع من أجل الدين أم عليه؟

تتعدد التيارات والتنظيمات والجماعات الإسلامية التي ظهرت منذ أوائل القرن العشرين وما بعده، وعلى الرغم من أنّ كل تلك التيارات والتنظيمات تنطلق من أرضية الشريعة، وتسعى لتحويل المجتمع إلى مجتمع مسلم وفق رؤيتها ومعاييرها، تحكمه حكومة مسلمة تطبق الشريعة، فرغم اتفاقهم على هذه الأسس والمنطلقات الرئيسية؛ إلا أنّه يوجد العديد من الاختلافات بين تلك التيارات والتنظيمات في العديد من الآراء والأفكار والتوجهات، بعضها بسيط والبعض الآخر عميق، لكن في كل الأحوال تؤدي تلك الاختلافات في أحيان كثيرة إلى خلافات كبيرة، وصراعات فيما بينها، واتهامات متبادلة تصل أحياناً إلى حدّ التكفير.

فلماذا يختلف الإسلاميون فيما بينهم، وما أوجه هذا الخلاف، وهل يعني ذلك أنّ الإسلام لا توجد له نسخة واحدة يمكن الاتفاق عليها؛ ومن ثم يحق لآخرين من خارج التيار الإسلامي نقد الفكر الديني الذي تقدمه تلك التنظيمات، دون أن يتم اتهام كل صاحب رأي بأنّه يخالف الإسلام ويحاربه، وهل هذا الخلاف بين الإسلاميين من أجل الدين أم بسبب الصراع على من يمثل الدين في المجتمع، وهل في ظل هذا الخلاف والصراع القائم يكون من الممكن تصور دولة إسلامية كما تريد تلك التيارات، أم أنّها ستصبح محل خلاف، ومن ثم الصراع، بسبب الاختلاف حول شكلها وطبيعتها ووظيفتها؟

«الإسلاميون، أو التيار الإسلامي في مصر، ليسوا طيفاً واحداً، لكنّهم ينقسمون إلى تيارات وتنظيمات واتجاهات متعددة»

الصراع على تمثيل الدين

الإسلاميون، أو التيار الإسلامي في مصر، ليسوا طيفاً واحداً، لكنّهم ينقسمون إلى تيارات وتنظيمات واتجاهات متعددة، تجمع بينهم منطلقات فكرية واحدة ربما لا يفطنون للعديد منها، كما يجمع بينهم الرؤية بضرورة أن تكون الشريعة هي المرجعية والإطار الحاكم للمجتمع، والسعي نحو تطبيقها انطلاقاً من فكرة شمولية الإسلام، والعمل على إقامة دولة إسلامية تكون السلطة فيها هي القائمة على تطبيق الشريعة.

لكن، على الرغم من ذلك، فإنّ الاختلاف حول فهم هذه الشريعة، وطبيعة وشكل هذه الدولة، وآليات الوصول إليها، يتسبب في انقسام التيار الإسلامي إلى عدد من التيارات والجماعات والتنظيمات، حيث كل منها يتخذ مساراً مختلفاً عن الآخر، وفي الوقت ذاته يدّعي كل تيار

أو جماعة أنّه هو الذي يمثل الفهم الصحيح للدين، وأنّ منهجه هو المنهج المنضبط الملتزم بالإسلام، ومن ثم يهاجم كل منهم الآخر ويكيل إليه الانتقادات ويوجه له الاتهامات التي تتعدد ما بين الابتداع والمخالفة للإسلام، والخروج على منهج السلف، والخيانة للدين، والكفر أحياناً.

في كتابه «اختلافات الإسلاميين» يتناول الباحث أحمد سالم حالة الاختلاف بين التيارات الإسلامية الموجودة في المجتمع المصري، ويقوم في البداية بتصنيف تلك التيارات إلى (٦) أنواع: سلفية علمية، وسلفية حركية سياسية، وسلفية ثورية، وسلفية جهادية، وسلفية مدخلية، بجانب جماعة الإخوان المسلمين، وكل تيار من هذه التيارات يضم عدداً من الكيانات، ويقع بين كل تيار وآخر عدد من الاختلافات

«كل التيارات الإسلامية تسعى إلى إقامة دولة إسلامية تُطبق فيها الشريعة، على الرغم من عدم اتفاقهم حول مفهوم الشريعة، وعلى الرغم من اختلافهم في عدد من القضايا والآراء الفقهية والعقائدية، واختلافهم حول طبيعة تلك الدولة وسبل الوصول إليها»

حول مسائل فقهية وعقائدية، وأخرى تتعلق بمنهج التغيير، وبشكل وطبيعة الدولة الإسلامية المنشودة، وغيرها من القضايا، وداخل كل تيار هناك العديد من الاختلافات كذلك تسببت في حدوث انشقاقات تزيد من تعدد الكيانات الممثلة للتيار، وتزيد كذلك من حجم الخلافات والصراعات فيما بينها.

ويتجلى هذا الاختلاف بين التيارات الإسلامية من خلال وجهين؛ الأول هو ادعاء كل منهم أنّه هو الذي يمثل الإسلام الصحيح، فعلى سبيل المثال يقول حسن البنا في إحدى رسائله: «نحن الإسلام أيّها الناس»، ويقول الشيخ أسامة القوصي ممثل السلفية المدخلية في مصر في السابق: «أنا الدفة السلفية، أنا الميزان، دعوتنا دعوة ضبط وربط، دعوة استبصار، فمن أراد أن يستبصر بدين الله والعقيدة الصحيحة، فإنّ عليه أن يأتي هنا»، كما يرى التيار الجهادي أنّه وحده الذي يعبر عن المنهج السلفي ويمثل الإسلام الصحيح، وأنّ منهجه الذي يعتمد على الجهاد هو المنهج الوحيد الذي يؤدي إلى إقامة الدولة الإسلامية، وأنّ كل التيارات الأخرى لا تتبنّى منهجاً سليماً، فيقول مثلاً أبو مصعب السوري، وهو من رموز ومنظّري التيار الجهادي في كتابه «دعوة المقاومة الإسلامية العالمية» معبراً عن ذلك أنّ «الفارق مثلاً بيننا وبين الإسلاميين (البرلمانيين والديمقراطيين) هو مجال خلاف تضاد وليس اختلاف تنوع مقبول».

والوجه الآخر يتمثل في توجيه كل تيار سهام نقده إلى التيارات الأخرى واتهامه بالعديد من الاتهامات التي تفيد بابتعاده عن الفهم الصحيح للإسلام بل والخروج منه أحياناً، وكثيراً ما يقوم كل تيار بتحذير أتباعه من الاستماع للدعاة الذين يمثلون

التيارات الأخرى، ويذكر أحمد سالم في كتابه نماذج من تلك الاتهامات المتبادلة بين التيارات السلفية، منها وصف هشام البيلي أحد رموز السلفية المدخلية لرموز السلفية العلمية بأنّهم مبتدعة وجهّال بمذهب السلف، كما أنّ بعض رموز السلفية الحركية يصفون المدخلية بأنّهم عبيد الطواغيت، وعلى جانب آخر يصف الجهاديون السلفيات الحركية والعلمية بأنّهم كالفراخ البيضاء، بسبب أنّهم لا يمارسون الجهاد ولا يستخدمون القوة كمنهج للتغيير على الرغم من حديثهم بشكل نظري في أدبياتهم عن الجهاد، كما أنّ التيار الجهادي يتهم كل التيارات الإسلامية الأخرى التي تشارك في العملية السياسية وتعترف بالدستور والقوانين بأنّها مخالفة للإسلام، ويرون أنّ المشاركة في الانتخابات والعمل في إطار القوانين الوضعية لا يتوافق مع الإسلام، وفي المقابل ترى الدعوة السلفية بالإسكندرية أنّ السلفية الجهادية منحرفة عن المنهج السلفي الصحيح، وعلى جانب آخر يصف الشيخ فوزي السعيد أحد رموز السلفية الحركية في خطبة له حزب النور والدعوة السلفية بالإسكندرية بـ «العهر» ويتهمها بالخيانة والنفاق، كما أنّ جماعة الإخوان تنال قسطاً كبيراً من النقد والاتهامات من جانب العديد من التيارات السلفية بأنواعها، فعلى سبيل المثال يصف أيمن الظواهري في كتابه «الحصاد المر» جماعة الإخوان بأنّ لديها خللاً عقائدياً ومنهجياً، والتيار الجهادي يرفض منهج الإخوان الذي يقبل المشاركة السياسية، لأنّه يرى أنّ الديمقراطية كفر وحكم بغير ما أنزل الله، وأنّ الجماعة لا تلتزم بمبدأ الولاء والبراء، في حين تنظر تيارات السلفية العلمية والحركية إلى جماعة الإخوان على أنّها جماعة بعيدة عن المنهج السلفي الأصيل، وأنّها تفتقد إلى الدراية بالعلم الشرعي، ولا تهتم بالعقيدة، وتقوم بتمييع الدين حتى تكون قادرة على حشد أكبر عدد من الأفراد ليكونوا من أتباعها، كما تتهمها بأنّها تهمل السنّة وما يُسمّى «الهدي الظاهر»، وخاصة إعفاء اللحية، وترى السلفية المدخلية جماعة الإخوان بأنّهم مبتدعة ويشبهونهم بالخوارج.

نتائج ودلالات

ما سبق، على إيجازه، يوضح حجم الاختلاف والخلاف الواقع بين التيارات الإسلامية بكل أشكالها، ولا عجب من الاختلاف في حد ذاته، إذ إنّه من طبيعة الحياة، لكنّ العجب في أنّ كل تيار يرى نفسه أنّه مالك الحقيقة المطلقة، وأنّه هو

الذي يمثل الإسلام الصحيح، وأنّه الامتداد للمنهج السلفي، ممّا يجعلنا نتساءل: هل ثمّة نسخة واحدة للإسلام واضحة لا خلاف عليها، أم أنّ فهم الإسلام يختلف من وقت إلى آخر ومن عقل إلى آخر؟ ولماذا إذاً، والوضع هكذا، أنّ الإسلاميين أنفسهم لا يتفقون على رؤية واحدة ولا يجتمعون على نسخة واحدة للإسلام؛ لماذا يتم اتهام كل صاحب فكر مخالف للفكر الديني الخاص بتلك التيارات، أو ناقد له من خارج التيار الإسلامي بأنّه مخالف للإسلام ومحارب له؟

الأمر الآخر هو أنّ كل التيارات الإسلامية تسعى إلى إقامة دولة إسلامية تُطبق فيها الشريعة، على الرغم من عدم اتفاقهم حول مفهوم الشريعة، وعلى الرغم من اختلافهم في عدد من القضايا والآراء الفقهية والعقائدية، واختلافهم حول طبيعة تلك الدولة وسبل الوصول إليها هل بالتربية وتغيير المجتمع من أسفل، أم باستخدام القوة والتغيير من أعلى، أم بالمشاركة السياسية التي ترى بعض التيارات أنّها كفر لأنّها تتم تحت إطار المفاهيم والنظم الغربية والقوانين الوضعية، هل سيؤدي العمل لإقامة تلك الدولة إلى الدخول في حالة من الصراع بأشكاله المختلفة بين التيارات الإسلامية التي يرى كل منها أنّ منهجه هو المنهج السليم، وأنّ أفكاره هي التي تمثل الإسلام الصحيح؟ وهل ستكون تلك الدولة سبباً في توفير الحياة الكريمة والعيش المستقر للأفراد، أم أنّها ستكون سبباً في المزيد من الأزمات والصراعات والانقسامات؟ أم أنّه والوضع هكذا تصبح تلك الدولة مجرد يوتوبيا قائمة في خيال أصحابها فقط؟

الأمر الأخير هو أنّ تلك الحالة من الخلاف والصراع بين التيارات الإسلامية على من يمثل الإسلام، والسعي من جانب كل منهم على جذب أكبر عدد من الأفراد إليه ليكون من أتباعه الذين يسمعونه ويطيعونه، ويأخذون الدين منه فقط باعتباره هو الذي يمتلك الحقيقة المطلقة؛ سوف تؤدي إلى نتيجتين؛ الأولى هي تعصب كل فرد للتيار أو التنظيم الذي ينتمي إليه، ممّا يؤدي إلى تفاقم الصراعات في المجتمع وتحويل الدين إلى سبب رئيسي للانقسامات، والنتيجة الثانية هي أنّ حالة الصراع هذه تصيب الكثير من أفراد المجتمع بالحيرة والارتباك، وعدم القدرة على تحديد أيّ نسخة صحيحة للإسلام، ممّا يؤدي بالكثيرين إلى الابتعاد عن دائرة التدين وجعل الدين أمراً هامشياً بالنسبة إليهم، أو الابتعاد عن دائرة الدين بالكليّة.

مفهوم الجهاد عند حسن البنا... هل أفضى بالإخوان إلى ممارسة العنف؟

يمثل مفهوم الجهاد أحد المفاهيم المركزية عند جماعة الإخوان التي يترتب عليها بعض النتائج الخاصة بأهدافها وممارساتها، وقد صاغ مؤسس الجماعة حسن البنا رؤية الجماعة لهذا المفهوم من خلال رسائله ومقالاته. فما هو مفهوم الجهاد وفق رؤية البنا، وهل أفضت تلك الرؤية إلى ممارسة الإخوان للعنف في حياته وبعد موته؟

رؤية البنا لمفهوم الجهاد

أفرد البنا للجهاد رسالة خاصة سمّاها «رسالة الجهاد»، تناول فيها تعريفه وحكمه وصوره وأهدافه، كما تناول في مواضع أخرى من رسائله ومقالاته، على نحو ما سنوضح لاحقاً، مسألة استخدام القوة كأداة من أدوات التغيير التي تتبعها الجماعة من أجل تحقيق أهدافها. والجهاد وفق رؤية البنا هو وسيلة مهمة وأداة رئيسية لإقامة الدولة الإسلامية الكبرى التي يسعى الإخوان إليها تحت مسمّى «الخلافة»، مع ملاحظة أنّ الوصول إلى تلك الدولة الكبرى يستلزم أوّلاً الوصول إلى الحكم في كل دولة قطرية إسلامية قبل دمجها فيما بعد في دولة واحدة، وبالتالي فإنّ ممارسة الجهاد تبدأ من داخل كل دولة، وقد تحدث البنا بالفعل عن إمكانية استخدام القوة من أجل التغيير والوصول إلى الحكم حال فشل الوسائل السلمية في ذلك، كما أنّ الجهاد وفق رؤية البنا يُعدّ وظيفة لتلك الدولة بعد إقامتها ووسيلة لها لنشر دعوة الإسلام في العالم لتحقيق هدف الجماعة الأخير الذي أطلق عليه «أستاذية العالم». يقول البنا في إحدى مقالاته: إنّ الجهاد هدفه «نشر العدل بين الناس وتبليغ رسالة الله، حتى لا يبقى في الأرض كافر واحد، وحتى لا تكون فتنة، ويكون الدين لله».

وقد استقى البنا نظرته تلك للجهاد من اجتهادات الفقهاء القدامى، واستشهد بالعديد من أقوالهم للتأكيد على فرضية الجهاد لنشر الدعوة وعدم اقتصاره على الدفاع فقط، فيقول في رسالة الجهاد: «وأحبّ أن أنقل إليك طرفاً ممّا قاله فقهاء المذاهب، حتى المتأخرون منهم، في أحكام الجهاد ووجوب الاستعداد، لتعلم إلى أيّ حدٍّ ضيعت الأمة الإسلامية أحكام دينها في قضية الجهاد بإجماع آراء المسلمين في كل عصر من عصورهم...، قال صاحب (مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر) مقرراً أحكام الجهاد في مذهب الأحناف: الجهاد في اللغة بذل ما في الوسع من القول والفعل، وفي الشريعة قتل الكفار ونحوه من ضربهم ونهب أموالهم وهدم معابدهم وكسر أصنامهم، والمراد الاجتهاد في تقوية الدين بنحو قتال الحربيين والذميين إذا نقضوا، والمرتدين الذين هم أخبث الكفار، للنقض بعد الإقرار والباغين، بدءاً منّا فرض كفاية، يعني يفرض علينا أن نبدأهم بالقتال بعد بلوغ الدعوة وإن لم يقاتلونا، فيجب على الإمام أن يبعث سرية إلى دار الحرب كل سنة مرة أو مرتين، وعلى الرعية إعانته، وإذا قام به البعض سقط عن الباقين، فإذا لم تقع الكفاية بذلك البعض، وجب على الأقرب فالأقرب، فإن لم تقع الكفاية إلا بجميع الناس فحينئذ صار فرض عين كالصلاة»، ثم يقول معلقاً على ما استشهد به من آراء: «فها أنت ترى من ذلك كله كيف أجمع أهل العلم من مجتهدين ومقلدين، وسلفيين وخلفيين، على أنّ الجهاد فرض كفاية على الأمة الإسلامية لنشر الدعوة، وفرض عين لدفع هجوم الكفار عليها...، فوجب وجوباً عينيّاً لا مناص منه أن يتجهز كل مسلم، وأن ينطوي على نية الجهاد وإعداد العدة له حتى تحين الفرصة، ويقضي الله أمراً كان مفعولاً».

ملاحظات حول رؤية البنا للجهاد

١. حصر البنا مفهوم الجهاد في القتال، وهو نوع من أنواع الجهاد، وليس هو صورته الوحيدة، ويوضح ذلك الدكتور يوسف القرضاوي في كتاب (فقه الجهاد)، فيقول: «والجهاد ثلاثة أضراب؛ جهاد العدو الظاهر، ومجاهدة الشيطان، ومجاهدة النفس...، وبهذا نرى أنّ كلمة الجهاد أوسع في المعنى من كلمة القتال»، وبذلك فالجهاد يتحقق بصور كثيرة، والقتال مجرد صورة منها، تتطلب شروطاً معينة. ويوضح الدكتور أسامة الأزهري في كتاب (الحق المبين) بعض صور

الجهاد، فيقول: «الجهاد الذي شرعه الله هو شأن شريف نوراني، يتحقق بصور متعددة، فيكون بالقلب، وبالدعوة، وبالحجة، وبالبيان، وبالرأي والتدبير، وقد تتحتم الحاجة فيه إلى القتال عند الصراع فيكون بالقتال».

٢. تحدث البنا عن الجهاد الذي يستهدف نشر الدعوة «جهاد الطلب» على أنّه فرض كفاية، وأنّ ذلك هو رأي العلماء القدامى والمحدثين، ويرى بعض العلماء أنّ جهاد الطلب ليس فرضاً، لا فرض عين ولا فرض كفاية. ويوضح القرضاوي ذلك بقوله: «فقد وُجد من الأئمة من قال: إنّ الجهاد كان فرضاً على الصحابة وحدهم، كما حكى ذلك الحافظ في (الفتح)، وكما روى مسلم عن ابن المبارك في توجيه حديث «من مات ولم يغزُ ولم يحدث نفسه بغزو، فقد مات على شعبة من النفاق» أنّ ذلك كان من شأن الصحابة، وقال النووي: إنّ هذا محتمل، كما وُجد من الصحابة والتابعين والأئمة من قالوا إنّ جهاد الطلب تطوع لا فرض، كما نقل ذلك الإمام أبو بكر الرازي، وابن أبي شيبة وغيرهما، عن ابن عمر، رضي الله عنهما، وعن عطاء وعمر بن دينار من التابعين، وعن ابن شُبُرمة وسفيان الثوري من الأئمة. نعم إنّ القول بأنّ الجهاد فرض كفاية هو قول الجمهور من فقهاء الأمصار، ولكنّ قول الجمهور ليس حجة ملزمة، إنّما الحجة في النص القاطع، وفي الإجماع المتيقن، ولم يوجدا»، وحديث القرضاوي هنا عن الجهاد الذي يستهدف أرضاً غير إسلامية بحجة نشر الدعوة فيها، أمّا الجهاد الذي يستهدف الدفاع عن الأرض حال الاعتداء عليها، فلا خلاف فيه، إذ هو قبل أن يكون فريضةً دينية فهو أمر فطري منطقي يقوم به كل صاحب أرض.

٣. الجهاد وسيلة وليس غاية في حدّ ذاته، وغايته هي الهداية، فكما يرى الأزهري أنّه «إن أمكن ذلك بالعلم والمناظرة وإزالة الشبهة فهو أفضل، ومن هنا نأخذ أنّ مداد العلماء أفضل من دماء الشهداء»، فالبنا يرى في الجهاد وسيلة ضرورية لنشر الدعوة وتبليغ رسالة الإسلام للعالمين باعتبار أنّ دعوة الإسلام دعوة عالمية، وهو بذلك متأثرٌ أيضاً بآراء الفقه القديم الذي نتج في واقع يختلف كليّاً عن الواقع الذي نعيشه اليوم، وهذا من مظاهر الأزمة التي يعيشها العقل العربي المسلم، من حيث تأثره بالتراث وتقديسه له وعدم تجديده بما يتناسب مع الواقع، فإن كانت تلك الصورة للجهاد لم يكن لها بديل في الماضي، فإننا

لسنا بحاجة اليوم للغزو من أجل تبليغ رسالة الإسلام للعالم، مع وجود هذا التقدم العلمي الذي أزاح الحواجز بين الدول وجعل التواصل بين البشر يتم في سهولة وبشكل مستمر. يقول القرضاوي: «إنّ عصرنا هذا قد أتاح لنا أن نخاطب عقل الإنسان وقلبه في أنحاء العالم، بوسائل شتى: بالإذاعات الموجهة، والقنوات الفضائية، وشبكة الإنترنت، والرسائل المكتوبة بشتى اللغات...، فلسنا في حاجة إلى إعلان الحرب على القوى السياسية التي تحكم العالم، لأنّها لم تعد تستطيع أن تمنع إنساناً يشاهد فضائية، أو يسمع إذاعة، أو يدخل شبكة الإنترنت»، بل إنّ هذه الصورة الآن قد تُفضي إلى نتائج عكسية حين تعتدي على أرضٍ أخرى بهدف نشر دينك وأفكارك؛ فإنّ ذلك يثير الغضب لدى أصحاب الأرض ويشحذ هممهم لمقاومتك ويجعل العالم داخل دائرة صراع لا تنتهي. ويقول الأزهري أخيراً في ذلك: «فقد يصبح ترك القتال نفسه متحتماً لتحقيق المقصود الذي هو الجهاد».

الجهاد من التنظير إلى الواقع

لم يكن البنا رجل تنظير بقدر ما كان رجل تنظيم يسعى إلى تطبيق رؤيته وأفكاره ووضعها موضع التنفيذ؛ ولذلك عمل بعد أعوام من تأسيس الجماعة على إنشاء جهاز عسكري سُمّي بـ «النظام الخاص» من أجل تنفيذ تلك الرؤية، وقد مهّد لذلك ببعضٍ من التنظير الذي يشرح فيه خطوات ومراحل الدعوة من التعريف إلى التنفيذ، وتوضيح موقفه من استخدام القوة من أجل إحداث التغيير المنشود، فيقول في المؤتمر الخامس الذي عُقد في العام ١٩٣٨، وهو غالباً وقت تكوين النظام الخاص، من خلال جوابه عن سؤال: «متى تكون خطواتنا تنفيذية؟ إنّه «في الوقت الذي يكون فيه منكم – معشر الإخوان المسلمين – ثلاثمئة كتيبة قد جهزت كلٌّ منها نفسها روحياً بالإيمان والعقيدة، وفكرياً بالعلم والثقافة، وجسمياً بالتدريب والرياضة، في هذا الوقت طالبوني أن أخوض بكم لُجج البحار، وأقتحم بكم عنان السماء، وأغزو بكم كل عنيد جبار...، إنّي أُقدّر لذلك وقتاً ليس طويلاً، فأشعروا أنفسكم العبء، وألّفوا الكتائب، وكوّنوا الفرق، وأقبلوا على الدروس، وسارعوا إلى التدريب، وانشروا دعوتكم إلى الجهات التي لم تصل إليها بعد. ويوضح أنّه لا يقصد بمن سيقوم بهذه المهام أفراد الإخوان العاديين، فأعداد الإخوان كثيرة، ولكن هو يقصد أفراداً آخرين، أفراداً تمّت تربيتهم

وتدريبهم بعناية، «وقد يظن من يسمع هذا أنّ الإخوان المسلمين قليل عددهم أو ضعيف مجهودهم، ولست إلى هذا أقصد، فالإخوان المسلمون والحمد لله كثيرون، ولكن أقصد إلى ما ذكرت أوّلاً من أنّ رجل القول غير رجل العمل، ورجل العمل غير رجل الجهاد، ورجل الجهاد غير رجل الجهاد المنتج الحكيم الذي يؤدي إلى أعظم الربح بأقلّ التضحيات»، فالبنا هنا يحدد شروط المرحلة الأخيرة في مشروعه وهي مرحلة التنفيذ التي حددها بأنّها التي تظهر بعدها ثمار عمل الجماعة، ويُفهم من ذلك أنّه يقصد الوصول إلى الحكم وإقامة الدولة المنشودة، وهذه الشروط هي امتلاك القوة المادية وتوافر الأفراد المدربين القادرين على استخدامها. ويوضح البنا في رسالة المؤتمر الخامس كذلك من خلال إجابته عن سؤال طرحه وهو: هل في عزم الإخوان أن يستخدموا القوة في تحقيق أغراضهم والوصول إلى غاياتهم؟ فيقول: «إنّ الإخوان المسلمين سيستخدمون القوة العملية حيث لا يُجدي غيرها»، وقد قام النظام الخاص في زمن البنا بالفعل بعدة أعمال استخدم فيها العنف والاغتيالات مثل اغتيال الخازندار، وأحمد ماهر، والنقراشي، واستخدام العنف في إطار الصراع مع حزب الوفد في منتصف الأربعينيات وغيرها، إلى أن تم حل الجماعة في عام ١٩٤٨ على إثر اكتشاف وثائق تخص هذا الجهاز فيما عُرف بقضية السيارة الجيب، وذلك على الرغم من أنّ الهدف المعلن لذلك النظام هو محاربة الإنجليز، إلا أنّه كانت هناك أهداف أخرى تم التعرف عليها فيما بعد، منها اعترافات محمود عبد اللطيف الذي قام بمحاولة اغتيال عبد الناصر في المنشية بقوله في صدد الحديث عن أغراض النظام الخاص: إنّ «الغرض منه محاربة أعداء الدعوة الإسلامية».

وظلت رؤية البنا حول مفهوم الجهاد تنظيراً وممارسة هي الحاكمة لممارسات الجماعة فيما بعد، وحتى اليوم، فبعد سقوط الجماعة من الحكم، وفي إطار البحث عن سبل التعاطي مع الحدث وتداعياته؛ فإنّها لجأت عبر مجموعة منها إلى استخدام القوة بهدف محاولة إعادة الوضع إلى ما قبل ٣ تموز (يوليو) ٢٠١٣، وفي إطار ذلك قامت بتأصيل مسار القوة من الناحية الشرعية لإقناع أفراد الجماعة به، وكان من بين الوسائل المتبعة في ذلك دراسة تم نشرها تحت عنوان «فقه المقاومة الشعبية»، قامت الجماعة خلالها بالرجوع إلى أفكار البنا ورؤيته حول مفهوم الجهاد ومنهج التغيير واستخدام القوة على النحو الذي وضحناه،

فجاء فيها أنّ «الانتقال للعمل النوعي لا يُعدّ تغييراً في منهج الجماعة، لكنّ المواقف تتغير، كما أنّ السلمية ليست من ثوابت الإسلام ولا الجماعة. وقد أفرد البنا رسالة خاصة للجهاد، وحدد للحركة الإسلامية متطلبات الجهاد في رسالة المؤتمر الخامس، قائلاً: في الوقت الذي يكون فيه معشر الإخوان ثلاثمئة كتيبة، كلّ كتيبة قد جهزت نفسها إيمانياً بالعقيدة وفكرياً بالثقافة وبدنياً بالرياضة عند ذلك طالبوني أن أخوض بكم لجج البحار وأتصدى لكل جبار عنيد». كما تحدثت الدراسة عن إمكانية استخدام القوة من جانب الإخوان، وبيّنت موقف البنا حين قال: «إنّ الإخوان المسلمين سيستخدمون القوة العملية حيث لا يجدي غيرها»، ثم تحدثت عن موقف الإخوان فيمن يتم استخدام القوة ضدهم، فبيّنت أنّها غير قاصرة على المحتلين، بل تتسع لتقويم الحكومات الفاسدة، واستشهدت بقول البنا بخصوص التعامل مع الحكومات الرافضة لتطبيق الشريعة ولمطالب الإصلاح من أنّه «النصح والإرشاد، ثم الخلع والإبعاد».

دراسة إخوان الخارج للعلوم الإنسانية... هل ينتصر العلم على الإيديولوجيا؟

وفق آخر تمثيل لجماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة في ٢٠١٣ كانت تقريباً نسبة ٩٠٪ من أعضاء مكتب الإرشاد وقيادات الحزب من الأطباء والمهندسين، فهل ثمة مصادفة في الأمر، أم أنّها سياسة مقصودة؟ وعلى جانب آخر هناك توجه ملحوظ في الأعوام الأخيرة منذ ٢٠١٣ للعديد من أفراد الجماعة الهاربين في الخارج لدراسة العلوم الإنسانية على غير المعتاد، فما الدافع وراء ذلك؟ وهل يعطي ذلك مؤشراً على إمكانية حدوث تطور في عقل الجماعة في المستقبل؟

الإخوان والأفكار... تاريخ من الخصومة

حرص مؤسس الجماعة حسن البنا على تكوين جماعة من المنفذين، وليس من المفكرين أو ذوي الرأي والرؤية، فطبيعة الجماعة التي تقوم على السمع والطاعة والثقة المطلقة في القيادة لا تحتاج إلى عقول تفكر ولا إلى أفراد لديهم أفكار ورؤى مختلفة، ولكنّها تحتاج إلى جنود مطيعين، ويصف البنا ذلك فيقول: «وأريد بالطاعة امتثال الأمر وإنفاذه توّاً في العسر واليسر والمنشط والمكره»، وعندما سأله الشيخ محمد الغزالي قائلاً له: لماذا لا تؤلف كتباً؟ قال له: أنا لا أؤلف كتباً، ولكن أؤلف رجالاً! ممّا يدل على وجهة نظره في أنّه بحاجة إلى منفذين فقط، يسمعون ويطيعون وينفذون ما برأسه من أفكار وخطط، كما أنّ البنا عندما أنشأ جماعته لم يكن معه سوى (٦) أفراد من العمال والحرفيين الذين لا يمتلكون الثقافة والمعرفة التي تؤهلهم لأن يكونوا مؤسسي جماعة تسعى لتغيير العالم وفق تصوره.

حرص مؤسس الجماعة حسن البنا على تكوين جماعة من المنفذين، وليس من المفكرين أو ذوي الرأي والرؤية

وظلت الجماعة على تلك الحالة طوال تاريخها من بعد البنا، جماعة من المنفذين الذين يتخذون ما وضعه البنا من أهداف وما صاغه من أفكار دستوراً لهم، دون التفات إلى تلك الأهداف والأفكار بالمراجعة وإعادة النظر، وكانت تحرص على عدم إطلاع أفرادها على أيّ فكر خارج إطار الجماعة، والمناهج التربوية التي تقوم بتدريسها لهم من مؤلفاتها الخاصة، ولذلك لم يخرج من الجماعة مفكرون ولا منظّرون، ثم كانت تجربة الحكم بمثابة حصاد لسياسة تجريف العقل، وفي هذا السياق يصرح الدكتور عمار علي حسن أستاذ علم الاجتماع السياسي لـ «حفريات» أنّه «أثناء حكم الإخوان بدا أنّ الأمور سوف تنفلت من أيديهم، وستتم الإطاحة بهم لافتقادهم للخيال الذي ينتج من المعرفة بالعلوم الإنسانية ومن الخبرة والممارسة العملية».

الجماعة تبحث عن صيد ثمين

لدى الجماعة أولوية في اختيار الأفراد الذين تستقطبهم لتضمهم إليها، وتحرص على استقطاب الطلاب المتفوقين دراسياً، خاصة من الكليات العملية

«الإيديولوجية الإخوانية لها سطوة كبيرة على العقل؛ لأنّ عملية التربية داخل الجماعة تمر بمراحل كثيرة يتم خلالها استخدام عدد كبير من الأدوات والوسائل والمناهج لترسيخ أفكار الجماعة»

كالطب والصيدلة والهندسة، ويوضح د. عمار علي حسن أنّ «الجماعة كانت تحرص على ألّا تضم كثيرين من دارسي العلوم الإنسانية، لأنّ التنظيم ينفر من التنظير»، ويضيف: أنّه «من الممكن ذكر (٤) أسباب لذلك؛ الأول: كي تستثمر الخريجين فيما بعد اقتصادياً واجتماعياً، السبب الثاني: أنّ الدراسات العملية تقوم على قوانين علمية محددة، وبهذا فهي لا تمنح صاحبها قدرة على الجدل والمساءلة التي يمتلكها خريجو الكليات الإنسانية أو النظرية، وبالتالي يصبح طالب الكليات العملية مثالياً لجماعة تقوم على السمع والطاعة، حيث تحتاج إلى عقول منغلقة لم تتعلم الشك فيما تسمع وتقرأ، ولا تُسائل في كل ما يجري حولها وأمامها، والسبب الثالث: هو أنّ دارسي العلوم التطبيقية يعتقدون أنّ العالم والمجتمع يسير على شاكلة الأرقام والنظريات والقوانين العلمية الصارمة، بما يجعلهم غير مؤمنين بالتعددية واختلاف الآراء والتوجهات وتباين المصالح، فالحقيقة العلمية واحدة، وهو أمر يريده الإخوان وأتباعهم ممّن يزعمون أنّ ما هم عليه هو الحقيقة، والسبب الرابع: يتعلق بجفاف الدراسات التطبيقية، ممّا يجعل الدارسين في حاجة إلى ما يروي ظمأهم الروحي، وهنا تطرح الجماعات الإسلامية المسيّسة تصورها لهم باعتباره الدين، وتضمن إقبالاً شديداً منهم عليها».

تحولات ما بعد السقوط من الحكم

بدأ التحول بعد سقوط الجماعة من الحكم في ٢٠١٣ نحو الاهتمام بالعلوم الإنسانية من جانب العديد من أعضاء الجماعة الذين لاذوا بالفرار إلى تركيا وقطر، حيث يتركزون هناك بشكل أكبر، ويلجأ الأفراد للدراسة من خلال الجامعات الخاصة الموجودة في تركيا وقطر، أو إلى المؤسسات التي أنشأها مصريون قريبون من الإخوان،

عمار علي حسن: الجماعة كانت تحرص على ألّا تضم كثيرين من دارسي العلوم الإنسانية، لأنّ التنظيم ينفر من التنظير

ومن أبرز هذه المؤسسات «أكاديمية العلاقات الدولية» الموجودة في تركيا ويرأسها الدكتور عصام عبد الشافي ويحاضر فيها الدكتور سيف الدين عبد الفتاح مستشار الرئيس الإخواني المعزول محمد مرسي، وهما قريبان من الجماعة على مستوى المواقف السياسية، وتوفر الأكاديمية فرص دراسة العلوم السياسية بداية من المرحلة الجامعية ومروراً بالدبلوم والماجستير والدكتوراة، وتعقد شراكات مع جامعات تركية وأمريكية لاعتماد شهادات التخرج الخاصة بها، ومن أمثلة البرامج الدراسية التي تقوم الأكاديمية بتدريسها: دبلوم العلوم السياسية، ودبلوم الدراسات الاستخباراتية، ودبلوم إستراتيجيات الأمن القومي، ودبلوم الاقتصاد الإسلامي.

وفي هذا السياق يقول عمار علي حسن: «أعتقد أنّ بعض شباب الجماعة سوف يلجؤون إلى العلوم الإنسانية؛ لأنّهم ربما أدركوا أنّ هذا ما ينقصهم، فالجماعة بلا مفكر أو نخبة فكرية تظل تقتات على نصوص قديمة لسيد قطب الذي يُعدّ المنُظّر الأهم في الجماعة، والذي تُعدّ نظريته مغلقة تؤدي إلى الهلاك، وقد تم تجريبها وانتهت إلى الفشل أكثر من مرة».

وحسب خبراء ومطلعين على أوضاع الجماعة عن قرب، أكدوا لنا وجود هذه الظاهرة لدى العديد من شباب الجماعة، فقد أفادنا الأستاذ «سمير العركي»، وهو

«عمار علي حسن: أعتقد أنّ بعض شباب الجماعة سوف يلجؤون إلى العلوم الإنسانية؛ لأنّهم ربما أدركوا أنّ هذا ما ينقصهم، فالجماعة بلا مفكر أو نخبة فكرية تظل تقتات على نصوص قديمة»

صحفي مصري مقيم في تركيا، قائلاً: «ليست عندي أرقام موثقة، لكنّ الظاهرة صحيحة بالفعل، وقد قابلت بعض أعضاء الجماعة من خريجي كليات الطب وقد اتجهوا لدراسة السياسة»، وأضاف حول أسباب ذلك التوجه: «أظن أنّه بمثابة رد فعل على هزيمة ٢٠١٣ واكتشافهم أنّهم كانوا مجرد مبتدئين في السياسة»، وعن أثر دراسة الإخوان للعلوم السياسية دون الاهتمام بفروع العلوم الإنسانية الأخرى يقول: «من وجهة نظري أنّ هذه الدراسة سوف تنتج أكاديمياً وليس رجل سياسة، لأنّ رجل السياسة بحاجة إلى مجموعة من المعارف والخبرات الأخرى في الاقتصاد والقانون والاجتماع وغيرها بجانب السياسة».

على جانب آخر، يوضح الدكتور خيري عمر أستاذ العلوم السياسية بجامعة سكاريا بتركيا والمتخصص في الحركات السياسية أنّه «كان هناك توجه لبعض أعضاء الجماعة نحو دراسة العلوم السياسية منذ عصر مبارك»، لكنّه أكد أيضاً أنّ «الذين درسوا سياسة قبل ثورة كانون الثاني (يناير) تركوا الجماعة، وذلك لعدم قدرتهم على التوافق مع طبيعة الجماعة وثقافة السمع والطاعة»، وأضاف: «وبعد ٢٠١٣ وخروج الكثير من أعضاء الجماعة إلى الخارج أخذت الظاهرة في الاتساع، حيث لجأ العديد من الأفراد وأغلبهم من خريجي كلية الهندسة إلى دراسة السياسة، وذلك بسبب الفراغ لدى الكثيرين منهم، وبدافع الطموح السياسي وممارسة السياسة فيما بعد»، وأضاف أخيراً ملمحاً مهمّاً حول تركيز الأفراد على دراسة السياسة دون غيرها من فروع العلوم الإنسانية، وهو «أنّ الغالبية العظمى منهم يدرسون السياسة لعدم قناعتهم بأهمية العلوم الإنسانية الأخرى كعلم الاجتماع وعلم النفس... إلخ».

مستقبل العقل الإخواني بين العلم والإيديولوجيا

نختم بالسؤال الذي طرحناه في البداية: هل تعطي دراسة بعض الأفراد للعلوم الإنسانية مؤشراً على إمكانية حدوث تطور في عقل الجماعة في المستقبل؟

هناك عدة مؤشرات على استبعاد هذا الاحتمال؛ منها: أنّ الاهتمام بدراسة السياسة فقط دون فروع العلوم الإنسانية الأخرى له أكثر من دلالة وأثر، فهو يعكس أنّ أفراد الجماعة ما يزالون واقفين عند النقطة نفسها، وهي اعتقادهم بأنّ أزمتهم سياسية بالدرجة الأولى تتمثل في عدم امتلاك الأدوات اللازمة لإدارة الدولة وإدارة العلاقات والصراعات مع الأطراف المختلفة، ومن ثم يسعون لاستكمال ذلك ببعض الدراسة أملاً في إعادة ترتيب الأوراق والدخول في جولات جديدة من الصراع بالأفكار والقناعات نفسها التي أنتجت ذلك الصراع سابقاً، من أجل إعادة التموضع مرة أخرى في المشهد السياسي، الأمر الذي يدل على عدم إدراك الجماعة، رغم التجربة المريرة بأنّ أزمتهم أعقد من ذلك، وأنّها تتعلق بالأفكار وطبيعة المشروع والأهداف التي تسعى الجماعة إليها، وطبيعة التنظيم المغلق وآليات ومنهج التغيير، وأنّ كل ذلك يُنتج عدداً لا نهائيّاً من الصراعات والصدامات، ولذلك فالأفراد بحاجة أولاً إلى تحرير العقل من خلال الاطلاع على الفلسفة والاجتماع والأدب والتاريخ وغير ذلك ممّا يساعد العقل والروح على الانطلاق.

الأمر الآخر أنّ ذلك التوجه هو في النهاية توجه فردي لا يدلّ على أنّه نابع من رغبة الجماعة كمؤسسة في التطوير.

أخيراً؛ فإنّ الإيديولوجية الإخوانية لها سطوة كبيرة على العقل؛ لأنّ عملية التربية داخل الجماعة تمر بمراحل كثيرة يتم خلالها استخدام عدد كبير من الأدوات والوسائل والمناهج لترسيخ أفكار الجماعة، خاصة أنّ أغلب أفراد الجماعة ينضمون إلى صفوفها في سن صغيرة؛ ممّا يجعل هناك صعوبة بالغة في تغيير أفكارهم بعد فترة طويلة من الانضمام.

كل ذلك يجعلنا نرجح أنّ الإيديولوجية سوف تنتصر على العلم داخل العقل الإخواني.

بين السياسة والإيديولوجيا... لماذا ثار المصريون على الإخوان؟

لا شك أنّه سوف يصيبك كثير من الحيرة، وسوف يبدو أمامك عدد من علامات الاستفهام، وكثير من علامات التعجب، عندما تقف متأملاً ومقارناً بين مشهدين؛ متقاربين من حيث الزمن، متباعدين من حيث الأثر والدلالات؛ المشهد الأول مشهد الجموع المحتشدة في ميدان التحرير في ٢٩ حزيران (يونيو) عام ٢٠١٢ عندما أدى محمد مرسي عضو جماعة الإخوان اليمين أمام تلك الجموع التي تضم، بجانب أتباعه الذين رأوا أنّ مرحلة التمكين قد بدأت، الكثير أيضاً ممّن لا ينتمون إلى الجماعة، ولكنّهم كانوا يأملون في أن ينجح في تحقيق أهداف الثورة، والمشهد الآخر هو مشهد الجموع المحتشدة أيضاً في ٣٠ حزيران (يونيو) ٢٠١٣، لكن هذه المرة غاضبة ومطالبة برحيل الرئيس وجماعته عن الحكم، وإبعاد التيار الإسلامي عن المشهد السياسي برمته!

بين المشهدين وقعت أحداث كثيرة، وحدثت تحولات كبيرة، كانت سبباً في تغير الموقف من الجماعة ومن التيار الإسلامي بشكل عام، من تأييد أو ترحيب أو مجرد قبول بتواجدهم وإعطائهم فرصة العمل العلني، إلى رفض الاستمرار في الحكم والمطالبة بالإبعاد عن المشهد.

يقدم الإسلاميون تفسيرات لتلك المفارقة، تدور ما بين الحرب على الإسلام، والصراع بين الدولة العميقة وقوى الثورة، والصراع بين الحكم العسكري والمدني، ويقدم معارضو الجماعة تفسيرات تركز على الفشل في إدارة الدولة بشكل أساسي، ومن ناحية أخرى على الخلاف الإيديولوجي مع الجماعة والحركة الإسلامية كلها من

سقوط سريع من الحكم

حيث الأفكار والأهداف والمشروع، لكن في المقابل منذ عام حكم الجماعة حتى اليوم لم تفطن الحركة الإسلامية إلى العيوب الذاتية الكامنة في بنيتها التنظيمية والفكرية التي انعكست على ممارساتها السياسية وخطابها الديني، وهذه طبيعة الإسلاميين بشكل عام، حيث الأحكام المطلقة، والاعتقاد بامتلاك الحقيقة دون غيرهم، ورفض النقد الذاتي لاعتقادهم بأنّ أيّ نقد لهم ولأفكارهم إنّما هو نقد للدين!

والسؤال الذي نود طرحه هنا هو: هل فشل الإخوان في الحكم يعود بصفة أساسية إلى عوامل ذاتية وعيوب في بنية الجماعة والتيار الإسلامي، أم أنّه يعود إلى عوامل خارجية؟ وهل كان هناك رفض مطلق للإخوان وللإسلاميين عموماً منذ الثورة من جانب التيارات السياسية والفكرية المختلفة ومن المجتمع، وبالتالي كانت لحظة الرفض واقعة حتماً، أم أنّ خطاب وممارسات الجماعة والتيار الإسلامي هي التي ساهمت في تحول الكثيرين من الترحيب أو القبول المبدئي إلى الرفض؟

الإخوان بين القبول والرفض المطلق

الرواية المريحة للإسلاميين عموماً، ولجماعة الإخوان خصوصاً، والتي تقدم بها تفسيراً لما حدث لها من سقوط سريع من الحكم، وتقدم بها تبريراً يعفيها من أيّ مسؤولية عمّا حدث أمام أتباعها وأنصارها، هي أنّ ثمّة مؤامرة على المشروع

«هل فشلُ الإخوان في الحكم يعود بصفة أساسية إلى عوامل ذاتية وعيوب في بنية الجماعة والتيار الإسلامي، أم أنّه يعود إلى عوامل خارجية؟»

الإسلامي الذي تمثله الجماعة، وأنّ هناك عداوة مسبقة ورفضاً مطلقاً من كافة القوى السياسية والتيارات الفكرية وأجهزة الدولة تجاه الجماعة؛ ومن ثم تمّت صناعة المؤامرة واتخاذ كل السبل التي تساهم في إفشال الجماعة وتحول دون استمرارها في السلطة.

بينما بالنظر إلى العديد من الأحداث سوف نجد أنّ موقف التيارات السياسية، وشريحة كبيرة في المجتمع، من الإخوان أثناء الثورة وبعدها لم يكن يعكس رفضاً مطلقاً من الجماعة ومن حضورها في المشهد العام، ولكن كان هناك قبول مبدئي بذلك الحضور، ومن أمثلة ذلك إشادة العديد من الشخصيات السياسية والإعلامية من موقف الإخوان في ميدان التحرير، وخاصة فيما يُسمّى بـ «موقعة الجمل»، مثل مصطفى بكري وإبراهيم عيسى ونجيب ساويرس ومصطفى الفقي وبلال فضل وشادي الغزالي حرب، وكذلك وصف المخرج خالد يوسف للإخوان بأنّهم جزء من نسيج الوطن، وذلك في كلمة له على المنصة أثناء الاعتصام في ميدان التحرير، ومن المواقف الدالة أيضاً انخراط حزب الحرية والعدالة مع (٤٠) حزباً آخر في «التحالف الديمقراطي» من أجل خوض انتخابات مجلس الشعب التي أعقبت الثورة، أيضاً دعم عدد من الشخصيات وممثلي الأحزاب والتيارات السياسية للجماعة ولمرشحها محمد مرسي في انتخابات الرئاسة فيما عُرف بـ «اتفاق فيرمونت»، كذلك من المواقف الدالة على القبول المبدئي للجماعة حصولها على أصوات عدد كبير من الناخبين في عدد من الاستحقاقات؛ بدءاً من الاستفتاء على الإعلان الدستوري في آذار (مارس) ٢٠١١، وانتخابات مجلسي الشعب والشورى، وفي انتخابات الرئاسة.

لكنّ هذا الموقف حدث فيه تحول بعد فترة قصيرة من تنحي مبارك، فقد بدأ الكثيرون في تغيير نظرتهم إلى الجماعة وإلى التيار الإسلامي بشكل عام،

«الأزمات السياسية والاقتصادية التي صاحبت تجربة الإخوان في الحكم كان لها دور رئيسي في المطالبة بإسقاطهم من الحكم ورفض استمرارهم»

واتخاذ موقف معارض ورافض للكثير من الممارسات، والسبب الرئيس في ذلك هو خطاب التيار الإسلامي نفسه بعد الثورة، سواء الخطاب السياسي أو الديني، بجانب ممارسات المنتمين لهذا التيار، فقد شعر أفراد التيار الإسلامي بأنّ الثورة قد منحتهم مساحة واسعة من الحرية، وتولد لديهم إحساس بأنّ مرحلة التمكين التي ينتظرونها والتي يتناولونها في أدبياتهم قد بدأت، وسوف تكون الأعوام القادمة لهم؛ فزاد حضورهم في المجتمع، وأصبحوا أكثر صراحة ووضوحاً وجرأة في التعبير عن أفكارهم ورؤاهم للقضايا المختلفة، فانكشف ما بها من عيوب ومشكلات، وظهرت رؤيتهم الأحادية الإقصائية التي تنطلق من الاعتقاد بامتلاك الحق المطلق ورفض الآخر ووسمه بأنّه مخالف للإسلام ومعادٍ للمشروع الإسلامي، وبدا خطابهم متّسماً بالغلو والغرور والتطرف وتهديد الآخرين بالعنف أحياناً، وبدا التيار الإسلامي منفصلاً عن القضايا التي تتصل بحياة الناس وواقعهم، وأنّه غير مبالٍ بتطلعاتهم نحو حياة أفضل بعد عقود من الفساد والاستبداد، وأنّه مهتم فقط بقضية الهوية وتطبيق الشريعة، فدخل في سجال مع التيارات الأخرى، وخلق حالة من الاستقطاب والخلاف ساهمت في تعميق أزمة المجتمع.

السقوط من الحكم بين السياسة والإيديولوجيا

لا شك أنّ الأزمات السياسية والاقتصادية التي صاحبت تجربة الإخوان في الحكم كان لها دور رئيسي في المطالبة بإسقاطهم من الحكم ورفض استمرارهم، ولا شك كذلك في أنّ عدداً من تلك الأزمات ما يزال مستمراً حتى اليوم رغم رحيل الجماعة ومرور أعوام، وقد ظلت لفترة طويلة تلك الأزمات تمثل المبرر الذي يسوقه معارضو الجماعة لتبرير إسقاطها والثورة ضدها، لكن في الواقع ليس عجز الجماعة عن إدارة الدولة وخاصة ملف الاقتصاد هو السبب الرئيس في معارضة

الدكتور نصر محمد عارف

شريحة من المجتمع لها، لكنّ السبب الرئيس كان متعلقاً بمشروع الجماعة وبنيتها التنظيمية والفكرية، بمعنى أنّه متعلق بعوامل ذاتية خاصة بالجماعة، وليس بها فقط ولكن بالتيار الإسلامي بشكل عام، حيث إنّ كل التنظيمات والتيارات الإسلامية تشترك في المنطلقات الفكرية وفي المشروع الذي تحمله، بينما يفرّق بينها اختلاف في بعض التفاصيل والجزئيات.

ومن أبرز هذه العوامل الذاتية؛ طبيعة الجماعة والطريقة التي تساهم بها في تربية أفرادها وتكوينهم فكرياً ونفسياً، فهي جماعة تقوم على فكرة السمع والطاعة والثقة المطلقة في القيادة، وتنتج أفراداً تابعين لا يمتلكون مهارة التفكير النقدي ولا الإرادة، كما أنّ الجماعة تفتقد لمناخ الحرية بداخلها، وتعتمد على ثقافة القهر والإجبار؛ وبالتالي لم تكن هي النموذج الذي يحقق آمال الناس بعد الثورة في دولة مدنية ديمقراطية يتوافر بها مناخ من الحرية، ومن العوامل أيضاً نموذج الدولة التي يسعى إليها الإخوان وكل التنظيمات الإسلامية، وهي الدولة القائمة على العقيدة التي لا تعترف بالمواطنة، وتمارس وظيفة دينية تتمثل في نشر الدين سواء في الداخل أو الخارج، كما أنّ مشروع الجماعة قائم على الوصول إلى دولة الخلافة التي لا تعترف بالدولة الوطنية، وترى فيها مجرد حلقة في سلسلة أو مرحلة تؤهل للوصول إلى تلك الدولة الكبرى، ولهذا لا يتمتع أفراد الجماعة

والتنظيمات الإسلامية الأخرى بالشعور بالانتماء إلى الدولة التي يعيشون فيها، ولكن إلى تلك الدولة المنشودة التي من الممكن التضحية بمصلحة الدولة الوطنية من أجلها، ويترتب على ذلك أيضاً أنّ الجماعة تتمتع بتحالفات وارتباطات خارجية بدول وكيانات خارج حدود الدولة الوطنية لخدمة مصالح الجماعة التي ترى فيها مصلحة الإسلام التي تعلو على أيّ اعتبارات أخرى، وهذه الأمور تجعل من وجود تنظيم كالإخوان على رأس السلطة في مصر مصدر قلق على مصالح الدولة وهويتها واستقلالها.

في دراسة بعنوان «الحركات الإسلامية والسلطة: تقييم تجارب حكم الإسلاميين بعد الثورات» للدكتور نصر محمد عارف، يتناول في جانب منها تجربة الإسلاميين في الحكم في مصر بعد الربيع العربي، ويبرز عدداً من العوامل الذاتية التي تتمثل في العيوب البنيوية التي تتمتع بها جماعة الإخوان والحركات الإسلامية بشكل عام، والتي كانت سبباً رئيسياً في المطالبة بإسقاطها ورفض استمرارها في السلطة، ومن هذه العيوب مركزية الحكم في عقل الحركة الإسلامية، حيث يرى أنّ جماعة الإخوان منذ اليوم الأول وهي تختزل الإسلام في السياسة، وتختزل السياسة في الحكم والوصول إلى السلطة، وتربط الإصلاح بالسلطة وتجعل الإصلاح غير ممكن إلا من أعلى من الدولة، وربما هذا كان بداية فشل التجربة حيث دفع هذا الاعتقاد وهذه الرؤية الجماعة إلى الحرص على المنافسة على منصب الرئيس بعد الثورة في لحظة وظرف تاريخي لم يكن من المناسب فيه هذه المنافسة، ولم تكن الجماعة ذاتها مؤهلة لذلك، والعيب الثاني الذي يراه الدكتور نصر عارف هو نمط التفكير السلفي الذي تتسم به الجماعة كباقي مكونات الحركة الإسلامية، والذي جعلها «تتعامل مع عملية الوصول إلى السلطة بعقلية جبرية، تستدعي أدبيات المدارس العقائدية التي ظهرت في القرن الثاني الهجري في العصر الأموي، مثل الجبرية التي كانت تبرر الحكم الأموي على أساس أنّ امتلاك السلطة هو قدر إلهي، أو عطية ربانية انطلاقاً من الآية القرآنية «قل اللهمّ مالك الملك، تؤتي الملك من تشاء، وتنزع الملك ممّن تشاء»، وربما هذا ما جعل الجماعة لا تبالي بالمعارضة ولا تتخذ حلولاً لنزع فتيل الأزمة السياسية القائمة آنذاك، كما يذكر من عيوب الجماعة أنّها كانت تدير الدولة بمنطق الجماعة، فكانت حريصة على عدم الاستعانة بكوادر الدولة القادرة على إدارتها والتي تمتلك الخبرة في ذلك،

والعمل على استبدالها بكوادر إخوانية لا تملك أيّ خبرة أو سابقة في إدارة الملفات المختلفة، وليس لها من المؤهلات سوى أنّها قيادات في الجماعة لديها خبرات تنظيمية، وهو ما يصفه بأنّه تعجل الجماعة في تنفيذ سياسة التمكين، أيضاً من أبرز عيوب الجماعة المذكورة في الدراسة السقوط الأخلاقي لأفراد وقيادات الجماعة عند الممارسة العملية وإتاحة الفرصة للعمل العلني أمامهم، واهتزاز الصورة النمطية التي كانت ترسخها الجماعة عن نفسها من أنّها جماعة ربانية متميزة أخلاقياً عن الآخرين.

إذاً كانت المشكلة الأساسية التي أودت بالجماعة إلى حالة الفشل، وأسقطتها من علياء السلطة، كامنة في العقل الإخواني وفي عقل الحركة الإسلامية بشكل عام، والذي انعكس على خطابها الديني وممارساتها السياسية بعد الثورة وأداء الجماعة في الحكم، وربما يكون من المناسب هنا أن أستعير بعض كلمات من كتاب «الحقيقة الغائبة» للدكتور فرج فودة للتعبير عن هذه الحالة وتلك التجربة حيث يقول: «هؤلاء قوم كرهوا المجتمع، فحق للمجتمع أن يبادلهم كرهاً بكره، ولفظوه، فحق له أن يلفظهم، وأدانوه بالجاهلية، فحق له أن يدينهم بالتعصب وانغلاق الذهن، وخرجوا عليه، فحق له أن يعاملهم بما اختاروه لأنفسهم، معاملة الخارجين على الشرعية والقانون، ووضعوا أنفسهم موضع الأوصياء على الجميع، وهم أولى الناس بأن يعاملوا معاملة المحجور عليه، وهم من قبل ومن بعد أساؤوا للإسلام ذاته حين ادّعوا عليه بما ليس فيه، وأظهروا منه ما ينفر القلوب، وأعلنوا باسمه ما يسيء إليه، وأدانوه بالتعصب، وهو دين السماحة، واتهموه بالجمود، وهو دين التطور، ووصموه بالانغلاق، وهو دين التفتح على العلم والعالم، وعكسوا من أمراضهم النفسية عليه ما يرفضه كدين، وما نرفضه كمسلمين».

الدعوة الفردية... أداة الإخوان الناعمة للتغلغل في المجتمع

مع استمرار حالة الضعف التي تعيشها جماعة الإخوان منذ أعوام بسبب الانقسامات الداخلية والإجراءات الأمنية، قد يبدو الحديث عن موضوع الاستقطاب والتجنيد من جانب الجماعة غريباً لدى البعض ممّن يرون أنّها انتهت أو على الأقل لم تعد لديها القدرة على ضم أعضاء جدد في الفترة الراهنة، لكن في واقع الأمر هناك العديد من المبررات تجعل تناول هذه المسألة موضوعاً ذا جدوى؛ فمن ناحية فإنّها تساعد على فهم مدى التأثير الذي استطاعت الجماعة فعله خلال الأعوام الطويلة الماضية منذ تأسيسها، وحجم الانتشار في دوائر وشرائح كثيرة داخل المجتمع عبر أسلوبين تطلق على الأول منه «الربط العام»، والآخر «الدعوة الفردية»، وكيف استطاعت الجماعة من خلال هذين الأسلوبين التغلغل في المجتمع وإيجاد قاعدة شعبية غير قليلة ولا هينة من الأعضاء والمؤيدين والمتعاطفين والمؤمنين بالأفكار والتوجهات نفسها دون أن يكونوا أعضاء بالجماعة، ومن ناحية أخرى فإنّ الجزء الأكبر من هيكل الجماعة التنظيمي ما يزال موجوداً داخل مصر، إذا ما قارناه بمن في السجون أو بمن خرجوا إلى دول أخرى، ومن الممكن أن تتم عملية الاستقطاب والانتشار داخل مصر ولو على نطاق ضيق أو بوسائل أقلّ وضوحاً وعلانية. كما أنّ مسألة الاستقطاب من الممكن أن تتم خارج مصر كنوع من الاستعداد لاستئناف العمل، وما زالت الجماعة حتى اللحظة تنشر عبر مواقعها الإلكترونية المختلفة مواد تتناول مسألة الدعوة الفردية والتربية بأساليب الماضي نفسها.

«وتستهدف الجماعة من خلال مسار الربط العام الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من المجتمع من كل الفئات، وتقوم بالعديد من الأنشطة في هذا الإطار من خلال العديد من الأماكن والمؤسسات الحكومية والخاصة كل حسب النشاط الملائم له»

مسارات عمل الجماعة

على الرغم من أهمية التنظيم لدى الجماعة، وأنّه يمثل بالنسبة إليها الأداة الرئيسية التي تعتمد عليها في تحقيق أهدافها، إلا أنّها لا تسعى فقط إلى التجنيد وضم أعضاء جدد لديها، حيث إنّها تدرك أوّلاً عدم قدرتها على ضم نسبة كبيرة من الأفراد في المجتمع إليها لأسباب عديدة، كما أنّها تدرك أهمية أن يكون لها قاعدة شعبية من غير المنتمين إليها بشكل رسمي مؤيدة لأفكارها ومؤمنة بقناعتها ولو بدرجة أقلّ من الأعضاء، ولذلك تعمل الجماعة من خلال مسارين رئيسيين؛ الأوّل هو مسار «الربط العام»، والثاني هو مسار «الدعوة الفردية».

وتستهدف الجماعة من خلال مسار الربط العام الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من المجتمع من كل الفئات، وتقوم بالعديد من الأنشطة في هذا الإطار من خلال العديد من الأماكن والمؤسسات الحكومية والخاصة كل حسب النشاط الملائم له، مثل المساجد والمدارس والجمعيات ومراكز الشباب والمصالح الحكومية والشارع ومراكز الدروس الخصوصية... إلخ، وهي تستهدف بتلك الأنشطة نشر أفكار وقيم الجماعة داخل تلك الفئات وتكوين قاعدة اجتماعية وحاضنة شعبية تكون مؤيدة لها ومتبنية لمواقفها وداعمة في المواقف المختلفة، وأيضاً التعرف من خلالها على الأفراد الذين من بينهم تختار من يصلح لعضوية الجماعة فيما بعد.

أمّا مسار الدعوة الفردية، فهو الوسيلة الأساسية التي من خلالها تقوم الجماعة باختيار الأفراد الذين يصلحون لأن يكونوا أعضاء فيها وفق المعايير

حالة ضعف تعيشها جماعة الإخوان منذ أعوام بسبب الانقسامات الداخلية والإجراءات الأمنية

والشروط الموضوعة مسبقاً من جانبها، فمن خلال النشاط العام تبدأ الجماعة عبر أعضائها من اللجان الإدارية المختلفة (كالأشبال، الثانوي، الجامعة، العمال، المهنيين، الأخوات...) في اختيار الأفراد الذين تنطبق عليهم المعايير والأولويات التي وضعتها الجماعة، ثم ضمهم في مرحلة تمهيدية بهدف إعدادهم وتأهيلهم تربوياً وحركياً من خلال العديد من الوسائل والمناهج التربوية.

ويُعدّ أسلوب الدعوة الفردية من الأمور التي تتميز بها جماعة الإخوان عن غيرها، وتعتبره الوسيلة الوحيدة للاستقطاب وضم الأفراد، ولذلك فهي توليه اهتماماً كبيراً وتدرب أفرادها عليه بشكل مستمر، وقد كتب العديد من قيادات ومنظري الجماعة حول هذا الأسلوب وشرحوه بشكل نظري مثل كتاب «الدعوة الفردية» لمصطفى مشهور، وكتاب «أصول الدعوة» لعبد الكريم زيدان، كذلك تناوله البنا في «رسالة المؤتمر الخامس» عندما تحدث عن مراحل الدعوة؛ وهي: التعريف والتكوين والتنفيذ، وبجانب ذلك هناك بعض الكتب التي وضعت برامج عملية لتنفيذ هذا الأسلوب، والتي يتم تدريسها لأفراد الجماعة حيث يتعلم منه الفرد ويكتسب مهارات الدعوة الفردية.

ووفق رؤية الجماعة فإنّ ذلك الأسلوب هو الأفضل، لأنّه يمكن القيام به في أيّ وقت وفي أيّ مكان، فهو يتم بشكل سرّي دون لفت الانتباه، ممّا يسهل القيام به في فترات التضييق على الجماعة، ويستطيع القيام به كل أفراد الجماعة مهما كانت مؤهلاتهم وإمكاناتهم، فهو لا يحتاج إلى مهارات أو إمكانات علمية أو فكرية أو خطابية، كما يعتمد هذا الأسلوب على إقامة علاقة شخصية بالشخص المدعو، ممّا يسهل جذبه ويسهل كذلك معرفة سماته الشخصية وطريقة تفكيره وكل المعلومات اللازمة عنه، ممّا يمنح الجماعة قدرة على تقييمه بشكل جيد وتقرير مدى صلاحيته لأن يكون عضواً بها، كما أنّ هذا الأسلوب يمنح الجماعة فرصة للنمو العددي على صورة متوالية عددية، فلو أنّ كل فرد تم تكليفه بضم فردين لتضاعف العدد بشكل مستمر وسريع.

وتعمل الجماعة في إطار تدريب الفرد على مهارات الدعوة الفردية على إكسابه العديد من السمات والسلوكيات التي تساعده على ذلك، فيما يتعلق بأسلوب حديثه ومظهره وطريقة تواصله مع المدعوين، فتحثه على الابتسام والتواصل المستمر والزيارات والذوق في الحديث وتقديم المساعدة للمدعو في أيّ أمر.

مراحل الدعوة الفردية

للدعوة الفردية (٥) مراحل تبدأ منذ السعي للتعرف على الفرد حتى مرحلة الضم والاستقطاب:

١- التعارف: بجانب أسلوب الانتقاء من الأنشطة العامة، تحث الجماعة كل عضو فيها على أن يسعى للتعرف على كل من يلقاه أو يكون في محيطه أثناء ممارسة أنشطته اليومية، كالعمل والمسجد والمواصلات والنادي... إلخ، وأن يبتكر من الوسائل والمواقف ما يساعده على ذلك، ثم بعد أن يقع الاختيار على فرد ما بصورة مبدئية يقوم عضو الجماعة بالتعرف العميق عليه بعد ذلك، بأن يعرف بعض المعلومات الشخصية عنه، ويتعرف على ميوله وأفكاره وآرائه في بعض القضايا، ويتعرف على سماته وأخلاقه، وذلك من أجل القدرة على تقييمه بمساعدة المسؤول عن ذلك في الجماعة، وبناء على ذلك التقييم يكون القرار بضم الشخص من عدمه.

يُعدّ أسلوب الدعوة الفردية من الأمور التي تتميز بها جماعة الإخوان عن غيرها

٢- الاختيار: يوجد لدى الجماعة عدد من المعايير والشروط التي بها تحدد الأفراد الذين لهم الأولوية في الاهتمام والعمل معهم من خلال أساليب الدعوة الفردية وضمهم فيما بعد إلى الجماعة، وأهم هذه المعايير:

- المرحلة العمرية: ويكون المستهدف الأفراد من سن (١٠) أعوام حتى (٢١) عاماً، لأنّ الأفراد في تلك السن يكون من السهل تشكيل شخصيتهم بالشكل الذي تريده الجماعة، كما أنّه يكون لديهم من الفراغ وصفاء الذهن والتخفف من أعباء الحياة ما يجعل لديهم الوقت والطاقة على القيام بأنشطة الجماعة المختلفة وضم أفراد آخرين، بجانب أنّه يمكن الوصول إلى أسرهم من خلالهم وتوصيل بعض الأفكار والقيم إليهم وإدخالهم في دائرة الربط العام.

- صفوة المجتمع: تبحث الجماعة دوماً عن الأفراد المتميزين سواءً من الناحية الاجتماعية أو المادية أو الدراسية حتى يكونوا عوامل جذب لغيرهم فيما بعد، وليكونوا كذلك عامل دعم للجماعة التي تسوق نفسها على أنّها تضم العديد من أصحاب المهن المتميزة كالأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات، كذلك تعطي الجماعة الأولوية للذين يتمتعون بكاريزما شخصية أو قدرات قيادية ومن يطلقون عليه «زعيم الشلة»، لأنّه قادر على ضم غيره ممّن يثقون فيه ويتأثرون به.

«ويُعدّ أسلوب الدعوة الفردية من الأمور التي تتميز بها جماعة الإخوان عن غيرها، وتعتبره الوسيلة الوحيدة للاستقطاب وضم الأفراد، ولذلك فهي توليه اهتماماً كبيراً وتدرب أفرادها عليه بشكل مستمر»

- الشخصية القابلة للسيطرة: تستبعد الجماعة كل فرد تتوافر فيه نزعة التمرد أو عدم القابلية للإخضاع أو الانقياد أو التبعية، أو الشخصية التي تقرأ وتفكر وتتحرك بشكل ذاتي ولديها القدرة على طرح الأسئلة.

٣- التقارب: تحث الجماعة الفرد هنا على اتخاذ العديد من الوسائل التي من شأنها أن توثق العلاقة بينه وبين الشخص المدعو، بشرط أن تظهر بصورة طبيعية ليس فيها تكلف، ومنها الكلام اللطيف والزيارات وتقديم الخدمات والمساعدة وإظهار الحب والتقدير والسؤال عنه والمتابعة الدائمة والهدايا في المناسبات المختلفة والاستماع إلى مشاكله ومحاولة تقديم الحلول، وإدماجه وسط مجموعة من أفراد الإخوان أو من الأفراد المدعوين مثله حتى يعتاد على ذلك المناخ ويألفه ويحبه.

٤- إيصال الفكرة: في هذه المرحلة تتم دعوة الشخص للقاء أسبوعي خاص يُسمّى «جلسة تربوية»، وفيها يدرّسونه منهجاً تربوياً معيّناً تمهيداً لتصعيده إلى المراحل التربوية التالية، وفي هذه المرحلة تحرص الجماعة على التدرج في غرس الأفكار والقناعات، فتبدأ مع الشخص المدعو في البداية من خلال غرس بعض القيم الدينية والتركيز على الحديث الذي يثير العاطفة، والحث على بعض العبادات مثل الصلاة وقراءة القرآن، وغرس بعض القيم الأخلاقية والسلوكية، والهدف منها هو تهيئة الشخص لفكرة العمل للإسلام من خلال الجماعة فيما بعد، ففي هذه المرحلة لا يتم الحديث عن الجماعة ولا عن المشروع والأهداف ولا عن فكرة السمع والطاعة، وبجانب ما سبق يتم محاولة إثارة العاطفة نحو

«يظن الكثير من الأفراد المدعوين أنّ ما تقوم به الجماعة في المرحلة التمهيدية من حث على الطاعات إنّما هو دور الجماعة الأصيل، ولا يدركون أنّ الجانب السياسي، هو الدور الأساسي، وأنّ الدور الأول إنّما هو مرحلة تمهيدية له»

بعض ما يحدث في أماكن مختلفة من أزمات مثل فلسطين، وذلك أيضاً لتهيئة الفرد لفكرة العمل ضمن جماعة لتغيير الأوضاع القائمة فيما بعد، ويتم اتخاذ عدد من الوسائل هنا؛ مثل دعوة الشخص لحلقات التلاوة في المسجد أو حضور درس أو قيام الليل في بيت أحدهم، أو رحلة في أماكن مفتوحة للتأمل والحديث الإيماني، وعمل ما يُسمّى «ورد محاسبة» لمتابعة الشخص في بعض الجوانب مثل صلاته وصيامه وقراءته للقرآن ومعاملته مع والديه وقراءته للأذكار، مع التوجيه بقراءة بعض الكتب الدينية أو الاستماع إلى بعض الخطب، كذلك تتم دعوته لمشاهدة بعض الأفلام والوثائقيات التي تعرض بعض ما يحدث في فلسطين أو ما كان يحدث في البوسنة أو العراق مثلاً.

٥- التوظيف: بعد الانتهاء من إعداد الشخص المدعو وتهيئته في تلك المرحلة التمهيدية يتم تصعيده إلى مرحلة تربوية أخرى تُسمّى «المؤيد»، يتم التركيز فيها على الحديث عن شمولية الإسلام، وتوصيف الواقع بأنّه مليء بالظلم والفساد والبعد عن الدين واضطهاد المسلمين في عدة أماكن، كما تتم تهيئة الفرد نفسياً لكي يواجه العديد من الأزمات والمتاعب في حياته الشخصية بسبب العمل مع الجماعة، وتبرير ذلك بأنّه من لوازم السير في طريق الحق الذي تمثله الجماعة، كما يتم التأكيد على فكرة ضرورة الانضمام لجماعة الإخوان لتغيير الأوضاع القائمة وإقامة الدولة الإسلامية، وأنّ ذلك هو الوسيلة الوحيدة الناجحة، وأنّها أفضل الجماعات الموجودة فهماً للإسلام، كما يتم غرس فكرة السمع والطاعة والثقة في القيادة والتأكيد عليها بعدة وسائل وقياس مدى توافرها في الفرد، وبذلك يكون مستعداً لأداء البيعة والانضمام بشكل رسمي إلى الجماعة.

دلالات ونتائج أسلوب الدعوة الفردية

- هناك كثير من الناس ممّن لا يدركون أسلوب عمل الجماعة يعملون على تقييمها بشكل نسبي، بمعنى أنّهم يرونها جماعة تقوم بدور دعوي وخيري وخدمي، وأنّ هذا يُعدّ من إنجازاتها ومحاسنها، حتى ولو فيها بعض العيوب والأخطاء الأخرى، وهذا تقييم خاطئ؛ حيث يتبين من أسلوب الجماعة في الدعوة الفردية أنّ تلك الأنشطة المختلفة إنّما هي وسيلة لاستقطاب وضم الأفراد للتنظيم وليست مقصودة لذاتها بشكل أساسي، والجماعة توضح ذلك للأفراد بعد المرحلة التمهيدية بأنّ الهدف من تلك الأعمال ليس هو الوظيفة الخدمية أو الخيرية بالأساس، ولكنّ الهدف الرئيسي هو ضمّ أفراد جدد للجماعة وهو ما تُسمّيه «المردود الدعوي»، والغموض في هذا الأمر هو ما يمنح الجماعة تعاطفاً من تلك الشريحة من المجتمع.

- يتسبب هذا الغموض كذلك في وقوع شريحة من المجتمع في خديعة فيما يتعلق بنظرتهم لأفراد الجماعة الذين يرونهم ودودين لطفاء يضحون بوقتهم من أجل الناس، دون أن يدركوا أنّ تلك السمات الشخصية والمعاملة الحسنة والتواصل الجيد من جانب أفراد الجماعة ليست دالة بالضرورة على تمتعهم بدرجة من الأخلاق الحسنة أو هي انعكاس لسمات أصيلة فيهم، لكنّها بالأساس تُعدّ من مستلزمات الدور ومن مهام الوظيفة التي يؤدونها، والتي قامت الجماعة بتدريبهم عليها بشكل أشبه بتدريب مجموعة من موظفي خدمة العملاء أو مندوبي المبيعات على فنون البيع وتقديم الخدمات والتعامل مع الزبائن، وهذا أيضاً من أسباب التعاطف مع الأفراد.

- كذلك فإنّ هذا الأسلوب يخلق لدى الأفراد نوعاً من النفاق يراه البعض من الناس ممّن هم خارج الجماعة، وهو من أبرز أوجه الانتقاد التي كانت توجه إليهم.

- يظن الكثير من الأفراد المدعوين أنّ ما تقوم به الجماعة في المرحلة التمهيدية من حث على الطاعات إنّما هو دور الجماعة الأصيل، وأنّها ربما تخطئ في جانب آخر وهو الجانب السياسي، ولا يدركون أنّ هذا هو الدور الأساسي، وأنّ الدور الأول إنّما هو مرحلة تمهيدية له.

- تحت شعار «أصلح نفسك، وادعُ غيرك» تحث الجماعة كل الأفراد، حتى الذين ما يزالون في مرحلة الاستقطاب بضم أكبر عدد من الأفراد قدر الإمكان، فهي تهتم بأن يضم التنظيم أكبر عدد من الأفراد الذين يدينون بالسمع والطاعة دون الاهتمام بأخلاقهم أو سلوكياتهم أو تربيتهم بشكل سوي، ممّا تنشأ معه أجيال لديها عاطفة قوية وانتماء للجماعة يطغى على أيّ شيء آخر، وبها العديد من العيوب والتشوهات.

مفهوم الدولة عند حسن البنا.. هل يريدها مدنية أم دينية؟

يمثل الوصول إلى السلطة بالنسبة لجماعة الإخوان هدفاً رئيسياً، وتتخذ قضية الحكم مكانة مركزية في عقلها، ويعد تصور الجماعة عن الدولة أحد التصورات والمفاهيم الملتبسة الذي نتج عنه دخولها في صدامات متكررة مع الدولة المصرية وفي حدوث العديد من الأزمات التي تمر بها الجماعة منذ نشأتها، فمن أجل الوصول إلى الحكم والاستحواذ على السلطة دخلت الجماعة في صراعات مستمرة وعلى عدة مستويات وقبلت التضحية بكل ما تملك، بل وأحياناً، بمصلحة المجتمع كله إذا اقتضى الأمر في سبيل الوصول لذلك الهدف، حيث تعتبر أن في الوصول إلى الحكم سبيلاً لإقامة الدين وأنه بمثابة العصا السحرية التي سيتغير بها حال المجتمع والأمة جميعاً، وقد صاغ البنا مؤسس الجماعة ذلك التصور عن الدولة ومقوماتها والأسس التي ينبغي أن تقوم عليها، فكيف كان مفهوم البنا عن الدولة، وكيف كان سبباً في صناعة واقع الجماعة المأزوم؟

مفهوم الدولة كما صاغه البنا

ينطلق البنا في رؤيته لمفهوم الدولة من مفهوم شمولية الإسلام؛ فهو يرى أنّ الإسلام دين شامل لا يقتصر على علاقة الإنسان بربه عبر أداء بعض الشعائر والعبادات، وإنما جاء لينظم جوانب الحياة جميعاً، وتبعاً لذلك فهو يرى أنه لا بد من قيام دولة وسلطة سياسية تطبق الدين بمفهومه الشامل؛ إذاً فالدولة لديه وسيلة وليست غاية، لكنها وسيلة واجبة من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وعن مهمة هذه الدولة التي يسعى الإخوان لإقامتها يتحدث البنا في رسائله قائلاً: «هي أن نقف في وجه هذه الموجة الطاغية من مدنية المادة وحضارة

ينطلق البنا في رؤيته لمفهوم الدولة من مفهوم شمولية الإسلام

المتع والشهوات، التي جرفت الشعوب الإسلامية، فأبعدتها عن زعامة النبي صلى الله عليه وسلم وهداية القرآن، وحرمت العالم من أنوار هديها، وأخرت تقدمه مئات السنين، حتى تنحسر عن أرضنا ويبرأ من بلائها قومنا، ولسنا واقفين عند هذا الحد، بل سنلاحقها في أرضها وسنغزوها في عقر دارها، حتى يهتف العالم كله باسم النبي وتوقن الدنيا كلها بتعاليم القرآن، وينشر ظل الإسلام الوارف على الأرض، وحينئذٍ يتحقق للمسلم ما ينشده».

ويرى البنا أن هناك شرطين للدولة كي يقال عنها إسلامية؛ الأول: أن يكون أعضاؤها مسلمين ملتزمين بأحكام الإسلام، والثاني: أن تطبق فيها الشريعة، ويوضح ذلك الدكتور إبراهيم البيومي غانم في كتابه (الفكر السياسي للإمام حسن البنا) حيث يقول «ويفسر البنا أن الإسلام دين ودولة فيقول: معنى هذا التعبير بالقول الواضح أن الإسلام شريعة ربانية جاءت بتعاليم إنسانية وأحكام اجتماعية وُكّلت حمايتها ونشرها والإشراف على تنفيذها بين المؤمنين بها وتبليغها للذين لم يؤمنوا بها إلى الدولة.. وإذا أهملت شرائع الدولة هذه المهمة لم تعد دولة إسلامية، وإذا رضيت الجماعة أو الأمة الإسلامية بهذا الإهمال ووافقت عليه لم تعد هي الأخرى أمة إسلامية مهما ادعت ذلك بلسانها».

كما يوضح البنا أن للدولة سمات ينبغي توافرها؛ أولها أنها دولة عالمية لا تقتصر حدودها على نطاق جغرافي معين، ولكنها ومن منطلق عالمية رسالة

«يرى البنا أنّ هناك شرطين للدولة كي يقال عنها إسلامية؛ الأول: أن يكون أعضاؤها مسلمين ملتزمين بأحكام الإسلام، والثاني: أن تطبق فيها الشريعة»

الإسلام يجب أن تسعى للتوسع لتشمل حدودها كل العالم، ويوضح ذلك أيضاً عصام العريان وهو أحد القادة البارزين في الجماعة في بحث منشور له بعنوان (الإخوان المسلمون ومفهوم الدولة) فيقول «لذلك يعمل الإخوان المسلمون على إعادة الكيان للأمة الإسلامية بتحرير أوطانها وإحياء مجدها وتقريب ثقافاتها وجمع كلمتها حتى يؤدي ذلك إلى إعادة الخلافة المفقودة والوحدة المنشودة».

والسمة الثانية أنها دولة تقوم على أساس العقيدة؛ فهو يعتبر أن حدود الوطن الإسلامي هي العالم كله، وهي وإن كانت غير ذلك الآن، فإنه يجب أن يكون ذلك الهدف نصب عيني المسلمين، وبالتالي يرى أن الرابطة التي يجب أن تربط أبناء الوطن الإسلامي هي رابطة الأخوة والعقيدة الإسلامية وحدها دون أي رابط آخر، وهو بذلك لا يعترف بالروابط الوطنية أو القومية التي تقوم على وحدة الحدود الجغرافية أو وحدة اللغة والتاريخ والثقافة المشتركة كما ينادي أصحاب التيارات القومية، ويوضح البنا ذلك بقوله «حين أقول الوطن لا أقصد مصر وحدها، بل أعني مصر وبلاد العرب الشقيقة ودول الإسلام ومَوَاطنه الحبيبة، فإن وطننا نحن الإخوان المسلمين كل شبر أرض فيه مسلم يقول لا إله إلا الله»، وتبعاً لرؤيته هذه بضرورة قيام الدولة على أساس ديني؛ فهو لا يعترف بالمواطنة التي تقوم على التساوي في الحقوق والواجبات لكل من تجمعهم حدود دولة واحدة، ولكن ينظر لغير المسلمين الذين يعيشون على أرض إسلامية «كأقليات دينية»، وقد اعترف لهم ببعض الحقوق على تلك الأرض ولم يعترف بأخرى، فهو يرى بعدم أحقيتهم في تولي مناصب الولاية العامة كرئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة، وكذلك يرى عدم جواز انخراطهم في جيش الدولة مقابل دفع الجزية عوضاً عن ذلك، ويوضح إبراهيم البيومي غانم أن البنا يرى «أن الجزية مقابل

المنعة إن اشترطوها، وأن من سلطة الدولة الإسلامية إسقاطها عنهم إذا اقتضى الأمر تجنيدهم»، فالبنا يفترض قيام دولة أصحابها مسلمون تسعى لكي تحكم العالم كله وهي تضمن لـ «الأقليات الدينية» حقوقها في ظل حكم الشريعة.

والسمة الثالثة هي أنها دولة دعوة؛ بمعنى أن الدولة الإسلامية دولة صاحبة رسالة يقع عليها مسؤولية نشر دعوة الإسلام، ويوضح عصام العريان هذا المعنى في مقاله فيقول «وهي دولة فكرة تقوم على نشرها، أو بالأحرى هي دولة دعوة أو دولة رسالة، وهذا هو التعبير الحقيقي لارتباطها بالعقيدة الإسلامية أو الترجمة العملية للوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية وهي الدولة التي غالبية سكانها من المسلمين وتقر باستمداد تشريعاتها من الشريعة الإسلامية»، وهذا الدور الدعوي للدولة تقوم به داخلياً عن طريق نشر تعاليم الإسلام في المجتمع ومراقبة تطبيقها وفرض حدود وضوابط على سلوك المواطنين، بحيث تكون هي المسئولة عن حراسة الدين في المجتمع، وخارجياً بالقيام بدورها بنشر الإسلام وتبليغ دعوته للعالمين عن طريق الجهاد.

والسمة الرابعة أيضاً أنها دولة تقوم على وحدة السلطة؛ حيث لا يوجد فيها ازدواج ما بين سلطة سياسية وأخرى دينية كما كان في الغرب قبل فصل الدين عن الدولة، كما يرى البنا أنه لا سلطان لعلماء الدين على الحكام فيقول «ولم يعرف الإسلام في تاريخه ما ظهر في أوروبا من تنازع السلطة الروحية الزمنية ومن خلاف بين الدولة والكنيسة».

وعن المعارضة ودورها داخل الدولة الإسلامية، فإنّ البنا ينظر لها نظرة مختلفة؛ حيث يرى بداية أن التعددية الحزبية مخالفة لتعاليم الإسلام، إذ أن الإسلام قد حث على الوحدة، وهذه الأحزاب مظهر من مظاهر فرقة الأمة، ويقول في رسائله إنّ «الإسلام وهو دين الوحدة في كل شيء.. لا يقر نظام الحزبية ولا يرضاه ولا يوافق عليه»، ويرى أنّ دور المعارضة يتمثل في تقديم النصح للحاكم وإبداء الرأي والمشورة فقط طالما لم ينحرف عن أحكام الشريعة ولم يخالفها مخالفة بيّنة، وأنه ليس من حقها المنافسة على السلطة، ويوضح البيومي غانم ذلك فيقول «فرفض بناءً على ذلك مفهوم المعارضة السياسية المنظمة

«رؤية البنا لا تعبر عن قناعة لديه بمدنيّة الدولة بقدر ما هو اطمئنان إلى أنه بوصول الإخوان للحكم سوف تتحد الصفتين السياسية والدينية بشكل تلقائي»

والدائمة.. لأن معنى وجودها – طبقاً لمنطق تفكيره – أن تصبح السلطة هدفاً لذاتها ومن ثم لا يمكن أن يتحقق الاستقرار المطلوب»، وكان يرى البنا كذلك أن واجب المعارضة يشبه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأنه، كما يوضح غانم في كتابه، إذا كان «في ظل نظام إسلامي وحكومة إسلامية، فهي حق وواجب لكل فرد قادر على القيام به، دون أن تصل إلى تنظيم هذا الحق في صورة جماعية ثابتة هدفها الوصول إلى السلطة».

ملاحظات حول مفهوم الدولة لدى البنا

تثير رؤية البنا وتصوره عن الدولة العديد من الملاحظات والإشكاليات، كما أنها تخلق العديد من الأزمات في الواقع؛ فمن جانب فإن رؤيته لأن إقامة الدولة ضرورة لتطبيق الشريعة هي رؤية مستمدة من اجتهادات الفقه السياسي القديم الذي تكون في ظل وضع مختلف عن الوضع الحالي؛ فالبنا يتحدث عن سلطة سياسية حاكمة لم يحدد كيفية اختيارها سوف تدير الدولة وتضع من القوانين ما تضبط به حركة المجتمع، وهي التي تقوم بمراقبة تطبيق ذلك القانون، وهو يرى بذلك أنّ الحاكم - السلطة التنفيذية - هو القائم بكل شيء في الدولة، رغم أن مفهوم الدولة الحديثة يختلف كليًا عن مفهوم الدولة في الماضي والتي تكّونت هذه النظرة للحاكم خلالها، حيث لم تكن هناك مؤسسات بالشكل الذي عليه الدولة الآن، فالسلطة في ظل الدولة الحديثة تتوزع على عدة مؤسسات، تنفيذية وبرلمانية وقضائية تقوم كل منها بدور مستقل وبفصل مرن بينهم يسمح بقيام كل مؤسسة بممارسة دور رقابي على الأخرى، هذا بجانب وجود مؤسسات للمجتمع المدني تقوم بدور إصلاحي وتوعوي، فوفقاً للمفهوم الواسع للشريعة فإن مجال تطبيق الشريعة لا يتعلق بدور السلطة التنفيذية فقط، ولكن للشريعة جوانب عديدة يقوم بها مؤسسات أخرى بجانب المجتمع ذاته، وبالتالي فإن السلطة

«دولة البنا تقوم على أساس العقيدة؛ فهو يعتبر أن حدود الوطن الإسلامي هي العالم كله، وهي وإن كانت غير ذلك الآن، فإنه يجب أن يكون ذلك الهدف نصب عيني المسلمين»

التنفيذية يقتصر دورها على إدارة حياة الناس اليومية، فهي لا تشرع أحكاماً ولا تضع قوانين إلا في أحوال استثنائية، ولذلك لم يعد لها ذلك الدور الرئيسي كما كان قديماً، ومن الممكن لمن أراد القيام بدرو الإصلاح أن يجد مجالات كثيرة ليس من أهمها بالضرورة تولي الحكم، وبالتالي لم تعد الدولة أو السلطة هنا وسيلة واجبة كما يرى البنا، ومن جانب آخر ما هي الشريعة التي سوف يطبقها الحاكم وفقاً لرؤية البنا؟ إن في هذا تجاهل إلى أن كثيراً من النصوص الدينية هي نصوص ظنية تحتمل تفسيرات ووجوهًا عدة، فهل ستصبح رؤية الحاكم وخياره الفقهي هو الشريعة الواجب تطبيقها والتي سوف يفرضها دون إعطاء حق الاختيار للمجتمع عن طريق ممثليه؟

النقطة الأخرى وهي أن البنا جعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من وظائف الدولة حين تحدث عن أنها دولة دعوة، رغم أنه توجيه القرآني موجه للأمة، فهو دور يقوم به المجتمع، كما أن هذا الدور المنوط بالدولة من وجهة نظره قد يحولها إلى سلطة إكراه تجبر الناس، وتفرض عليهم ما يراه الحاكم أنه الشريعة ليخلق مجتمعًا يتسم بالازدواجية يلتزم بالإسلام خوفًا من العقاب، في حين قد يكون بعيدًا في نفسه عن تعاليمه.

الأمر الآخر أن رؤية البنا لضرورة وحدة السلطة وعدم ازدواجيتها بين سلطة سياسية وأخرى دينية، ربما لا تعبر عن قناعة لديه بمدنية الدولة بقدر ما هو اطمئنان إلى أنه بوصول الإخوان للحكم سوف تتحد الصفتين السياسية والدينية بشكل تلقائي.

كما يرى البنا بوجوب أبدية الحاكم في السلطة، فطالما لم يأت بما لم يخالف الشريعة فلا يجوز منافسته على الحكم، ولا ينبغي للمعارضة أن تفكر أو

تسعى في ذلك، إذن فهو لا يرى سببًا غير ذلك لتداول السلطة وتغيير الحاكم، ويقودونا هذا إلى سؤال هل كان الإخوان يسعون للحكم على سبيل المداولة أم أنهم كانوا يسعون إليه ليبقوا فيه أبدا في ظل رؤيتهم بأنهم الأقدر والأصلح لتلك المهمة! وهذا مما يؤكد وجود بذور الاستبداد داخل العقل الإخواني.

يتضح من ذلك أن تصور الإخوان لنموذج الدولة التي يسعون لإقامتها إنما يخلق العديد من الإشكاليات في الواقع لأنه تصور قائم على فهم خاطئ لطبيعة الدولة الحديثة والتي تختلف بشكل جذري عن الدولة في عصور ما قبل الحداثة، وبالتالي ينتج عن ذلك أزمات وصراعات تدخل فيها الجماعة عبر تاريخها سواء مع الأنظمة الحاكمة أو التيارات السياسية والفكرية الأخرى التي ترفض مشروع الجماعة وترى فيه مصدراً للخطر والضرر بالمجتمع.

براغماتية الإخوان...
المصلحة تعلو فوق المبادئ دائما

أن تبحث عن مصلحتك وتسعى لتحقيق أهدافك، فهو أمر طبيعي ومنطقي، لكنّه ربما لا يكون أخلاقيّاً في جميع الأوقات، وفي عالم السياسة يسعى كل فاعل سياسي لتحقيق أهدافه بدون شك، لكن عندما تتعارض الأهداف مع القيم أو المبادئ المعلنة، أو تضر بالمصلحة العامة أو بمصلحة الآخرين؛ فهذا أمر غير أخلاقي يُفقد الثقة في ذلك الفاعل.

المتأمل لتاريخ جماعة الإخوان، كأحد أبرز الفاعلين في المجال السياسي والديني، يجد أنّها تقع في تلك الدائرة غير الأخلاقية بشكل متكرر، حيث تتسم الجماعة بالتناقض بين مواقفها المختلفة، وبالمراوغة والغموض والقدرة على تغيير جلدها حسب الأحوال، كما أنّها تتسم بالنفعية والبراغماتية التي تجعلها دائماً حريصة على تحقيق مصلحتها التنظيمية الضيقة، ولو على حساب المصلحة العامة أو مصلحة الآخرين أو مصلحة أعضائها، فالتنظيم أهمّ من الفرد ومقدَّم عليه، ولو اصطدمت أيضاً تلك المصلحة مع ما تدّعيه الجماعة من مبادئ وقيم، بصورة تجعلها تقع في دائرة الانتهازية السياسية غير الأخلاقية.

ويمكننا فهم ذلك الأمر بصورة أكبر من خلال استعراض أمثلة لبعض المواقف من تاريخ الجماعة وحاضرها.

البن يؤسس لبراغماتية الجماعة

هذه السمات التي ذكرناها، من تناقض ومراوغة وغموض ونفعية، ليست قاصرة على فترة معينة من تاريخ الجماعة، ولا هي مرتبطة بظروف خاصة في

«الانتهازية والبراغماتية التي تحكم سلوك الجماعة غير مرتبطة بظرف معين أو فترة تاريخية محددة، ولكنّها سمة في الجماعة تحكم عقلها وسلوكها منذ نشأتها حتى اليوم»

حياتها، ولكنّها تمثل سمات أصيلة نشأت معها من أول يوم حين وضع مؤسسها لبناتها بنفسه؛ ففي البداية أعلن البنا عند تأسيس الجماعة أنّها جماعة دعوية، وأنّها ليست حزباً من الأحزاب، ولا تمارس العمل السياسي بمعناه الحزبي، وبعد مرور (١٠) أعوام تقريباً أعلن أنّ جماعة الإخوان هيئة سياسية، وهو بذلك يعني أنّ الجماعة تحولت إلى حزب سياسي، وأنّ لها أهدافاً سياسية بجانب النشاط الدعوي والخيري، ولم يكن هذا تحولاً خاضعاً لتغير الظروف، لأنّ البنا كان يعلم متى ينتقل من خطوة إلى أخرى، لكنّه لم يكن يفصح عن ذلك إلّا حين يجد اللحظة مواتية لهذا التحول، ويوضح الدكتور رفعت السعيد ذلك في كتابه «الزعامات السياسية المصرية» قائلاً: «حرص البنا على أن يضفي صبغة ضبابية على الجماعة، وألّا يقدّم تفسيراً واضحاً لأهدافها أو طبيعتها، حتى يوائم بينها وبين تقلبات الأحوال»، وقد أعلن البنا أيضاً في كتاباته عن أنّ منهج الجماعة في التغيير إصلاحي متدرج، إلّا أنّه في مواضع أخرى من كتاباته تحدث عن التغيير باستخدام القوة، إذا ما توافرت ظروف معينة، بل إنّه سعى بالفعل لتكوين تنظيم عسكري عُرف بـ «النظام الخاص»، يتم إعداد أعضائه لهذه المهمة، ومثال آخر وهو أنّه على الرغم من أنّ الجماعة تتحدث عن مبدأ الشورى كقيمة إسلامية، وتطالب الأنظمة بالديمقراطية؛ إلّا أنّها لم تلتزم بهذه المبادئ منذ أول يوم؛ فقد كان البنا يدير الجماعة بنوع من الاستبداد بالرأي، بما له من مكانة معنوية كبيرة لدى أعضاء الجماعة، وقد ظهر ذلك في عدة مواقف، مثل إصراره على عدم فصل صهره عبد الحكيم عابدين، رغم تصويت مكتب الإرشاد على ذلك بعد توجيه اتهامات أخلاقية له، وكان يحدث أحياناً في صورة أن يلتف على بعض قرارات مكتب الإرشاد لتوافق بعد ذلك ما يريده هو، وقد حدثت بعض الانشقاقات في الجماعة بسبب تلك السياسة، كان أبرزها انشقاق من أطلقوا على أنفسهم «جماعة شباب محمّد».

وتظهر براغماتية الجماعة أيضاً في أنّها كانت تعلن أنّها تعمل على تغيير النظام الحاكم في مصر من خلال خطتها الساعية إلى إقامة الدولة الإسلامية التي تراها واجباً، خصوصاً أنّها ترى أنّ مثل هذه الأنظمة لا تطبق الشريعة، لكنّها في الوقت نفسه كانت تداهن النظام الملكي وتعلن ولاءها له في مناسبات عدة، وكانت الجماعة تعقد الصفقات كثيراً مع الحكومات المختلفة باحثة عن مصلحتها أوّلاً، فقد اتفقت مثلاً مع حكومة الوفد مرة على تجنّب الدخول في صدامات القصر مع الأحزاب، وغضت الطرف عن حلّ حركة مصر الفتاة مقابل سماح حكومة النحاس لها بالتوسع في أنشطتها، وقد استفادت من ذلك، وأنشأت مئات الشُعب في تلك الأثناء، إلى جانب هذه الأمثلة يذكر الدكتور رفعت السعيد في كتابه عدداً آخر من الأمثلة التي يوضح من خلالها هذه الفكرة، فيقول: «ولكنّ لعبة السياسة عند الشيخ استمرت على هذا المنوال؛ قول ونقيضه في آنٍ واحد، وإن كان الخط الثابت هو المناورة بين الجميع والتلاعب بالجميع، ولعبة السياسة عند الشيخ بلا مبادئ، وسنكتفي بإشارات: شركة قناة السويس الاستعمارية قدّمت له عوناً مالياً وقبل ذلك، الطاغية إسماعيل صدقي قدّم له عوناً مالياً ومعنوياً كبيراً في بداية نشأة الجماعة، وعلي ماهر داهية القصر، الموصوم بعلاقات مريبة خارجية، كان الصديق الحميم للجماعة، وعندما اختلف النحاس باشا مع الملك، وخرج الوفديون في مظاهرات تهتف «الشعب مع النحاس، خرجت في مقابلها مظاهرات الإخوان إلى قصر عابدين تهتف «الله مع الملك»، ويقول ريتشارد ميتشل: إنّه منذ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤١ قامت علاقات بين البنا والإنجليز، وهل ننسى أحداث ١٩٤٦ وخروج الإخوان يهتفون للطاغية إسماعيل صدقي صائحين «واذكر في الكتاب إسماعيل؟»، وهل ننسى تأييد معاهدة صدقي ـ بيفن؟».

استمرار الجماعة على نهج البنا

استمرت تلك السياسة البراغماتية التي رسخها البنا في الجماعة بعد وفاته، وصارت سمة تميزها في كل ممارساتها، كان أقربها بعد وفاة البنا أن قام وفد من أبرز الشخصيات الإخوانية بزيارة الملك فاروق في قصره في العام ١٩٥١، على الرغم من توجيه الاتهام للملك بتدبير حادث اغتيال البنا، وكان من هؤلاء حسن الهضيبي، الذي قال عن الزيارة: «زيارة كريمة لملك كريم»، والشيخ محمد الغزالي

«تظهر براغماتية الجماعة في أنّها كانت تعلن أنّها تعمل على تغيير النظام الحاكم في مصر من خلال خطتها الساعية إلى إقامة الدولة الإسلامية التي تراها واجباً، لكنّها في الوقت نفسه كانت تداهن النظام الملكي وتعلن ولاءها له في مناسبات عدة»

وعبد الرحمن البنا شقيق حسن البنا وصهره عبد الحكيم عابدين وصالح عشماوي وعبد القادر عودة وعبد العزيز كامل، والمفارقة كذلك أنّ تلك الزيارة كانت في الوقت نفسه الذي كانت تقوم فيه الجماعة بالتنسيق مع حركة الضباط الأحرار لعمل انقلاب على الملك.

في هذا السياق يعلق الدكتور عمرو عبد المنعم الباحث في شؤون الحركات الإسلامية على هذا الأمر في تصريح لـ (حفريات) قائلاً: «الجماعة تعيش حالة من البراغماتية السياسية منذ تأسيسها حتى الآن، ونستطيع أن نتوقف عند محطات في تاريخ الجماعة لتوضيح ذلك، فمنذ البداية مارس البنا البراغماتية عندما أعلن أنّ جماعته هي جماعة صوفية ودعوة سلفية وشركة اقتصادية... إلخ، وهذا بهدف مغازلة كل التيارات والفئات الموجودة في المجتمع وجذب عدد كبير من الأفراد إلى الجماعة، أيضاً مارس البنا البراغماتية عندما تبرأ من قتلة النقراشي نتيجة للضغوط السياسية والمساءلة الجنائية التي تعرّض لها حينها، رغم علمه أنّ النظام الخاص هو من قام بتلك العملية، أيضاً تصرفت الجماعة ببراغماتية بعد ثورة تموز (يوليو)، عندما أقرت حلّ جميع الأحزاب السياسية، مع الإبقاء على الجماعة كاستثناء، لكنّها أُكلت يوم أُكل الثور الأبيض، فقد تمّ حلها فيما بعد فيما عُرف بأزمة ٥٤».

ويضيف عبد المنعم أنّ «الجماعة أيضاً مارست البراغماتية السياسية في بداية حكم السادات، عندما قامت مجموعة الفنية العسكرية بقيادة صالح سرية بمبايعة الهضيبي والاتفاق معه على القيام بمحاولة انقلاب، على الرغم من

تظهر براغماتية الجماعة في أنّها كانت تعلن أنّها تعمل على تغيير النظام الحاكم في مصر من خلال خطتها الساعية إلى إقامة الدولة الإسلامية

أنّ الجماعة كانت في الوقت نفسه قد تعاهدت مع السادات على عدم إحداث أيّ قلاقل في الدولة، وقد حدث ذلك أيضاً عندما قامت جماعة الجهاد باغتيال السادات، وحينها أعلن مرشد الإخوان عمر التلمساني أنّ تلك الأفعال تُعتبر أفعالاً صبيانية، وأنكر ما حدث، وقال إنّ السادات قُتل مظلوماً، كما قُتل عثمان بن عفان، لكنّ الجماعة في الوقت نفسه سخّرت كتيبة من المحامين للدفاع عن قتلة السادات»، كما يرى عبد المنعم أنّ «أكبر براغماتية قامت بها الجماعة كانت في اعتصام رابعة، عندما أعلنت أنّ الاعتصام سلمي، وفي الوقت ذاته قامت باستخدام بعض الجماعات الجهادية في تهديد النظام، حين أعلن خيرت الشاطر أنّ تلك الجماعات تقف مع الإخوان، وأنّها لن تستطيع السيطرة عليها، وعلى ما يمكن أن تقوم به، كردّ فعل على ما حدث للإخوان، وهذا تناقض كبير وقعت فيه الجماعة، لأنّ جماعة الإخوان قامت قبل ذلك أيام حكم مبارك بإنكار العنف الذي قامت به الجماعات الجهادية، وأصدرت نحو (٧٠) بياناً لذلك، ثم هي اليوم تقوم باستخدام تلك الجماعات لتهديد النظام!».

كما كانت تجربة الجماعة في العمل السياسي بعد ثورة كانون الثاني (يناير) وفي الحكم، كاشفة عن تلك السمات بشكل كبير، فعلى سبيل المثال لم تعلن الجماعة

منذ بداية التظاهرات في ٢٥ كانون الثاني (يناير) أنّها سوف تشارك فيها، لكنّها قامت بالمشاركة بعدد محدود، وعندما تطور الأمر وخرجت أعداد كبيرة من المتظاهرين، وبدا أنّه ربما تسفر التظاهرات عن تغيير في النظام، أعلنت عن المشاركة بقوة، وفي الوقت ذاته عقدت اللقاءات مع اللواء عمر سليمان للتفاوض بعيداً عن باقي التيارات السياسية المشاركة في التظاهر، أيضاً فإنّ الجماعة برغم زعمها بأنّها تطالب بالحرية والديمقراطية وأنّها سعت لتحقيق ذلك من خلال المشاركة في الثورة، إلّا أنّها ضاقت ذرعاً بعدد كبير من أفرادها الذين طالبوا بعد الثورة بعمل إصلاحات داخلية وتحقيق قدر من الديمقراطية داخل الجماعة، وقامت بفصل عدد منهم، وإيصال عدد آخر إلى حدّ الاستقالة من الجماعة، نتيجة الممارسات التي قامت بها القيادات كردّ فعل على تلك المطالب، أيضاً كان حرص الجماعة على الاستحواذ على الأغلبية في كل الاستحقاقات الانتخابية، وعلى الوصول إلى منصب الرئاسة، دليلاً على أنّها لا تبحث سوى عن مصلحة التنظيم فقط، دون اعتبار للمصلحة العامة.

كذلك استخدمت الجماعة ورقة الدين في إطار معركتها بشأن التعديلات الدستورية في آذار (مارس) ٢٠١١، من أجل إقناع الناس بضرورة الموافقة على التعديلات، على الرغم من علمها بأنّها مجرّد خيارات سياسية، فقامت بالترويج إلى أنّ رفض التعديلات يمثل اتجاهاً للتيارات العلمانية وللمسيحيين الذين لا يرغبون في تطبيق الشريعة، وقامت بتصوير الأمر على أنّه صراع ديني، حتى تدفع الناس إلى الخيار الذي تريده، وخلال عام حكم الجماعة أصرت على تصعيد الخلاف مع التيارات السياسية، ورفضت أيّ حلول قد تفضي إلى نزع فتيل الأزمة، حتى وصلت إلى طريق مسدودة كان نتيجتها تدخل القوات المسلحة وعزل مرسي، ولم تضع الجماعة مصلحة الدولة في اعتبارها، ولكن كان الشاغل الوحيد لها هو البقاء في الحكم، وظل هذا الهدف هو المسيطر عليها فاستمرت في طريق الصراع وساهمت في تصعيد الأزمة غير عابئة بما قد يترتب على ذلك من نتائج كارثية على أفرادها وأنصارها أوّلاً وعلى المجتمع ككل، حتى وصل الأمر إلى ذروته في فضّ الاعتصام، وبعد فضّ الاعتصام لم يكن للجماعة استراتيجية واحدة للمواجهة، ولكنّها كانت تتخذ من أساليب المواجهة ما يحقق مصلحة التنظيم، ولو كان فيه الإضرار بالمصلحة العامة أو بمصلحة أفرادها، أو كان فيه مخالفة لما كانت تعلنه من مبادئ من قبل، فقامت في يوم الفضّ بالعديد من أعمال العنف

«استمرت السياسة البراغماتية التي رسّخها البنا في الجماعة بعد وفاته، وصارت سمة تميزها في كل ممارساتها، كان أقربها زيارة أبرز الشخصيات الإخوانية للملك فاروق في قصره على الرغم من توجيه الاتهام للملك بتدبير حادث اغتيال البنا»

والشغب، تمثل في الاعتداء على عدد من المنشآت والطرق، ثم بعدها مباشرة أعلنت أنّها تلتزم بالطرق السلمية، فقامت بإطلاق المسيرات والتظاهرات التي استمرت شهوراً طويلة، وعلى الرغم من أنّ الجماعة كانت تعلن التزامها بالنهج السلمي منذ السبعينات، وأنّها تخلت عن فكرة العنف تماماً، إلّا أنّها عادت إليه في العام ٢٠١٤ منذ تشكيل اللجنة الإدارية العليا الأولى بقيادة محمد كمال، بل إنّها قامت بالتأصيل الشرعي لذلك المسار، وقال بعض قادتها: إنّ ذلك يمثل تطبيقاً لأفكار البنا ومنهجيته في التغيير، ومن ثم قامت بعدد من الأعمال النوعية، ثم عندما شعر بعض قيادات الجماعة بأنّ هذا المسار سوف تكون أضراره جسيمة على الجماعة، قاموا بحل اللجنة وتبرؤوا ممّن قاموا بتلك الأعمال، أيضاً كان للإنهاء القسري لحكم الجماعة أثر على عقلها جعلها لا تفكر إلّا في تلك اللحظة التي توقف الزمن عندها بالنسبة إليهم، ممّا جعل من أداء الجماعة ما هو أقرب إلى الرغبة في الهدم فقط أيّاً كانت الوسائل أو النتائج، ممّا جعلها في أحيان كثيرة تتخلى عن الضوابط الأخلاقية التي يجب أن تتصف بها أيّ معارضة أو أيّ حركة تهدف لصالح المجتمع في المقام الأوّل، وأصبح لديها سهولة في استخدام الكذب والشائعات وخلط الحق بالباطل، وكل ما من شأنه في نظرها أن يضر بالنظام دون أن تدرك أنّه يضر بالوطن كله.

محاولة للتفسير وبحث في المآلات

من خلال الأمثلة العديدة التي تم ذكرها يتضح أنّ الانتهازية والبراغماتية التي تحكم سلوك الجماعة غير مرتبطة بظرف معين أو فترة تاريخية محددة،

ولكنّها سمة في الجماعة تحكم عقلها وسلوكها منذ نشأتها حتى اليوم، وربما يتمثل السبب الرئيسي في ذلك في فكرة «مركزية التنظيم» لدى جماعة الإخوان، حيث يُعدّ البناء التنظيمي والمحافظة عليه الهدف الرئيس لديها؛ وتأتي هذه الأهمية من كون أنّ التنظيم يمثل تجسيداً للأفكار التي تقوم عليها الجماعة، ويمثل الأداة الأساسية لتحقيق أهدافها المتمثلة في إقامة دولة إسلامية، والذي من دونه ستظل أفكاره مجرد أفكار نظرية لن تحدث تأثيراً أو تغييراً في الواقع، كما تأتي أهمية البناء التنظيمي من أنّه الأداة التي تنسق بها الجماعة حركة الجماهير، سواءً من ناحية الاستقطاب والتجنيد للأفراد الذين ترغب الجماعة في ضمهم إليها، أو من ناحية الانتشار في المجتمع والتأثير فيه وحشد أفراده وتوجيههم لتحقيق أهداف الجماعة وتنفيذ خططها.

وعلى الرغم من بعض المكاسب التي من الممكن أن تحققها الجماعة من خلال تلك السياسة، والتي من أهمها قدرتها على الاستمرار في الحياة لمدة طويلة وتحقيقها لبعض النتائج، كأن تكسب دعماً ما أو تأييداً شعبياً أو موقفاً سياسياً، إلّا أنّ لها كذلك نتائج سلبية، من أهمها الخسارة المعنوية التي تجنيها الجماعة مع الوقت ومع انكشاف حقيقة ممارساتها النفعية التي تهتم بمصلحتها الضيقة دون أيّ مصلحة أو قيمة أو مبدأ، وكذلك خسارتها لتحالفاتها السياسية وشركائها الذين يتبين لهم بعد وقت حقيقة وطبيعة الجماعة، وهذا ما حدث بعد الثورة وبعد تجربة الجماعة في الحكم، إذ انفضّ عنها بعض داعميها وحلفائها الذين وقفوا بجوارها في وقت سابق.

سقوط الأقنعة... أبرز خسائر الحركات الإسلامية بعد «الربيع العربي»

غلاف الكتاب

على مدار أعوام طويلة منذ بدايات القرن الـ (٢٠) شهدت المجتمعات الإسلامية ظهور العديد من الحركات والتنظيمات الدينية، والتي وإن اختلفت فيما بينها حول بعض الأفكار والمنطلقات؛ إلا أنّها اتفقت حول الهدف الرئيس وهو إقامة دولة إسلامية على غرار دولة الخلافة التاريخية، وقد مرت تلك الحركات بفترات من القوة والضعف ومن الانتشار والانحسار، وبعضها استطاع أن يحقق نجاحات أكثر من الأخرى، لكنّنا شهدنا في الأعوام الماضية منذ أحداث الربيع العربي رحلة صعود ثم هبوط مفاجئ للعديد منها، وكان لكل من الصعود والهبوط أسباب وعوامل مختلفة.

كتاب «سقوط الأقنعة... صورة الإسلام السياسي في زمن الثورات» للدكتور أسامة السعيد والصادر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب في العام ٢٠٢٢ يناقش أسباب وآلية صعود وهبوط التيار الإسلامي بعد ثورات «الربيع العربي»، لكنّه

«يتتبع الكاتب تاريخ الجماعة والذي تراوح بين الصعود والهبوط وبين القوة والضعف من فترة زمنية لأخرى»

يؤكد على فكرة معينة وينطلق منها مفادها أنّ السقوط من الحكم لم يكن هو الخسارة الأهم التي واجهتها تلك الحركات، كما ترى هي ويرى الكثيرون كذلك، لكنّ الخسارة الحقيقية تمثلت في تشوه الصورة الذهنية الراسخة عن تلك الحركات في نظر الكثيرين والتي تسببت فيها الممارسات التي قامت بها الحركات بعد الثورات، تلك الصورة التي ظلت ترسم فيها الحركات وتصنعها عبر أعوام وترسخها في العقول، والتي كانت تمثل رأس مالها الحقيقي، حتى كانت لحظة الربيع العربي بمثابة «سقوط للأقنعة»، وهي ليست خسارة وقتية ولكنّها سوف تؤثر على مستقبلها بشكل كبير، ويركز الكاتب على جماعة الإخوان والتيار السلفي بتنوعاته وذلك في (٣) دول، هي مصر وليبيا وتونس.

الإخوان المسلمون من الدعوة إلى السياسة

في أحد فصول الكتاب يتتبع الكاتب تاريخ الجماعة والذي تراوح بين الصعود والهبوط وبين القوة والضعف من فترة زمنية لأخرى، ويرى أنّ الجماعة بدأت في مصر كجماعة دعوية، حيث إنّ البُعد السياسي لم يكن واضحاً في المرحلة الأولى لتكوين الجماعة بقدر ما كانت تركز على الجانب الدعوي، ويتضح ذلك من خلال أدبيات الجماعة وقانونها الأساسي وممارساتها في ذلك الوقت، ثم بدأت فيما بعد بالدخول في مرحلة جديدة حاولت خلالها كما يصف الكاتب أن تفرض نفسها بقوة وأن تكون رقماً صعباً في معادلة السياسة المصرية، سواء باستخدام أدوات سياسية مثل ترشح بعض أعضائها ومنهم البنا في الانتخابات التشريعية، أو باستخدام أدوات غير سياسية مثل تكوينها للنظام الخاص، وعند قيام ثورة تموز (يوليو) كانت بالفعل الجماعة رقماً صعباً في المعادلة، لكنّها لم تستمر كذلك لوقت طويل، فقد حدث صدام مع النظام الحاكم نتج عنه اختفاء الجماعة عن المشهد لأعوام، لتعود بعدها بنحو (٢٠) عاماً عندما تولى السادات

«يرى الكاتب أنّ التيار السلفي تيار متنوع، والحالة السلفية ليست متجانسة في الإيديولوجيات والأفكار، لكنّها تتضمن توجهات متنوعة ومتباينة ومتصارعة في أحيان كثيرة، سواء في الأفكار أو الأهداف أو آليات التغيير وفي المواقف السياسية»

الحكم ليمنح الجماعة فرصتها في إعادة بناء هيكلها التنظيمي والتغلغل في المجتمع بدرجة كبيرة.

ويرى الكاتب أنّ تلك الفترة حاولت الجماعة فيها أن تغير من خطابها وتتخلص من أفكار سيد قطب وتتبنّى أفكاراً أكثر انفتاحاً، لكنّها لم تستطع أن تتخلص من إرث سيد قطب، ربما لأنّ التغيير كان ظاهرياً من أجل تحقيق بعض المكتسبات، وهذا ما ظهر فيما بعد ٢٠١٣ حيث تم استدعاء تلك الأفكار في إطار الصراع مع الدولة، وعلى الرغم من أنّ نمط العلاقة بين الجماعة والنظام قد تغير فيما بعد أثناء فترة حكم مبارك؛ إلا أنّ الكاتب يرى أنّ الجماعة استطاعت أن تستفيد في تلك الفترة بدرجة كبيرة من خلال التمدد في النقابات والجامعات ومن خلال العمل الخيري، وعلى الجانب الآخر فإنّ نظام مبارك اتبع سياسة معينة تجاه الجماعة تعتمد على تحجيم دورها، لكن مع عدم التخلص منها بشكل نهائي من أجل الاستفادة من وجودها واتخاذه مبرراً لعدم إجراء إصلاحات سياسية مطلوبة، خاصة فيما يتعلق بملف حقوق الإنسان وتداول السلطة، وبعد ثورة كانون الثاني (يناير)، يرى الكاتب أنّ خطاب الجماعة اتسم بعدة سمات ربما تمثل أسباباً لحدوث العديد من الأزمات والخلافات بين الجماعة وبين التيارات السياسية الأخرى، والتي انتهت بالمطالبة بإسقاط الجماعة من الحكم؛ ومن بين هذه السمات أوّلاً الغموض، وأيضاً البراجماتية التي تصل أحياناً إلى الميكافيلية، والغرور والاستعلاء، كما اتسم كذلك خطابها بالمراوغة.

التيار السلفي من تحريم السياسة إلى ممارستها

ويلفت الكاتب إلى أنّ التيار السلفي تيار متنوع، والحالة السلفية ليست متجانسة في الإيديولوجيات والأفكار، لكنّها تتضمن توجهات متنوعة ومتباينة ومتصارعة في أحيان كثيرة، سواء في الأفكار أو الأهداف أو آليات التغيير وفي المواقف السياسية، وقد اختلف الموقف السلفي قبل الثورة من العمل السياسي تبعاً لتعدد مكونات التيار السلفي، فهناك من كان يرى تحريم ممارسة العمل السياسي من الأساس، وهناك من كان يرى ضرورة تأجيل هذه الممارسة حتى يتم إعداد جيل يتم تربيته على أسس فكرية معينة، وهناك من كان يرى ضرورة تغيير الأنظمة بالقوة المسلحة وعدم الانخراط في الممارسة السياسية لأنّها حسب رؤيته عمل مخالف للشريعة، لكن في المجمل كان التيار السلفي قبل الثورة مبتعداً عن ممارسة العمل السياسي، ورغم حضور التيار السلفي وتأثيره في المجتمع قبل الثورة من خلال الدروس الدينية في المساجد والعمل الخيري في الجمعيات والمؤسسات وتقديم الخدمات المختلفة مثل إقامة المستشفيات الخيرية وتنظيم رحلات الحج والعمرة وغيرها من الوسائل التي حققت له الانتشار والتغلغل في المجتمع، لكنّه كان حضوراً تحت السطح حتى جاءت ثورة كانون الثاني (يناير)، وخرج بقوة إلى سطح العمل العام بشكل كان مفاجئاً للكثيرين، وعلى الرغم من معارضة الغالبية من مكونات التيار السلفي للثورة ووصفها بأنّها خروج على الحاكم بشكل مخالف للدين؛ إلا أنّه بعد سقوط نظام مبارك كان السلفيون من أوائل التيارات المشاركة في العملية السياسية ومن أبرز التيارات السياسية التي حصلت على مقاعد برلمانية، وذلك من خلال حزب النور الذراع السياسية للدعوة السلفية بالإسكندرية.

ويرى الكاتب أنّه على الرغم من أنّ موقف حزب النور بعد سقوط الإخوان من الحكم كان يتسم بالبراجماتية، حيث اتخذ الحزب موقفاً مؤيداً للإجراءات التي تمّت تجاه الإخوان؛ إلا أنّ الواقع الآن يشهد تراجعاً سياسياً للحضور السلفي ممّا هو في الدعوة السلفية وحزب النور، وهذا يرجع وفق الكاتب لعدة أسباب؛ منها: حدوث انقسامات في الحزب سواء قبل حزيران (يونيو) ٢٠١٣ أو بعدها، وموقف الحزب من سقوط الإخوان من الحكم أفقده جزءاً من التعاطف والدعم الشعبي، وأيضاً طبيعة خطاب الحزب الملتبس تجاه عدد من القضايا من هوية الدولة

«عندما وصلت جماعة الإخوان إلى الحكم فوجئ الجميع بالتخبط والافتقار إلى أيّ طرح سياسي أو اقتصادي حقيقي قادر على انتشال الدولة من أزمتها، أيضاً لم تكن الجماعة تمتلك كوادر قادرة على إدارة الدولة»

والعلاقة مع القوى المدنية، وهناك تحول في المزاج الانتخابي بسبب تعاظم المخاوف من وجود قوى الإسلام السياسي في المشهد مرة أخرى.

أداء الإسلاميين بعد الثورة هل كان سبباً للسقوط؟

وينوّه الكاتب إلى أنّ الإسلاميين روجوا كثيراً قبل الثورة لفكرة أنّهم البديل المناسب للنظام الحاكم، وكانوا يطرحون فكرة أنّ الإسلام هو الحل، وأنّهم هم الذين يفهمون هذا الإسلام ويملكون القدرة على تطبيقه، ومن ثم حل كل المشكلات التي يعاني منها المجتمع، لكن عندما وصلت جماعة الإخوان إلى الحكم فوجئ الجميع بالتخبط والافتقار إلى أيّ طرح سياسي أو اقتصادي حقيقي قادر على انتشال الدولة من أزمتها، أيضاً لم تكن الجماعة تمتلك كوادر قادرة على إدارة الدولة؛ ممّا رسخ قناعة لدى قطاع كبير من المجتمع بأنّ الجماعة لا تصلح سوى لمقاعد المعارضة، كما تسببت الحركات عبر خطابها السياسي والدعوي في إحداث العديد من الأزمات السياسية والاجتماعية، وأثارت العديد من المخاوف لدى قطاعات من المجتمع، وقد واجهت الحركات الإسلامية بعد الثورة عدداً من التحديات، منها: تحدي الانتقال من السرية إلى العلنية؛ حيث لم تستطع تلك الحركات أن تتخلى عن السرية في العمل بشكل كامل بعد أن دأبت على ذلك أعواماً طويلة، أيضاً كان هناك تحدي الفصل بين العمل الدعوي والعمل السياسي؛ حيث ظل الخلط بين العملين هو السمة الرئيسية للحركات سواء على مستوى الهيكل التنظيمي أو الخطاب السياسي للأحزاب المنبثقة من تلك الحركات والذي يستخدم الدين كأساس يرتكز عليه وكأداة للدعاية والترويج، أيضاً هناك تحدي

إدارة التوازنات والعلاقات الداخلية في تلك الحركات؛ حيث كان الظرف السياسي والأمني قبل الثورة يمنعها من ممارسة الديمقراطية الداخلية وإدارة عدد من الاستحقاقات بشكل طبيعي، لكن بعد الثورة ظهرت العديد من الأصوات داخل تلك الحركات تطالب بإصلاحات إدارية وتنظيمية، وقد قوبلت تلك المطالب بالرفض وتسببت في انشقاقات مثلما حدث داخل جماعة الإخوان على سبيل المثال، كما كان هناك تحدٍ آخر وهو تحدي تطوير الخطاب الفكري والإيديولوجي، وهو ما لم تستطع تلك الحركات أن تقوم به وظلت متخندقة داخل أطروحاتها الفكرية دون انفتاح على أفكار وأطروحات أخرى أكثر تقدماً واعتدالاً، وكان نتيجة ذلك رفض شريحة كبيرة من المجتمع لاستمرار وجود الإخوان في الحكم واستمرار وجود الإسلاميين في المشهد السياسي بهذا الشكل.

مؤلف الكتاب الدكتور أسامة السعيد

مستقبل الحركات الإسلامية

في نهاية الكتاب يطرح الكاتب عدداً من السيناريوهات المتعلقة بمستقبل حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية، لكنّه يرى قبل ذلك أنّ هناك عدداً من المحددات التي تتحكم في رسم مستقبل تلك الحركات، وهي: أنّ الفكر الذي هيمن على الذهنية العربية وأسهم في إنتاج تلك الحركات وتطورها عبر عقود ما يزال مهيمناً على المجتمع بشكل كبير، كما أنّ تعامل الأنظمة مع تلك الحركات ما يزال يدور في إطار السياسات الأمنية دون وضع استراتيجية واضحة لتفكيك البنية الفكرية التي أنتجتها؛ الأمر الذي ربما ينتج عنه في المستقبل إعادة إنتاج لتلك الحركات حين يسمح الظرف السياسي بذلك، ومن المحددات التي تتحكم في مستقبل الحركات كذلك السياسات الإقليمية ووجود بعض الدول الراعية

لتلك الحركات وأخرى معادية لها، وأيضاً السياسات الغربية المتذبذبة تجاه تلك الحركات، وكذلك طبيعة الحراك السياسي والديموقراطي في المنطقة العربية، أمّا عن السيناريوهات المتعلقة بمستقبل الحركات، فإنّ الكاتب يضع اثنين خاصين بجماعة الإخوان؛ الأوّل متعلق بالجماعة في مصر والآخر بفروعها خارج مصر، حيث يرى أنّ جماعة الإخوان داخل مصر سوف تستمر في حالة الجمود والانقسام التي هي عليها، وسوف تستمر الأزمة الداخلية في الجماعة، وسيظل تغليب الاعتبارات الأمنية والتنظيمية قائم على أولويات المراجعة الفكرية؛ ممّا سيؤدي إلى استمرار المأزق الذي تعيشه الجماعة، والسيناريو الآخر هو إجراء مراجعات فكرية وتنظيمية عميقة، وهو ما يرجحه الكاتب بالنسبة إلى فروع الجماعة خارج مصر، وهو ما يحدث في تونس من حيث فصل حزب النهضة بين العمل السياسي والدعوي، وفي الأردن حيث إجراء تعديلات على النظام الأساسي للجماعة، وفي لبنان كذلك.

بين الهداية والوصاية...
لماذا يتدخل الإسلاميون في شؤون غيرهم؟

يتسم المجتمع المصري، كأيّ مجتمع آخر، بعدد من السمات التي تميزه، ومن بين هذه السمات ضيق مساحة الخصوصية التي يتمتع بها الأفراد في المجتمع، حيث يرى كل فرد أنّ من حقه التدخل في شؤون غيره الخاصة وفرض تصوراته وقناعاته على الآخرين. ومع المدّ السلفي الذي تزايد خلال النصف الثاني من القرن الـ (٢٠)، ونتيجة للخطاب الديني المتأثر به؛ أخذت هذه السمة في الازدياد، وترسخت بصورة أكبر، وأخذت عمقاً دينياً جعل ذلك التدخل وفرض الرؤى والقناعات على الآخرين أمراً مقبولاً بل واجباً، وصار الأمر غير مقتصر فقط على الأفراد المنتمين للتيار الإسلامي، ولكنّه أصبح يمثل نمطاً من التفكير والسلوك يتميز به عدد كبير من الأفراد المتأثرين بهذا الخطاب، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومع تزايد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الأعوام الأخيرة باتت هذه الظاهرة أكثر وضوحاً وإزعاجاً في الوقت ذاته، حيث نجد في الكثير من المواقف تعليقات وكتابات لمستخدمي هذه الوسائل حول أخبار وأحداث وأفكار وآراء لآخرين تعكس تدخلاً فجّاً في حياتهم الخاصة وأفكارهم وآرائهم.

فما الذي ينطلق منه ويستند إليه الخطاب الديني السلفي للتدخل في حياة الآخرين وشؤونهم الخاصة تصل إلى حدّ الإيذاء المعنوي في أحيان كثيرة، وهل يعطي «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» سلطة لمن يمارسه تمنحه الحق في ذلك، وهل ثمّة تغيرات حدثت في الأعوام الأخيرة جعلت هذا الأمر أقلّ قبولاً عن ذي قبل من جانب شريحة من المجتمع؟

مع المدّ السلفي الذي تزايد خلال النصف الثاني من القرن الـ (٢٠)، ونتيجة للخطاب الديني المتأثر به؛ أخذت هذه السمة في الازدياد

حماة الإسلام وحراس العقيدة!

هناك عدد من المنطلقات التي تحدد ممارسات المنتمين للتيار الإسلامي، ونتيجة لقدرة هذا التيار على التأثير في المجتمع؛ فإنّ تلك المنطلقات والممارسات تحولت إلى نمط من الثقافة أصبح سائداً لدى شريحة كبيرة من المجتمع، ويمكن من خلال تلك المنطلقات تفسير سلوك التدخل في شؤون الآخرين وممارسات الوصاية التي يمارسها هذا التيار والمتأثرون بخطابه على الناس.

ومن هذه المنطلقات أنّ التيار الإسلامي يعيش دائماً داخل دائرة من الخوف والشعور بالخطر والتهديد على الدين، وتصور أنّ كل سلوك أو فكر إنّما ينبع عن مؤامرة ضد الدين تستهدف القضاء عليه، وربما كان للسياق الذي ظهرت فيه جماعة الإخوان، كأول حركة إسلامية في القرن الـ (٢٠)، دور في ذلك، والذي تمثل في سقوط الخلافة العثمانية واحتلال العديد من الدول الإسلامية وتأثر المجتمعات العربية بالثقافة الغربية، بجانب تلك الفجوة الحضارية بين المسلمين والغرب التي رسخت شعوراً مستمراً بالضعف، وبسبب استمرار المجتمع المصري في حالة من التراجع الحضاري لأعوام، كالعديد من المجتمعات العربية الأخرى، استمرت تلك الحالة مسيطرة؛ ممّا أدى إلى نوع من التقوقع والانغلاق على الذات لدى كل

«من سلبيات ممارسة بعض الجماعات الإسلامية سلطة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفق رؤيتها يزيد حدة العنف والكراهية والانقسام في المجتمع »

المنتمين للتيار الإسلامي بمكوناته وتياراته التي ظهرت خلال القرن الـ (٢٠)، ومن ثم أدت تلك الحالة من الشعور بالخوف والتهديد تجاه الدين إلى رؤية التيار الإسلامي بأنّه هو الحارس للدين المدافع عنه تجاه أعدائه، وهو هنا يوسع من دائرة الأعداء لتشمل كلّ من يقدّم طرحاً فكرياً مخالفاً لما يؤمن به.

وكان الشيخ عبد الحميد كشك، وهو من رموز فترة «الصحوة الإسلامية» في السبعينيات وما بعدها، يعبّر عن هذا المعنى في خطبه دائماً حين يصف به جمهوره من الإسلاميين قائلاً: «يا حُماة الدين وحرّاس العقيدة»، وهذه الجملة، وإن كانت تبدو كصيغة مبالغة تهدف إلى إلهاب الحماس في نفوس السامعين، إلّا أنّها في الحقيقة تعبّر عن رؤية التيار الإسلامي، بكل مكوناته، لنفسه وللدور الذي هو منوط به من وجهة نظره، حيث يعتقد أنّه يقوم بدور المخلّص الذي سيحرر البلاد ويعيد الناس إلى الدين الذي ابتعدوا عنه، ولا يفهمونه بشكل صحيح، ويجمعهم تحت مظلة الخلافة مرة أخرى، ومن ثم يرى هذا التيار أنّ عليه القيام بنوع من الوصاية على المجتمع تسمح له بالتدخل في شؤون أفراده وفرض قناعاته عليهم، لأنّها من وجهة نظره تمثل الإسلام الصحيح، وتسمح له كذلك بممارسة كل أنواع التشويه والإيذاء والسخرية ممّن لا يلتزمون بالدين كما يراه هو.

ونتيجة لهذا المنطلق، يرى التيار الإسلامي أنّ كل فرد مسلم مكلف بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بصورة لا تجعل منه وسيلة «للهداية» ودلالة الناس على الخير بشكل عام، ولكن بصورة تجعل منه «سلطة» تمنح القائم بها حق التدخل في شؤون الآخرين والتحكم في ممارساتهم واختياراتهم وأفكارهم، ليس فقط بمجرد البيان والتوضيح، ولكن بالسخرية والتشويه والسب وانتهاك

التيار الإسلامي يعيش دائماً داخل دائرة من الخوف والشعور بالخطر والتهديد على الدين

الأعراض، انطلاقاً من قناعة بأنّ المجتمع بعيد عن الإسلام، وأنّ تلك الجماعات هي التي تفهم الإسلام على وجهه الصحيح، وانطلاقاً كذلك من سعيهم لإيجاد مجتمع مسلم وإقامة دولة إسلامية تطبق الشريعة كما يفهمونها، وفق نموذج مثالي متخيل لتلك الدولة، ومن ثم أصبح هناك خلط بين المساحة الشخصية للفرد والتي من حقه أن يطبق فيها ما يرى من قناعات وما يؤمن به من أفكار، وبين مساحة الآخرين الشخصية التي لهم فيها الحق نفسه كذلك، لكنّ الجماعات الدينية جعلت هذه المساحة مستباحة طالما لا تتفق مع قناعاتها.

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإشكاليات الممارسة

ينطلق الخطاب السلفي من أنّ «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» فرض على كل مسلم، حتى وإن كان لا يملك الإمكانات المعرفية التي تؤهله لذلك، فالجميع يجب عليه ممارسة هذا الأمر، حسب إمكانات واستطاعة كلّ منهم، ويسوق العديد من النصوص للدلالة على ذلك، لكنّ هذا الأمر يثير بعض الإشكاليات ويفرض العديد من الأسئلة؛ فأوّل إشكالية تدور حول سؤال: بماذا يأمر الفرد، وعن ماذا ينهى؟ بمعنى هل هناك نموذج محدد ونسخة واحدة للدين يتم تطبيقها بشكل واضح، أم أنّ الواقع يقول إنّ الغالبية من القضايا تختلف

«سامح عسكر: الإسلاميون يأخذون فكرتهم عن «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» من السلطتين الدينيتين العباسية والمملوكية، ففي خلال تلك الفترة وضع الفقهاء فقه «السياسة الشرعية»»

فيها الآراء الفقهية، فضلاً عن تلك الأمور المستجدة التي هي بحاجة إلى اجتهاد جديد؟ فهذه الجماعات لا تستطيع التفرقة بين الدين المتمثل في النصوص، وبين الفكر الديني المتمثل في فهم وتفسير النصوص، ومن ثم فهي تعتقد أنّ ما تراه هو الدين، وبالتالي يجب أن يلتزم الجميع برؤيتها هي فقط، والأزمة أيضاً هي أنّ تلك الجماعات غير متفقة على فهم واحد للدين، ولا رأي واحد بشأن العديد من الأمور، فما تراه جماعة ما معروفاً، قد تراه أخرى منكراً!

الإشكالية الأخرى تتعلق بأنّ إطلاق الأمر بهذا الشكل، وإعطاء بل وفرض ممارسة «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» على كل الناس ليمارسوه في أيّ مكان وأيّ وقت وليس من خلال فقط أشخاص مؤهلين لذلك يقومون به من خلال منافذ دعوية أو تعليمية والحديث عمّا يرونه معروفاً أو منكراً بشكل عام دون شخصنة وحديث عن أفراد بذواتهم؛ يجعل الأمر يتحول إلى فوضى، ويفتح باباً للتدخل في حياة الآخرين وانتهاك خصوصياتهم بشكل كبير، خاصة إذا تمّت ممارسته بصورة فيها اعتداء على الأفراد وتشويههم وإهانتهم والسخرية منهم، وإشكالية أخرى تتعلق بتحديد مفهومي «المعروف والمنكر»، هل هما مرادفان لمفهومي الحلال والحرام، أم أنّهما مفهومان أوسع من ذلك، بحيث يشمل المعروف كل ما هو صالح ومفيد في حياة الناس، فيصبح المعروف مرادفاً للخير، والمنكر مرادفاً للشر؟ وبالتالي لا تكون صورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر منحصرة فقط في الحديث عن الحجاب والنقاب والاختلاط ومعاملة البنوك... إلخ من الموضوعات التي يركز عليها الخطاب السلفي، ويصبح كل دلالة على الخير وكل عمل نافع يعود بالمصلحة على المجتمع وكل ما يساهم في تنمية البشر وإصلاح أحوالهم وإزالة الأذى والضرر عنهم ورفع الجهل يدخل في باب المعروف والمنكر.

سامح عسكر: الإسلاميون يأخذون فكرتهم عن «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» من السلطتين الدينيتين العباسية والمملوكية

الإشكالية الأخرى تتعلق بأنّ ممارسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بهذا الشكل ينتج عنها العديد من السلبيات؛ منها زيادة حدة العنف في المجتمع، كما حدث من قبل في فترة السبعينيات وحتى التسعينيات، حين مارست بعض الجماعات الإسلامية هذه السلطة من خلال تغيير «المنكر» وإقامة «المعروف» باليد، كما زادت حالة الكراهية والانقسام في المجتمع نتيجة تصنيف الناس حسب من يتوافق مع رؤية الفرد للمعروف والمنكر.

وعلى جانب آخر، فإنّ هناك عقبات أمام سلطة «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، وما تنتجه من ثقافة التدخل في شؤون الآخرين، وهذه العقبات تتمثل في بعض التغيرات التي حدثت في المجتمع في الأعوام الأخيرة، ومنها زيادة درجة الوعي بعدد من القضايا، ومنها المتعلقة بالفكر الديني والجماعات الإسلامية، حيث ساهم «الربيع العربي» وتجربة التيار الإسلامي في الحكم والعمل العام في كشف الغطاء عن الكثير ممّا كان مستتراً من عيوب تخص أفكار وممارسات ذلك التيار، وعزز من ذلك التقدم التكنولوجي وأدوات الاتصال وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي؛ الأمر الذي أدى إلى انتشار الكتابات الناقدة في هذا الشأن،

وزيادة النقاشات على وسائل التواصل حول العديد من هذه القضايا الخاصة به، ومن بين العقبات أيضاً تنامي النزعة الفردية في المجتمع؛ كل هذا أصبح يمثل عقبة أمام «سلطة» الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث لم يعد الكثير يتقبلون فكرة التدخل في أفكارهم وآرائهم وشأنهم الخاص، كما كان الأمر قبل ذلك.

ويُعلق الباحث سامح عسكر في تصريح لـ (حفريات) على هذا الأمر قائلاً: «الإسلاميون يأخذون فكرتهم عن «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» من السلطتين الدينيتين العباسية والمملوكية، ففي خلال تلك الفترة وضع الفقهاء فقه «السياسة الشرعية»، وصنّف فيه العديد من الكتب، ومن ضمن أبواب هذه السياسة ما يُسمّى «سلطة المحتسب» التي جرى تفسيرها بإطار مذهبي، فالأمر بالمعروف يعني الأمر بحلال وواجبات المذهب وإجبار الناس على ذلك، بينما النهي عن المنكر يعني النهي عن حرام المذهب وإجبار الناس على ذلك، بينما القرآن الكريم لم يتناول فقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بهذه الصورة، فالملاحظ أنّ الله، عز وجل، ذكر هذا الأمر والنهي في سياق مختلف وهو (فعل الخيرات) (والنهي عن الشرور)، وذكر أيضاً الأمر بالحريات وصلة الرحم والعدل والإحسان والدعوة للتيسير والتسهيل على الناس والنهي عن الاعتداء، في سياق الدعوة للخيرات والعمل الصالح، ونُلاحظ من ذلك أنّ كلمة المنكر هي ما أجمع البشر على إنكاره، والمعروف العكس، أي ما أجمع البشر على الإيمان به، فالناس تعارفت على حبّ الخير والإحسان والعدل والصدق، فهذا هو المعروف الواجب تتبعه والحضّ عليه، بينما أنكرت الشر والظلم والاعتداء والكذب... إلخ، فهذا هو المنكر الواجب تتبعه والنهي عنه».

الإسلاميون في السلطة...
أسباب الفشل وتداعيات التجربة

«الإسلاميون في السلطة: تجربة الإخوان المسلمين في مصر» للباحث أحمد زغلول شلاطة

على الرغم من مرور (١٠) أعوام على انتهاء تجربة الإخوان في الحكم؛ فإنّ الحديث عن التجربة وتفاصيلها وتداعياتها ما يزال جديراً بالتناول، فليس معنى سقوط الجماعة من الحكم وإبعادها عن المشهد السياسي والاجتماعي أنّها أصبحت غير حاضرة ولا مؤثرة، فرغم الضعف الذي تمر به جرّاء المواجهة الأمنية والانقسامات الداخلية، إلّا أنّها موجودة وتسعى وتنتظر اللحظة المواتية للعودة بشكل أو بآخر وبسبب أو بآخر إلى قلب المشهد أو حتى إلى أطرافه، وما تزال أفكارها متجذرة ومؤثرة في المجتمع ومشكلة لثقافة قطاع غير قليل منه، وما يزال التصور والتفسير لما حدث خلال تلك التجربة في نظر شريحة في المجتمع من مؤيدي الجماعة وأنصارها متأثراً برواية الإخوان والإسلاميين التي ترى ما حدث محض مؤامرة على الإسلام والتجربة الديمقراطية الوليدة دون اعتبار لعيوب الجماعة البنيوية وأخطائها المتعلقة بالممارسة السياسية وخطابها الديني، والتي كان لها دور كبير في النهاية

« ينطلق الكاتب في تقييمه لتجربة الإخوان في الحكم من أنّ الجماعة لديها بعض العيوب البنيوية الكامنة في بنيتها الفكرية والتنظيمية، والتي تنعكس على ممارساتها السياسية»

السريعة للتجربة، وما ترتب عليها من آثار متنوعة ومتجاوزة للجماعة وللحظة التاريخية.

وعلى إثر تجربة الجماعة في الحكم، خرج العديد من الكتابات التي حاولت أن تحلل التجربة وتقف على أسباب الإخفاق وتبحث في العوامل التي أدت إلى تلك النتائج المترتبة عليها والتي ما نزال نعيش آثارها، ومن هذه الكتابات هذه الدراسة الرصينة للباحث أحمد زغلول شلاطة والتي صدرت في كتاب تحت عنوان «الإسلاميون في السلطة: تجربة الإخوان المسلمين في مصر» في العام ٢٠١٧ عن مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، ويرى الكاتب أنّ الربيع العربي قد منح التيار الإسلامي الفرصة ووضع مسلمات ودعوات المشروع الإسلامي تحت الاختبار، حيث إنّ التيار الإسلامي الذي تشكّل منذ ظهور جماعة الإخوان في بدايات القرن الـ (٢٠) كانت له تصوراته عن الواقع وفهمه للشريعة ومشروعه الذي يسعى لتطبيقه انطلاقاً من ذلك، ووعوده التي لطالما ظل يعد بها حين كان يروج نفسه على أنّه البديل للأنظمة الحاكمة وللتيارات السياسية والذي يملك المفتاح السحري والحلول الجاهزة لمشكلات المجتمع، وفي هذا الإطار يطرح الكاتب عدداً من الأسئلة التي يسعى للإجابة عنها من خلال الدراسة، ومنها: ما هو نموذج الدولة في مخيال الحركة الإسلامية؟ وما أبرز العوامل التي صنعت أزمة الإخوان في الحكم، وما تداعيات تلك التجربة؟

الدولة في تصور الإسلاميين

بجانب قوى الإسلام السياسي التي كانت موجودة قبل الخامس والعشرين من كانون الثاني (يناير) ظهر العديد من القوى الإسلامية الأخرى لأنّه، كما يرى

« ألقى فشل التجربة بظلاله على التيار الإسلامي بشكل عام، فقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات التي تهدف إلى حصار النشاط الخاص بالجماعات والحركات الإسلامية، وإن كان بنسب متفاوتة»

الكاتب، كانت هناك رغبة لدى المنتمين للتيار الإسلامي بمفهومه الواسع لإنشاء أحزاب إسلامية جديدة، لأنّهم لم يجدوا في الأحزاب الإسلامية الموجودة إشباعاً لهم فيما يخص قضية الشريعة، فظهرت كيانات جديدة مثل أحزاب النور والفضيلة والإصلاح، وحركات مثل الجبهة السلفية وطلاب الشريعة وحازمون وأحرار، ويرى الكاتب أنّ كل الأحزاب والحركات الإسلامية لها هدف معلن، وهو إقامة دولة إسلامية وتطبيق الشريعة، لكنّها تختلف فيما بينها من حيث طبيعة النظام السياسي المستهدف، وأدوات الدولة في تطبيق الشريعة، ودور المجتمع كذلك في تطبيقها؛ ففي حين كانت هناك أحزاب كالحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان وحزبي الأصالة والفضيلة يرون أنّ النظام البرلماني هو الأفضل، فإنّ باقي الأحزاب والحركات مثل الوسط والبناء والتنمية والنور لم يحددوا شكلاً للنظام السياسي للدولة المراد قيامها، ولكن كان لديهم أفكار عامة حول عدد من الأمور، مثل الهوية الإسلامية للدولة والفصل بين السلطات وتوسيع دائرة المشاركة السياسية، ويرى الكاتب أنّ جماعة الإخوان لم يكن لديها رؤية سياسية ولا تصور عن طبيعة الدولة المراد قيامها، حيث أسهبوا في الحديث عن العائد المحقق منها دون الحديث عن آليات تسيير شؤونها، كما أنّها لم تمتلك آلية محكمة لانتقالها من مرحلة إدارة التنظيم إلى مرحلة إدارة الدولة، ومن حيث دور الدولة في تطبيق الشريعة يرى الكاتب أنّ الأحزاب الإسلامية انقسمت إلى قسمين؛ الأول يرى أنّ ذلك مهمة المجالس التشريعية المنتخبة، والثاني يرى أنّها مهمة مؤسسات الدولة الدينية والثقافية والإعلامية بعد تقنين دورها في حماية الهوية الإسلامية والرقابة على عموم المجتمع، وكان من بين تلك الأحزاب من يرى بضرورة تقنين الرقابة الدينية في المجتمع من خلال وضع ميثاق أخلاقي مستمد من الشريعة تلتزم به وسائل الإعلام، وتشكيل هيئة للرقابة على المصنفات الفنية يكون من بين

أعضائها علماء الشريعة تعمل على منع إنتاج أعمال فنية تتعرض بالنقد لمبادئ الإسلام والالتزام الديني أو تحرض على التحلل من القيم المصرية، وتقليل مساحة الأفلام والمسلسلات لحساب البرامج الدينية والتربوية والثقافية، وعن دور المجتمع في تطبيق الشريعة يقول الكاتب إنّ تلك الأحزاب كانت ترى بضرورة أن يكون للمجتمع دور في ذلك من خلال تهيئته أولاً لتطبيق الشريعة عن طريق بث البرامج التربوية والثقافية التي تطمئن الناس من تطبيق الشريعة وتعرفهم بأحكامها، ثم من خلال إعطاء المجتمع الحق في الرقابة الذاتية ومنح أيّ مواطن الحق في التقدم بشكوى للأزهر تجاه ما يراه ماسّاً بالعقيدة أو الأخلاق، وأن يكون لرأي الأزهر اعتبار في هذا الأمر، كما يرى الكاتب أنّ تلك الأحزاب والحركات كان لديها اهتمام مبالغ فيه بمسألة الهوية الإسلامية، وفي سبيل ذلك غاب عنها المشروع السياسي الذي يعبر بالدولة المرحلة الانتقالية لتصل إلى حالة من الاستقرار السياسي، حيث حاولت من خلال العديد من الوسائل أن تثبت أنّ هوية المجتمع إسلامية، وذلك من خلال استغلال العديد من الفعاليات وحشد الأنصار فيها لإظهار القوة العددية للتيار الإسلامي في المجتمع مثل التظاهرات والاستفتاء على التعديلات الدستورية في آذار (مارس) ٢٠١١ والذي يرى الكاتب أنّه تم اختزال الحدث حينها في أنّه معركة بين الإسلام والعلمانية.

الإخوان وأزمات السلطة

ينطلق الكاتب في تقييمه لتجربة الإخوان في الحكم من أنّ الجماعة لديها بعض العيوب البنيوية الكامنة في بنيتها الفكرية والتنظيمية، والتي تنعكس على ممارساتها السياسية، ففيما يتعلق أوّلاً بالبنية الفكرية يرى الكاتب أنّ الجماعة لديها (٣) إشكاليات؛ الأولى تتعلق بمرجعيتها الفكرية والتي يرى أنّها تأثرت بأفكار سيد قطب في الخمسينات وبالأفكار السلفية فيما بعد في السبعينات، وأنّ الجماعة ابتعدت عن فكر حسن البنا الذي يراه الكاتب قريباً من أفكار رواد النهضة الإسلامية، مثل الأفغاني ومحمد عبده، لكن في الحقيقة نحن نختلف مع الكاتب في هذه النقطة، حيث إنّ أفكار البنا لا تختلف عن أفكار سيد قطب من حيث توصيف الواقع والموقف من الآخر وفكرة الاستعلاء الإيماني، ومن حيث الأهداف والمشروع وعدد من الأفكار الأخرى، ربما قطب فقط عبّر عن أفكاره بشكل أكثر وضوحاً وحدّة

الباحث أحمد زغلول شلاطة: الجماعة لديها بعض العيوب البنيوية الكامنة في بنيتها الفكرية والتنظيمية

من البنا، وربما يعود ذلك إلى الفارق بين الطبيعة الشخصية لكلٍّ منهما، وإلى طبيعة الظرف التاريخي التي انطلقت فيه الأفكار، كما أنّ أفكار جماعة الإخوان كما صاغها البنا لا تتمايز عن أفكار التيار السلفي، وقد وصف البنا جماعته بأنّها «دعوة سلفية»، فالبنا لم يكن مجدداً، وهو لا يمثل تيار النهضة في العصر الحديث، لأنّ أفكاره تتميز بالطابع المحافظ، ومستقاة كلها من التراث الديني دون اجتهاد منه ودون طرح أيّ رؤى تجديدية.

والإشكالية الثانية تتعلق بمشروع الخلافة الذي يمثل هدف الجماعة كما وضعه البنا، ويرى الكاتب أنّ هذا الهدف قد خلق عدداً من الأزمات عندما وصلت الجماعة إلى السلطة، حيث إنّ هذا الهدف كان محدداً لسياسة الجماعة الخارجية ومواقفها المتبادلة مع بعض الدول، فكما يقول الكاتب إنّ السياسة الخارجية لمصر أثناء حكم الإخوان ارتبطت بمشروع الخلافة، فاتخذت حينها موقفاً متقارباً من بعض الدول، مثل قطر وتركيا، لأنّهما الأقرب للجماعة ولمشروعها، كما كانتا الأكثر قدرة على توظيفها لخدمة مصالحهما، في حين كانت علاقة الدولة المصرية حينها متوترة بعدد من دول الخليج؛ بسبب ذلك المشروع

الأممي الذي ترفضه هذه الدول، والإشكالية الثالثة تتعلق بمنهج التغيير الذي صاغه البنا، والذي يرى الكاتب أنّه أوقع الإخوان في تناقض فيما بعد؛ حيث إنّ البنا نص في كتاباته على فكرة التغيير المتدرج، وفي الوقت نفسه تحدث عن استخدام القوة لتحقيق أهداف الجماعة، وعن مرحلة سمّاها «التنفيذ» تأتي في وقت ما عندما تصل الجماعة إلى درجة معينة من الاستعداد والجاهزية لتنفيذ أهدافها وإقامة دولة إسلامية، كما أنّ البنا في الواقع أنشأ تنظيماً عسكرياً وهو «النظام الخاص»، الذي كان يضم الأفراد لتدريبهم وإعدادهم فكرياً ونفسياً وبدنياً لذلك، ثم بعد ذلك في السبعينات اختارت الجماعة الأسلوب السلمي في التغيير من خلال العمل السياسي والخدمي والدعوي، لكن بعد سقوط الجماعة من الحكم في ٢٠١٣ بدأ هذا التناقض يعود من جديد، وبدأ استدعاء الحديث عن التغيير بالقوة تأثراً بأفكار البنا وسيد قطب، في حين كان فريق يرى ضرورة التغيير السلمي كخيار وحيد.

أمّا بخصوص العيوب الموجودة في البنية التنظيمية للجماعة، فإنّ الكاتب يرى أنّها تتعلق بـ (٣) أمور؛ الأول هو مركزية التنظيم والذي يمثل رأس المال الأهم لمشروع الجماعة، ولذلك كان الحفاظ على التنظيم هو الهدف الأهم لدى الجماعة، وربما كان لذلك تأثير كبير على خيارات الجماعة وممارساتها، والأمر الثاني يتعلق بوجود أزمة جيلية في الجماعة تتمثل في وجود تيارين من الممكن وصفهما بالمحافظ والإصلاحي، لكنّ الكاتب يرى أنّ القرار النهائي دائماً كان بيد التيار المحافظ الذي استطاع أن يسيطر على الجماعة ويقوم بإقصاء كل الوجوه التي تملك رؤية مخالفة له، وكان لذلك أثر على عدم قدرة الجماعة على التطوير وإصابتها بالارتباك وغياب الرؤية في التعامل السياسي في أوقات حرجة، والأمر الثالث يتعلق بطبيعة العلاقة بين الجماعة وحزب الحرية والعدالة والذي يرى الكاتب أنّها كانت علاقة سيطرة من الجماعة على الحزب.

هذه العيوب الفكرية والتنظيمية انعكست على الممارسة السياسية للجماعة وفق ما يراه الكاتب، حيث يرى أنّ الأزمة السياسية التي أصبحت فيها الجماعة بعد عام من وصولها إلى الحكم كانت نتاج لتلك الأزمات الفكرية والتنظيمية الكامنة في بنيتها، فمن ناحية يصف الكاتب الأداء السياسي لكوادر الجماعة بعد الثورة

ألقى فشل التجربة بظلاله على التيار الإسلامي بشكل عام

بأنّه أداء متواضع نتيجة تنوع أدوار الجماعة وأنّها جماعة شمولية، وبالتالي كان الاهتمام الأكبر بالجوانب الروحية والأخلاقية في تكوين أعضائها مقارنة بالجانب السياسي، ولذلك عندما وجدت الجماعة نفسها بعد الثورة في قلب المشهد السياسي وعلى قمة السلطة لم تكن مستعدة لذلك، وكان تعاملها مع إدارة الدولة بمنطق تعاملها نفسه كجماعة دعوية؛ ممّا أحدث العديد من الأزمات والصدامات مع عدد من مؤسسات الدولة كالقضاء والجيش والشرطة، ومن ناحية أخرى كانت علاقة الجماعة متوترة مع عدد من التيارات السياسية الأخرى، حتى مع بعض مكونات التيار الإسلامي مثل حزب النور، كما انعكست أزمات الجماعة على إدارتها لأزمة ٣٠ حزيران (يونيو)، ويرى الكاتب أنّها اتخذت تجاه الدعوات للتظاهرات حينها في البداية أسلوب الإنكار، ثم أسلوب تديين الأمر من خلال خطاب يضفي طابع ديني على حالة الرفض الشعبي والخلاف السياسي وتصويره على أنّه خروج على الحاكم الشرعي وحرب ضد الإسلام.

تداعيات التجربة

كان لفشل تجربة الإخوان السريع في الحكم العديد من الآثار على الجماعة والتيار الإسلامي بشكل عام وعلى المجتمع كذلك، ويتعرض الكتاب لبعض هذه الآثار التي من بينها الخلافات التنظيمية والانشقاقات الداخلية التي حدثت بسبب الخلاف حول آليات مواجهة الأزمة التي تعرضت لها الجماعة على إثر السقوط من الحكم، ويرى الكاتب أنّه كان هناك فريق يرى أنّ العنف واستخدام القوة هو الأسلوب الأنسب، في حين كان يرى فريق آخر أنّ الوسائل السلمية هي ما يجب على الجماعة الالتزام بها، الأمر الذي ترتب عليه فيما بعد حدوث انقسام حاد داخل الجماعة أدى إلى تفتتها إلى جبهتين، في حين أنّنا نرى أنّ ذلك الخلاف لم يكن حول مسألة السلمية والعنف كخيارات استراتيجية ولكن كان حول آثار ونتائج كلٍّ منهما، بمعنى أن قيادات الجماعة التي رفضت مسار العنف الذي اتبعته اللجنة الإدارية العليا التي تم تشكيلها لإدارة الجماعة بعد فترة من السقوط من الحكم كان بسبب الخوف من تبعات استخدام القوة، ولم يكن بسبب رفض قاطع لهذه السياسة، بدليل أنّ تلك اللجنة ظلت تعمل لمدة أكثر من عام وفق سياسة العمل النوعي دون اعتراض من القيادات التاريخية التي وقفت ضدها بعد ذلك حين ترتبت على مسار العنف آثار سلبية جسيمة تهدد التنظيم وهو الهدف الأهم لتلك القيادات.

كما ألقى فشل التجربة بظلاله على التيار الإسلامي بشكل عام، فقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات التي تهدف إلى حصار النشاط الخاص بالجماعات والحركات الإسلامية، وإن كان بنسب متفاوتة، فحزب النور، وعلى الرغم من أنّه كان من مكونات مشهد ٣ تموز (يوليو)، ومن الداعمين لإسقاط الإخوان من الحكم؛ إلّا أنّ المساحة التي بات يتحرك فيها بعد ذلك كانت ضيقة على المستويين السياسي والدعوي، وذلك بسبب أنّ هذا الحزب والدعوة السلفية التي نشأ من رحمها يشترك مع الإخوان وباقي مكونات التيار الإسلامي في العديد من الأفكار التي أحدثت تلك الأزمات في المجتمع، وعلى جانب آخر ترتب على إسقاط الجماعة من الحكم كما يصف الكاتب منح قبلة الحياة للجماعات الجهادية التي استغلت ما حدث في الترويج والتأكيد على أفكارها التي كانت تعلنها من قبل، وهي

عدم جدوى الدخول في اللعبة الديمقراطية، وأنّ الأصل هو الجهاد والتغيير بالقوة من أعلى، وأنّ ما يحدث من صراع وأزمات ما هو إلّا حرب على الإسلام، وبذلك نشطت تلك الجماعات وازداد نشاطها وتوسع وظهرت جماعات جديدة تتغذى على ما يحدث، وانضمت شرائح جديدة لها حتى من داخل جماعة الإخوان، وذلك بسبب وجود أفكار مشتركة بين الإخوان وتلك الجماعات تسمح بالتحول نحو هذا المسار في حال توافر ظروف وسياق معين، كما كان من آثار فشل التجربة وإسقاط الجماعة كذلك آثار اجتماعية تمثلت كما يرى الكاتب في وقف العديد من أنشطة الجماعات الإسلامية الخيرية والخدمية التي كانت تقوم بها في المجتمع في إطار العمل الشمولي والتوظيف لتلك الأنشطة بما يخدم مشروع وأهداف تلك الجماعات.

ألسنة حداد... لماذا يواجه الإخوان والإسلاميون مخالفيهم بالسب والتشويه؟

المتابع لعدد من صفحات الإسلاميين من تيارات مختلفة على وسائل التواصل الاجتماعي يجد مجموعة من السلوكيات المتكررة التي تبدو كظاهرة، تتمثل هذه السلوكيات في استخدام الألفاظ النابية والشتائم بأنواعها وبدرجاتها المختلفة تجاه المختلف معهم أو المخالف لهم في أيّ رأي أو فكرة أو توجه، ويظهر ذلك في مواقف كثيرة سواء من جانب أصحاب الصفحات أنفسهم أو من جانب مئات وآلاف المتابعين لهم من الذين يتأثرون بأفكارهم وخطابهم، كما يظهر في العديد من التعليقات من أشخاص واقعين تحت التأثير نفسه على صفحات أخرى يقومون خلالها باستخدام الأسلوب ذاته للتعبير عن موقفهم تجاه شخص ما أو فكرة ما مخالفة لما يعتقدون من أفكار وما يتبنّون من قناعات، بشكل يجعل الكثير منّا يتساءل عن السبب في ذلك التناقض وتلك المفارقة العجيبة بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون! كيف لأفراد من المفترض أنّهم دعاة إلى الدين أو أنّهم متدينون، ومن المفترض أن يتحلوا بالقيم الدينية التي تحضّ على الأخلاق الحسنة، كيف لهم أن يمارسوا تلك السلوكيات التي تتنافى مع الدين والأخلاق؟

يمكن تفسير تلك الظاهرة من خلال عدد من الأسباب:

١- أزمة الصورة الذهنية بين الذات والآخر

من أبرز السمات التي تميز التيار الإسلامي بمكوناته المختلفة وبتنظيماته وتياراته الفرعية أنّ كلّاً منهم يرى أنّه هو الذي يملك الحق المطلق مقابل الآخر الذي يمثل الباطل المطلق، وأنّه هو الذي يفهم الإسلام على الوجه الصحيح، ومن ثم يدافع عنه مقابل الآخر الذي يفهمه فهماً مغلوطاً أو يعادي الدين من

«يتسم المتطرفون بالرؤية الثنائية الضدية للعالم، حيث يميلون إلى رؤية العالم وتصنيف البشر إمّا كخيرٍ محض، وإمّا كشرٍّ محض، ولا يوجد لديهم درجات وسطى بينهما، كما يتسمون بالميل إلى النظر إلى خصومهم ومنتقديهم على أنّهم أشرار بطبيعتهم»

الأساس، وهذه صورة متطرفة تجعل نظرة الفرد ورؤيته للأمور والأشخاص والأفكار غير سليمة، وينتج عنها عدة نتائج؛ منها عدم تقبل الخلاف والتنوع في الفكر والرأي، والرفض المطلق للمخالف ولأفكاره وآرائه، والنظر إليه، خاصة غير الإسلامي، على أنّه معادٍ للدين ومحارب له، والحدة معه في النقاش وفي إطلاق الأحكام عليه، والتعصب في التعبير عن الرأي، واستخدام أساليب غير أخلاقية وألفاظ ومصطلحات تمثل سبّاً، وتتعمد التقليل منه وتحقيره.

في دراسة قام بها الباحث الاجتماعي والسياسي الأمريكي (ليرد ويلكوكس) للخطاب الخاص بعدد من غلاة الجماعات السياسية والاجتماعية المتطرفة في أمريكا وخارجها، توصّل إلى عدد من الخصائص التي تتسم بها تلك الجماعات، والتي ينطبق عدد منها على هؤلاء المنتمين للتيارات والتنظيمات الإسلامية وكثير من المتأثرين بخطابهم من المتابعين والمؤيدين، ومن خلال التعرف على هذه الخصائص يمكننا فهم وتفسير تلك الظاهرة التي تتعلق بممارسة السب والتشويه من جانب بعض الإسلاميين تجاه مخالفيهم، وقد تناول هذه الخصائص بالعرض والشرح الدكتور شاكر عبد الحميد في كتابه (التفسير النفسي للتطرف والإرهاب)، ومن بين هذه الخصائص التي يتسم بها المتطرفون، أنّهم يتسمون بالرؤية الثنائية الضدية للعالم، حيث يميلون إلى رؤية العالم وتصنيف البشر إمّا كخيرٍ محض، وإمّا كشرٍّ محض، ولا يوجد لديهم درجات وسطى بينهما، كما يتسمون بالميل إلى النظر إلى خصومهم ومنتقديهم على أنّهم أشرار بطبيعتهم، ويرونهم

من أبرز سمات التيار الإسلامي بمكوناته المختلفة أنّ كلّاً منهم يرى أنّه يملك الحق المطلق مقابل الآخر الذي يمثل الباطل المطلق

مجموعة من الأشخاص الذين تتوافر فيهم كل السمات السيئة لمجرد أنّهم لا يتفقون معهم في أقوالهم ومعتقداتهم، أو لأنّهم لديهم اهتمامات تعارض اهتماماتهم، ويتسمون كذلك بإطلاق التعميمات، ولا يستطيعون التفرقة بين المختلفين معهم من حيث أوجه الاختلاف أو درجته أو أسبابه، وبالتالي يوجهون سخطهم ونقدهم ويمارسون السب والتشويه تجاه كل مختلف معهم بالطريقة والدرجة نفسها، ويتسمون أيضاً بممارسة الاغتيال المعنوي للشخصيات، ويركزون في هجومهم على خصائص خصومهم الخَلقية والخُلقية ودوافعهم وصفاتهم وتاريخهم أكثر من تركيزهم على الآراء والحقائق والقضايا المثارة، كما يميل المتطرفون إلى تخويف وترهيب وتهديد خصومهم من أجل أن يفرضوا آراءهم، ويتسمون كذلك بأنّهم يفترضون في أنفسهم تفوقاً أخلاقياً على الآخرين، وأنّهم الصفوة والأخيار، ويتسمون بأنّ لديهم قناعة بأنّ ثمة نتائج كارثية سوف تترتب على عدم اتباع الناس لأفكارهم أو عدم نصرتهم لها، ويتسمون أيضاً بتفكيرهم بأنّ القضية العادلة يجوز فيها استخدام أمور سيئة، ولذلك قد يلجؤون إلى تشويه الحقائق وتلويث سمعة الآخرين والطعن في شرفهم، فكلّ شيء مباح طالما كانت القضية عادلة من وجهة نظرهم، ويتسمون أيضاً بالحساسية العالية تجاه أيّ نقد، ويتخيلون وجود الرفض والمعارضة لهم حتى في الحالات التي ربما تحمل نصيحة مخلصة لهم، ويرى الباحث كذلك أنّ المتطرفين، خاصة المنتمين لحركات

« يستند الإسلاميون الذين يمارسون ذلك السلوك تجاه مخالفيهم إلى عدد من الآراء الفقهية التي تجيز سبّ من يطلق عليه «كافر» أو فاسق»، والحديث عنه بالسوء ولعنه، وهناك العديد من المواقع السلفية التي تتبنّى هذه الآراء وتنشرها، ويتأثر بها ملايين المتابعين من الناس العاديين »

دينية متطرفة، يستخدمون منطقاً ما ورائياً من أجل تبرير معتقداتهم وأفعالهم، فيرون أنّ حركتهم وقضيتهم تجسدان أوامر الله، وأخيراً يتسمون بالميل إلى شخصنة حالة العداء، حيث يتمنون غالباً أن يلحق سوء حظ شخصي وكوارث بأعدائهم، ويحتفلون عندما يحدث لأحد خصومهم أو المختلفين معهم حادثة أو يصاب بأذى، وبالتالي فكل هذه السمات عندما تتوافر في الفرد المنتمي لجماعة أو تيار ديني أو متأثر بهم، فإنّها تنتج ذلك السلوك تجاه أيّ شخص يحمل فكرة مخالفة أو يقدّم نقداً لأفكاره.

٢- القراءة الخاطئة للتراث

يستند الإسلاميون الذين يمارسون ذلك السلوك تجاه مخالفيهم إلى عدد من الآراء الفقهية التي تجيز سبّ من يطلق عليه «كافر» أو فاسق»، والحديث عنه بالسوء ولعنه، وهناك العديد من المواقع السلفية التي تتبنّى هذه الآراء وتنشرها، ويتأثر بها ملايين المتابعين من الناس العاديين، فعلى سبيل المثال تأتي فتوى على موقع «الإمام بن باز» تقول إنّ بعض أهل العلم يجيز سبّ الفاسق المعيّن، أي بذكر اسم شخص على وجه التحديد وسبّه وذكره بصفات سيئة طالما توافرت فيه صفة «الفاسق»، كما ترد على الموقع السلفي «الإسلام سؤال وجواب» فتوى بأنّه «يجوز الفرح بهلاك أعداء الإسلام، والكائدين له، وهلاك أهل الزندقة والبدع المغلظة، وهلاك أهل الفجور والفساد، بل يفرح أهل السنَّة بالمصائب التي تحلّ بهم كمرض أحدهم أو سجنه أو نفيه أو إهانته»، وفي فتوى أخرى على الموقع

يوجهون سخطهم ونقدهم ويمارسون السب والتشويه تجاه كل مختلف معهم

نفسه تقول: «النهي عن سب الأموات، هو في غير المنافق، وسائر الكفار، وفي غير المتظاهر بفسق أو بدعة، فأمّا هؤلاء: فلا يحرم ذكرهم بشر، للتحذير من طريقتهم، ومن الاقتداء بآثارهم، والتخلق بأخلاقهم»، وفتوى أخرى جاء فيها: «يجوز السخرية بأولئك المحادين لله ورسوله ودينه»، وفي أخرى: «الغيبة تكون جائزة، بل قد تكون واجبة، إذا كانت لتحذير المسلمين من شر فاسق أو ضال أو مبتدع»، وفي مقطع لأحد الدعاة السلفيين يتحدث فيه عن أنّ الدين ليس ترغيباً فقط بل فيه ترهيب كذلك، وأنّ الدعاة عليهم استخدام الشدة في بعض المواقف مع الناس، ويستشهد في إطار ذلك بالنبي إبراهيم عندما قال لقومه «أفٍّ لكم»، وبالنبي موسى عندما ألقى بالألواح وأخذ برأس أخيه هارون، وأنّ الموعظة الحسنة ليس معناها اللين فقط ولكن معناها الشدة في بعض المواقف، ويورد خلال المقطع عدداً من المواقف من السيرة النبوية استخدم فيها النبي أو أحد الصحابة الشدة ليبرر أنّ الغلظة في القول والفعل مطلوبة في بعض المواقف، وليثبت وجهة نظره بأنّ التعامل الخشن، بما يندرج تحته من سبّ وسخرية وتشويه، مع المخالف الذي يصفه بأوصاف مثل «فاسق» أو معادٍ للدين» وغيرها من الأوصاف، هو أمر جائز شرعاً، بل هو مطلوب أحياناً.

وتظهر الأزمة هنا عندما نربط هذه النقطة بالنقطة السابقة التي تحدثنا فيها عن رؤية التيار الإسلامي بمكوناته لنفسه وللآخر، والتي يرى فيها أنّه الحق المطلق، وأنّه هو الذي يفهم الدين على وجهه الصحيح، وأنّ الآخر المختلف معه والناقد له هو محارب للدين ومعادٍ له، وبالتالي يتم توصيف الآخر بالفاسق أو الكافر أو المحارب وغيرها من الأوصاف التي يترتب عليها استحلال سبه والسخرية منه ووصفه بالأوصاف السيئة والتشويه المعنوي له، فالأزمة هنا تكون في القراءة الخاطئة للواقع والتوصيف الخاطئ للمواقف والأشخاص ومن ثم القراءة الخاطئة للنصوص والأحكام الفقهية وإنزالها في غير مواضعها.

٣- التراجع الحضاري والأزمة النفسية

ربما يكون سبب آخر في ظاهرة التعامل بشكل حاد وبأسلوب غير أخلاقي من جانب الكثير من الإسلاميين مع مخالفيهم يتمثل في الشعور بالضعف نتيجة حالة التراجع الحضاري والتأخر الذي يعيش فيه المسلمون بشكل عام، وأيضاً حالة الضعف التي يعيش فيها التيار الإسلامي، خصوصاً في العديد من المجتمعات على مستوى العالم بعد أحداث الربيع العربي، فهذا الضعف يجعل الإنسان لديه نوع من الحساسية الشديدة تجاه أيّ نقد أو أيّ نصح أو محاولة للتغير أو إصلاح أوضاع قائمة أو أفكار وقناعات دينية سائدة، حيث يشعر أنّ تلك الأوضاع والأفكار بمثابة حصن له يتحصن بداخله يشعر فيه بالأمان، ويرى أنّه هو الدين الذي إن مسّه أحد برأي أو بتغيير ما، فإنّه سوف يفقد مصدر الأمان بالنسبة إليه، ويشعر بأنّ أيّ نقد أو رأي مخالف لما يعتقده أو تعوّد عليه إنّما هو بمثابة محاولة لهدم الدين والقضاء عليه، وأنّ أيّ شخص يطرح فكرة مغايرة أو يقدّم رأياً مختلفاً إنّما هو عدو للدين يجب التصدي له بكل السبل، وإن كانت غير أخلاقية، فسلامة الغاية لديه تبرر قبح الوسيلة، كما أنّه ينظر إلى ذلك الشخص حينها بأنّه ليس له حقوق لديه، فيجوز سبه وتشويهه والسخرية منه دون أدنى شعور بالذنب، بل يتوافر لديه شعور حينها بأنّه يقوم بعمل ديني نبيل ربما يثاب عليه.

هيكل الإخوان التنظيمي...
مصدر قوة الجماعة وضعفها

تقوم جماعة الإخوان على ركيزتين أساسيتين: الفكرة والتنظيم؛ وتتمثل الفكرة في بعض المفاهيم والمنطلقات الفكرية التي تنطلق منها الجماعة وتعكس فهمها للدين، كما تتمثل في رؤيتها وتشخيصها للواقع، بينما يتمثل التنظيم في البناء التنظيمي بهياكله المؤسسية والإدارية. وعلى الرغم من أهمية الفكرة في إكساب الجماعة القدرة على التأثير والانتشار وتحقيق بعض المنجزات، إلا أنّ البناء التنظيمي كان له الدور الأكبر والأهم في تحقيق ذلك، كما كان له دور مهم في مقدرتها على مواجهة الأزمات والتحديات التي تعرضت لها والتكيف معها، لكن بجانب ذلك أيضاً كان لهذا البناء العديد من العيوب التي أدت في النهاية إلى فشل مشروع الجماعة السياسي وتفكك التنظيم وحدوث العديد من الانقسامات والانشقاقات ووضع مستقبل الجماعة على المحك.

كتاب «الهيكل التنظيمي لجماعة الإخوان: السمات، الأهداف، المستقبل» الصادر عن مركز تريندز للبحوث والاستشارات في العام ٢٠٢٠ لمجموعة من الباحثين يتناول بالتفصيل هيكل الجماعة التنظيمي، ويعرض نقاط القوة والضعف فيه، ومراحل تطوره تاريخياً، وأبرز سماته، ويعرض واقعه وأبرز

غلاف الكتاب

«من بين سمات الهيكل التنظيمي للجماعة شخصنة المؤسسة والقرار؛ حيث ظاهرياً يتسم التنظيم بأنّه يعتمد على المؤسسية والخضوع للوائح والقوانين والشورى، بينما في الواقع يتسم بنمط الإدارة الفردية من خلال تحكم بعض الشخصيات القيادية في التنظيم»

السيناريوهات المتعلقة بمستقبله، وتأتي أهمية التناول البحثي لهيكل الجماعة التنظيمي، كما يوضح الكتاب، من أنّ هذا الهيكل يعكس أفكار الجماعة وأهدافها وطبيعة مشروعها، كما يعكس عدداً من العيوب الفكرية والتنظيمية الموجودة في الجماعة ويساعد على فهمها بشكل كبير، ويتناول الكتاب عدداً من الموضوعات سوف نتعرض لأبرزها من خلال المحاور التالية.

لماذا يحتل التنظيم أهمية كبرى لدى الجماعة؟

يوضح الكتاب بداية أنّ حسن البنا استلهم الشكل التنظيمي الذي أسس عليه الجماعة من خلال اطلاعه على التنظيمات السرية والثورية والحزبية وهيكلية المؤسسات الماسونية، وكذلك بعض الطرق الصوفية، ويُعدّ البناء التنظيمي والمحافظة عليه الهدف الرئيس للجماعة؛ وتأتي هذه الأهمية من كون التنظيم يمثل تجسيداً للأفكار التي تقوم عليها الجماعة، ويمثل الأداة الأساسية لتحقيق أهدافها، فالبنا كان ينطلق من بعض الأفكار التي يرى ضرورة تطبيقها في الواقع، وكان يسعى لإحداث تغيير شامل في المجتمع يؤدي في النهاية إلى إقامة دولة إسلامية عالمية، وكان التنظيم هو الأداة الرئيسية التي كان يرى أنّها هي التي سوف تحدث ذلك التغيير، والذي من دونه ستظل أفكاره مجرد أفكار نظرية لن تحدث تأثيراً أو تغييراً في الواقع، كما تأتي أهمية البناء التنظيمي من أنّه الأداة التي تنسق بها الجماعة حركة الجماهير، سواءً من ناحية الاستقطاب والتجنيد للأفراد الذين ترغب الجماعة في ضمهم إليها، أو من ناحية الانتشار في المجتمع والتأثير فيه وحشد أفراده وتوجيههم لتحقيق أهداف الجماعة وتنفيذ خططها.

«من سمات الهيكل أيضاً سمو النزعة العسكرية حيث يقوم البناء التنظيمي للجماعة على تصميم العلاقة بين القيادة والأفراد بشكل يشبه التنظيمات العسكرية من حيث تحويل الأفراد إلى كتلة بشرية موحدة تفتقد الذاتية»

كيف يجسد الهيكل التنظيمي أفكار الجماعة؟

تنطلق جماعة الإخوان من بعض المنطلقات الفكرية التي انعكست على طبيعة الهيكل التنظيمي، ويوضح الكتاب بعض النماذج؛ منها رؤية مؤسس الجماعة أنّ الإسلام دين شامل؛ حيث تجسد ذلك في صورة التنظيم الشمولي الذي يعمل في كل الأنشطة الموجودة في المجتمع ويتضمن عدداً من الأقسام واللجان التي تقوم بذلك، كما أنّ رؤية الجماعة لمفهوم الجهاد واستخدام القوة انعكس على إنشاء تنظيم عسكري مسلح يعتني بتدريب الأفراد على السلاح والاستعداد لاستخدام القوة كأداة للتغيير، أيضاً فإنّ مفهوم الدولة عند البنا بأنّها دولة عالمية وفق نموذج الخلافة التاريخي يمارس فيها الحاكم دوراً دعوياً، بجانب دوره السياسي، قد انعكس كذلك على شكل التنظيم الذي عملت الجماعة على أن يتمدد ليكون منتشراً في دول كثيرة، وأن يكون هناك رأس له يتمثل في التنظيم الدولي، يعمل على تحقيق هدف إنشاء تلك الدولة العالمية المنشودة.

ما سمات الهيكل التنظيمي؟

يصف الكتاب هيكل الجماعة التنظيمي بأنّه قائم على إيديولوجية مغلقة متجسدة في بنية محكمة التنظيم تتسم بطابع الازدواجية من خلال الجمع بين عدد من المتناقضات؛ حيث تجمع بين الشكل الدولي والقُطري، وبين العمل السري والعلني، وبين الطابع العسكري والمدني، وبين النمط المعاصر والأصيل، كما تجمع بين الطابع الجماهيري وبين الروابط الداخلية التي تقوم على ثقافة الطاعة والاستتباع.

ويعدد الكتاب بعض السمات التي يتسم بها ذلك الهيكل، فمن بين السمات شخصنة المؤسسة والقرار؛ حيث ظاهرياً يتسم التنظيم بأنّه يعتمد على المؤسسية والخضوع للوائح والقوانين والشورى، بينما في الواقع يتسم بنمط الإدارة الفردية من خلال تحكم بعض الشخصيات القيادية في التنظيم، والتي من الممكن أن تتخطى وتطيح بتلك القوانين إذا لزم الأمر، ويذكر الكتاب عدداً من الأمثلة على ذلك، منها قول وكيل الجماعة خميس حميدة خلال محاكمات ١٩٥٤: إنّ «المرشد كان الكل في الكل، أمّا الباقي ففترينات»، ومنها أنّ قيادات النظام الخاص في الجماعة قد اختاروا مرشداً سرياً هو الذي يدير الجماعة في الواقع، وذلك بعد خروج الجماعة من السجون في السبعينات، بخلاف المرشد الظاهري حينها عمر التلمساني، كما يتحدث محمد حبيب نائب المرشد السابق عن أنّ مصطفى مشهور كان كثيراً ما ينفرد بالرأي حين كان مرشداً، هذا بجانب ما يصفه كثيرون بالتلاعب والتزوير الذي تم في انتخابات مكتب الإرشاد في العام ٢٠١٠ لتحقيق رغبة عدد من القيادات في إزاحة بعض الأفراد عن مكتب الإرشاد، ومن سمات الهيكل التنظيمي أيضاً التقليل من قيمة الفرد لحساب الجماعة؛ حيث تفرض البيعة التي يؤديها الفرد حالة من الطاعة العمياء والاستتباع للقيادة العليا في الجماعة، وكما يصفها الكتاب فإنّ هذه الطاعة تطوّق عنق الفرد بجملة من الواجبات والفروض الأخلاقية التي ترسخ بداخله شعوراً بأنّه في موقع العاصي لله إن هو فكر في الخروج على قرارات الجماعة أو أبدى اعتراضاً عليها، فالجماعة تعمل على إعادة قولبة الفرد وفق غاياتها وأهدافها وتعيد صياغة شخصيته بحيث يكون الأفراد جميعهم نسخاً مكررة من بعضهم بعضاً، ويتحول الفرد مع الوقت إلى مجرد منفذ أو جندي مطيع، ولذلك فمن سمات الهيكل أيضاً سمو النزعة العسكرية حيث يقوم البناء التنظيمي للجماعة على تصميم العلاقة بين القيادة والأفراد بشكل يشبه التنظيمات العسكرية من حيث تحويل الأفراد إلى كتلة بشرية موحدة تفتقد الذاتية، ولذلك نجد أنّ الجماعة أنشأت تنظيماً عسكرياً في الثلاثينات، كما يظهر الطابع العسكري في بعض المسميات التي تطلقها الجماعة على الأنشطة مثل «الكتيبة» و«المعسكر»، ومن سمات الهيكل التنظيمي كذلك هيمنة الإيديولوجيا وتوظيف الدين والاعتماد على الأسلوب العاطفي في حشد الأنصار وفي تبرير المواقف والأخطاء، وأخيراً من بين السمات رسوخ ثقافة الاستبداد في بنية الهيكل التنظيمي، حيث تغيب الديمقراطية عن إدارة التنظيم،

يطرح الكتاب فكرة أنّ البناء التنظيمي القوي هو المصدر الرئيس لقوة الجماعة

وتوجد مظاهر عديدة لهذا؛ منها سيطرة المرشد على عملية صنع القرار، وتمتعه بالعديد من الصلاحيات والسلطات دون محاسبة، كما أنّ أركان البيعة التي يتم تدريسها للأفراد ويبايعون عليها تعكس ذلك، حيث ينصب دور البيعة في تعزيز قوة تنظيم الجماعة والتحكم في سلوك الأعضاء وتوجيههم بالشكل الذي يخدم أهداف الجماعة.

ما أبرز نقاط القوة والضعف في التنظيم؟

يطرح الكتاب فكرة أنّ البناء التنظيمي القوي هو المصدر الرئيس لقوة الجماعة، وعامل مهم من عوامل قدرتها على التكيف والاستمرار، لكنّه في الوقت نفسه يتمتع بعدد من نقاط الضعف التي كانت سبباً فيما وصلت إليه الجماعة من إخفاق وتشرذم وانقسام، ومن نقاط القوة التي توجد في التنظيم هي الكاريزما التي تمتع بها البنا مؤسس الجماعة، وجمعه بين القيادة التنظيمية والروحية، حيث مكنه ذلك من انتشار الجماعة بشكل كبير في المجتمع، واجتذابها لعدد كبير من الأفراد من شرائح وطبقات اجتماعية مختلفة خاصة من الطبقة الوسطى، كما مكنه من القدرة على التأثير والسيطرة على أفراد الجماعة، لكنّ هذه النقطة تحولت إلى نقطة ضعف تجلت حين توفي البنا وترك وراءه فراغاً تنظيمياً لأعوام لم يستطع أحد أن يملأه، كما تجلت في سيطرة أفكاره على الجماعة حتى اليوم فلم يستطع أحد مراجعتها ولا تجاوزها بل صارت مقدسة، أيضاً فإنّ الكاريزما هذه تمتع بها بعد البنا قيادات الجماعة، حيث رسخ البنا لدى أفراد الجماعة مبدأ

«من نقاط القوة في التنظيم قدرته على التكيف مع البيئة الاجتماعية من خلال الاندماج في العمل الاجتماعي وتقديم الخدمات للجمهور عبر لجان الجماعة المتعددة»

الثقة المطلقة في القيادات، بصورة جعلتهم قادرين على التحكم في الأفراد بدرجة كبيرة، لكنّها تحولت إلى نقطة ضعف بعد ٢٠١٣، حين اهتزت هذه الثقة نتيجة ممارسات القيادات وفشلهم في إدارة الصراع بعد السقوط من الحكم؛ ممّا أدى إلى حدوث الانقسامات والانشقاقات.

أيضاً من نقاط القوة في التنظيم قدرته على التكيف مع البيئة الاجتماعية من خلال الاندماج في العمل الاجتماعي وتقديم الخدمات للجمهور عبر لجان الجماعة المتعددة، ومن خلال كذلك مواجهة التحديات التي واجهته والتكيف معها، مثلما حدث في بعض الأزمات مثل أزمة حل الجماعة في العام ١٩٤٨، حيث استطاعت امتصاص الأزمة والعودة لممارسة نشاطها، وكذلك بعد وفاة البنا استطاعت أن تعيد بناء هيكلها واختيار مرشد جديد بعد فترة فراغ تنظيمي، كما استغلت فترة الصدام مع النظام الناصري في الانتشار خارج مصر بقوة، واستغلت مساحة الحرية الممنوحة لها منذ بداية السبعينات وحتى منتصف التسعينات في الانتشار والتغلغل في المجتمع عبر الجامعات والنقابات والمدارس والمساجد، وأعادت بناء التنظيم في مصر وتأسيس التنظيم الدولي، ومن نقاط القوة كذلك قدرة القيادة على تحريك أفراد الجماعة وتوجيههم في أيّ اتجاه، من خلال مناهج وأساليب التربية التي تتبعها الجماعة وترسيخ مفاهيم السمع والطاعة والثقة وإعادة صياغتهم بما يتوافق مع أهداف الجماعة وأساليبها، ومن نقاط القوة أيضاً البناء المتماسك الذي يعتمد على وجود قنوات للاتصال بين مؤسسات الجماعة تسمح بنقل المعلومات والقرارات عمودياً وأفقياً، ومن نقاط القوة تعدد مصادر التمويل للجماعة والمتمثلة في الاشتراكات الشهرية للأعضاء والبيزنس الخاص بالجماعة الذي تستثمر من خلاله جزءاً من أموالها وكذلك

فشل الجماعة في الحكم

التمويلات من بعض الدول، بينما من نقاط الضعف التي يتمتع بها التنظيم سيطرة التيار القطبي المتشدد على الجماعة وإجهاضه لأيّ محاولة للإصلاح الداخلي من بعض الأفراد والقيادات الذين ينتمون للنمط المعتدل، ومن نقاط الضعف كذلك الغموض والسرية التي تحيط بالهيكل التنظيمي، وكذلك استخدام العنف كأداة للتغيير وإدارة الصراع مع الأنظمة الحاكمة أو بعض التيارات المخالفة.

لماذا فشلت الجماعة في الحكم؟

يتعرض الكتاب في ثنايا الحديث عن الهيكل التنظيمي وما به من نقاط قوة وضعف إلى بعض الأسباب المتعلقة بهذا الهيكل، التي أدت إلى فشل الجماعة في الحكم، حيث يرى أنّ الجماعة رغم تراكم خبراتها في العمل الخيري والدعوي والذي ساعدها على الانتشار في المجتمع؛ إلا أنّها لم تكن مؤهلة لتولي السلطة السياسية، حيث إنّ إدارة الدولة تختلف تماماً عن إدارة تنظيم أو جمعية أو حزب، فالجماعة لم تكن تمتلك رؤية ولا كوادر ولا خبرات لإدارة الدولة، كما أنّ الإيديولوجيا الدينية التي تحكم حزباً دينيّاً من الصعب أن تنجح في قيادة

دولة مدنية، ويتناول الكتاب بعض الأخطاء التي مارستها الجماعة وأدت إلى تلك النتيجة، مثل إصرارها على وضع دستور غير توافقي رفضته غالبية القوى السياسية والاجتماعية، وكذلك سيطرة الجماعة على مؤسسة الرئاسة وعدم تمتع محمد مرسي بالاستقلالية في قراراته، أيضاً فإنّ الجماعة سعت إلى تأطير الهيكل التنظيمي لسلطات الدولة الرسمية واستبداله بهرم الهيكل التنظيمي للإخوان فيما عُرف بـ «سياسة الأخونة»، أيضاً فشل الجماعة في تقديم حلول للمشكلات الحياتية في المجتمع، ومن الأخطاء كذلك ممارسات الجماعة الإقصائية تجاه المعارضة بكل أشكالها، وكذلك وجود علاقة بين جماعة الإخوان وبعض الجماعات الإرهابية مثل داعش، الذي ظهر وفقاً للكتاب أثناء فترة حكم الجماعة.

ما مستقبل التنظيم؟

يستعرض الكتاب أخيراً عدداً من السيناريوهات الخاصة بمستقبل التنظيم في ضوء نقاط القوة والضعف التي يتمتع بها، وفي ضوء عدد من المعطيات الواقعية الموجودة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، لكنّه يرجح أحد هذه السيناريوهات والمتمثل في بقاء الوضع الراهن للتنظيم سواء فيما يتعلق بشكل الهيكل التنظيمي وتسلسل مستوى القيادات فيه، أو فيما يتعلق بطبيعة العلاقات فيما بين المستويات التنظيمية والإدارية، أو فيما يتعلق بالارتباط بين الجانبين الإيديولوجي والحركي من أجل الحفاظ على التماسك التنظيمي، ووفق هذا السيناريو فإنّ الهيكل التنظيمي للجماعة سوف يظل محتفظاً بسماته المشار إليها، وسوف تظل سلطة اتخاذ القرار بيد المرشد والهيئات الرئيسية التابعة له، وسوف تظل الجماعة تتحرك في دائرة من الركود الفكري والتنظيمي نتيجة تشبثها بأفكارها ومعتقداتها القائمة على السمع والطاعة، والتي تحول دون أيّ محاولة لإصلاح الجماعة بصورة تعمل على إعادة الحيوية والفاعلية إليها وتخرجها من مأزقها الراهن، ويرى الكتاب أنّ هذا السيناريو ربما هو الخيار المفضل للجماعة حالياً، حيث تسعى من خلاله إلى المحافظة على ما تبقى من بنائها التنظيمي بعد الإجراءات والسياسات التي تم اتخاذها تجاهها وأثرت على التنظيم بدرجة كبيرة.

لماذا يخشى الإسلاميون الرأي الآخر؟

خلال الأعوام الأخيرة ازدادت مساحة النقد الموجه للفكر الديني، وعلى الرغم من أنّ التيار الإسلامي، الذي يُعدّ أحد الممثلين لهذا الفكر، له حضور وتأثير في المجتمع بصورة أكبر من تيار النقد الديني؛ إلا أننا في الكثير من المواقف نلاحظ حالة من الخوف والتحفز من جانب التيار الإسلامي تجاه أيّ فكرة أو أيّ نقد يتعارض مع ما يعتقده المنتمون لهذا التيار، ورغبة في إسكات أيّ صوت مخالف، ومحاولات حثيثة لمنع أيّ رأي مخالف لما هو مستقر في عقولهم من أفكار يعتقدون أنّها هي الحقيقة المطلقة، بكل السبل الأخلاقية وغير الأخلاقية.

ويعبّر البعض عن تعجبه من ذلك الموقف الذي يبدو متناقضاً لدى الإسلاميين، متسائلاً كيف يعتقدون أنّ أفكارهم تعبّر عن حقائق مطلقة لا تقبل الشك، وفي الوقت نفسه يكون لديهم ذلك القدر من الخوف والحساسية تجاه أيّ نقد لها أو فكرة متعارضة معها! هل هذا الخوف والسعي لمواجهة كل فكرة مخالفة أو نقد للفكرة يعكس قناعة قوية بها وولاءً لها، أم أنّه في بعض الأحوال يعكس هشاشة الفكرة داخل عقل الفرد؟

يمكننا تفسير هذا الموقف من خلال أمرين؛ الأول هو أنّه على الرغم من رسوخ القناعات الدينية داخل عقل الأفراد المنتمين للتيار الإسلامي بكل مكوناته؛ إلا أنّها في الوقت ذاته قناعات هشة وضعيفة، حيث إنّها لم تنتج عن تفكير ودراسة وبحث واطلاع على أفكار لشخصيات وتيارات وثقافات متعددة، ولكنّها تمثل ثقافة أحادية جاء أغلبها من خلال التواجد داخل أطر تنظيمية وحركية تفرض على المنتمين إليها سياجاً يمنعهم من الاطلاع على أفكار وثقافات مغايرة، وتعمل على ترسيخ قناعات وأفكار بداخلهم باعتبارها المعبرة عن حقيقة الدين،

وتصور لهم أيّ فكر مخالف على أنّه متعارض مع الإسلام ومناوئ له، كما أنّ جزءاً من تلك القناعات يمثل ثقافة سائدة في المجتمع يتم اكتسابه من خلال الحياة فيه واستدماجه داخل الفرد حتى يصبح جزءاً من شخصيته؛ وبالتالي لا تعبّر تلك الأفكار في الغالب عن قناعات مصدرها العقل ولكن قناعات مصدرها العاطفة والاتباع، وتصبح فيما بعد بمثابة مُسلّمات داخل عقل الفرد، وحقائق مطلقة لا تقبل الشك ولا تحتاج إلى المراجعة، وتصير تلك القناعات بالنسبة إلى الفرد هوية إذا طالها الشك فإنّه يفقد هويته، كما أنّها تمثل له مصدراً لليقين، إذا فقده فإنّه يفقد وجوده، ومن ثم يصبح الدفاع عنها بمثابة دفاع عن الوجود.

الأمر الثاني هو أنّ الفرد لديه اعتقاد أنّ تلك القناعات والأفكار الدينية التي يعتقد أنّها تمثل الحقيقة المطلقة وتعبّر عن الدين الصحيح هي التي يجب على الجميع الاعتقاد بها، ويرى أنّ كل فكرة مخالفة لها هي فكرة خاطئة، وبالتالي فهو يعمل على نشر تلك الأفكار في المجتمع كله، ويقف بكل قوة تجاه أيّ محاولة لنقد تلك الأفكار أو التشكيك في تلك القناعات، حتى لا يتأثر أفراد المجتمع بأيّ رأي أو فكرة مخالفة، وتظل أفكار التيار الإسلامي فقط هي السائدة والمسيطرة.

لكنّ السؤال الذي نود طرحه هنا هو: هل هذا الموقف الذي يتخذه الإسلاميون تجاه أيّ طرح أو نقد لأفكارهم، والذي يتجاوز ـ في كثير من الأحيان ـ الرد الموضوعي على الأفكار والآراء ليصل إلى حد التشويه والسب وغير ذلك من الأساليب، وعدم الاهتمام بمضمون الأفكار المطروحة والعمل على شخصنة الأمور، وعدم ممارسة أيّ نوع من المراجعة والنقد الذاتي للأفكار الراسخة؛ هل يؤدي هذا إلى القضاء على الاتجاه الناقد للفكر الديني، ومنع الآراء المخالفة من الحضور والانتشار والتأثير، أم ربما يُحدث تأثيراً عكسيّاً؟

في الحقيقة أنّ تلك الممارسات، وإن كانت ذات نفع مع المنتمين للتيار الإسلامي بمفهومه العام، من حيث إنّها تساهم في تثبيت القناعات بصورة أكبر داخل عقولهم، وتحشد جهودهم لمزيد من المواجهة تجاه التيارات الأخرى، إلا أنّها على الجانب الآخر تزيد التيار الإسلامي انغلاقاً على نفسه، وتفتح الباب

أمام مزيد من النقد لأفكار التيار الديني، وتعطي صورة للكثيرين ممّن لا ينتمون لأيّ تيار أنّ الفكر الديني يعاني من أزمة، وأنّ هناك العديد من جوانب القصور في أفكاره المطروحة؛ الأمر الذي يزيد من مساحة النقد والتجاوز مع الوقت لهذا الفكر.

مفهوم التمكين عند جماعة الإخوان المسلمين

هناك عدد من المفاهيم التي تشكل عقل الحركة الإسلامية، وتحدد أهدافها، وترسم مساراتها، كما أنّها تساهم في خلق حالة الصراع المستمر الذي تعيشه تلك الحركات، ومن بين هذه المفاهيم الرئيسة مفهوم التمكين، ويتردد هذا المفهوم كثيراً على لسان المنتمين للحركة الإسلامية بمختلف صورها، فهو يمثل لهم غاية وهدفاً يسعون للوصول إليه، وفي سبيله يخوضون المعارك ويدخلون الصراعات ويضحون بالغالي والنفيس، وهو مفهوم ينتج عنه ويترتب عليه العديد من الأفكار الفرعية والعديد من الإجراءات والخطوات التي تستهدف تحقيقه، وسوف نتحدث عن مفهوم التمكين من خلال ما خطّه أحد مفكري جماعة الإخوان وهو علي محمد الصلابي، وهو من إخوان ليبيا من خلال كتابه «فقه النصر والتمكين».

التمكين من منظور الإخوان

التمكين عند جماعة الإخوان، كما عبّر عنه الصلابي، يعني أن يُمكَّن لدين الله في الأرض فيحكم ويسود. يقول في كتابه: «إنّ التمكين لدين الله هو الهدف الأكبر لكل مفردات العمل لأجل الإسلام»، ويحدث التمكين عندما تُقام الدولة الإسلامية التي تطبق الشريعة وتعمل على نشر رسالة الإسلام في العالم وفق رؤية الإخوان، وعن أهداف التمكين يذكر الصلابي هدفين، هما: إقامة الدولة الإسلامية، ونشر الدعوة، فيقول: «وإذا رجعنا إلى نصوص القرآن والسنّة، فسوف نجد أنّ من أهداف التمكين أن يتمكن المجتمع المسلم من إقامة سلطة سياسية تستند على مبادئ واضحة»، وبعد إقامة الدولة تسعى لبسط نفوذها عن طريق الجهاد ليشمل ملكها كل الأرض وتدين الدنيا كلها للإسلام ولا يوجد حائل يمنع الناس عن وصول الدين إليهم، وهذا هو الهدف الثاني؛ وهو نشر الدعوة «وممارسة الدعوة بعد التمكين هي الممارسة المجدية القادرة على الوصول إلى أهدافها».

«التمكين عند جماعة الإخوان، كما عبّر عنه الصلابي، يعني أن يُمكَّن لدين الله في الأرض فيحكم ويسود»

ويضع الصلابي (٤) مراحل للتمكين؛ وهي: أوّلاً مرحلة الدعوة التي تستهدف تعريف الناس بتعاليم الإسلام وحثهم على الالتزام بها، وثانياً مرحلة اختيار العناصر التي تحمل الدعوة وإعدادها تربوياً وعقلياً وبدنياً، وثالثاً مرحلة المغالبة التي تهدف إلى محاولة انتزاع الحكم من السلطة التي لا تطبق الإسلام، وتشمل عدة وسائل؛ منها اختيار النماذج الصالحة المتخصصة في كل المجالات لكي تكون قادرة على إدارة الدولة حال الوصول إلى الحكم، وكذلك العمل السياسي المتمثل في المنافسة السياسية وإحراز بعض التقدم فيه، كما تعني المقاومة المسلحة حال الضرورة إليها، فمرحلة المغالبة تعني كما يقول الصلابي «طبيعة هذه المرحلة تكمن في كلمة واحدة: الجهاد، ونعني به الجهاد بكل أنواعه؛ جهاد اللسان، وجهاد العمل بكل أنواعه، وجهاد قتال أعداء الله، وجهاد المرابطة في سبيل الله، وجهاد الاستعداد لكل معركة في سبيل الله، وجهاد لكل عمل يتطلبه الإسلام، ولا بدّ لكل فرد وصل إلى هذه المرحلة أن يكون جهده ووقته وماله في سبيل الله»، أمّا المرحلة الرابعة من مراحل التمكين، فإنّها تتحقق بالوصول إلى الحكم وقيام الدولة الإسلامية المنشودة، ثم العمل على بسط نفوذها على بقاع الأرض، والعمل على حمايتها دوماً من كل خطر يتهددها؛ «إنّ مرحلة التمكين هي ذروة العمل الإسلامي المنظم، وهي تمثل الثمرة الناضجة، ومرحلة التمكين في الدعوة إلى الله تعني أنّ الله ـ تبارك وتعالى ـ يُمكّن لدينه في الأرض عن طريق المؤمنين الذين يعملون الصالحات، وأنّ هذا التمكين يسبقه الاستخلاف والملك والسلطان، ويعقبه أمن بعد خوف».

وتتشابه مراحل التمكين كما وضعها الصلابي مع تلك المراحل الـ (٧) التي وضعها البناء، والتي تصل به إلى هدفه الأكبر وهو الخلافة، وهو الأمر الذي يعبّر عن أنّ رؤية الصلابي هذه مستقاة من رؤية البنا، ومعبّرة بالتالي عن رؤية الجماعة، حيث إنّ مرحلتي الدعوة واختيار العناصر وإعدادها تقابلها عند البنا مراحل إعداد

الفرد المسلم والأسرة المسلمة والمجتمع المسلم، ومرحلة المغالبة تقابلها مرحلتا الحكومة المسلمة وتحرير الأوطان، ومرحلة التمكين تقابلها مرحلتا الخلافة وأستاذية العالم.

ملاحظات حول مفهوم التمكين

١. يؤدي الخلط الغريب للإخوان بين الدين وبين التنظيم واعتبار أنّهم هم الذين يفهمون الإسلام فهماً صحيحاً، وأنّهم أصحاب الحق المطلق، إلى قناعة بأنّ كل الحكومات الموجودة هي حكومات غير إسلامية لأنّها لا تطبق الشريعة، وبما أنّهم هم من تتوافر فيهم الصفات المطلوبة في الحكومة المسلمة، فإنّهم الأجدر بالحكم والسلطة، فهم يرون أنّ إقامة الدين واجبة، وأنّ الدولة وسيلة لذلك، ولذا؛ فلا بدّ من أن يكون في السلطة من يستطيع القيام بهذه المهمة، ومن غيرهم قادرٌ على القيام بذلك! وربما هذا ما يفسر إصرارهم على الصراع على السلطة وتمسكهم بالحكم أيّاً كانت النتائج.

٢. النصر والتمكين يتحقق وفق هذه الرؤية بوصول المؤمنين الذين يعملون على إقامة الدين إلى الحكم، ليس على حدود الدولة القطرية فقط، ولكنّه حكم يشمل كل أقطار العالم الإسلامي، وهو ما يُعبَّر عنه بالخلافة، ثم عمل الدولة الإسلامية الكبرى على بسط نفوذها على العالم لتبليغ الدعوة، ويكون هذا الحكم قائماً على تطبيق الشريعة وفق الرؤية التي يراها من بيدهم السلطة. وهذا فهم قاصر يحصر التمكين في مجرد وصول طائفة إلى الحكم، رغم أنّ القرآن تحدث عن بعض الأمم غير المسلمة التي كانت ممكنة في الأرض نتيجة امتلاكهم مقومات الحضارة، وهذا ما يقوله بعض المفكرين من أنّ التمكين يعني امتلاك أسباب القوة بمعناها الواسع وامتلاك مقومات الحضارة، فنصر الإسلام لا يتحقق بمجرد وصول من يدّعون فهم الإسلام دون غيرهم إلى الحكم، ولا بمجرد قيام دولة تعمل على تطبيق بعض أحكام الشريعة كما تراها وتفسرها هي، فقد مرت فترات طويلة في التاريخ الإسلامي كانت تُطَّبق خلالها أحكام الشريعة بشكل كبير، ورغم ذلك كانت من أشدّ فترات الضعف في تاريخ المسلمين، فالنصر والتمكين يكون بامتلاك العلم والمعرفة وإقامة حضارة يُشار إليها بالبنان تنفع الناس ويسعون

«النصر والتمكين يتحقق وفق هذه الرؤية بوصول المؤمنين الذين يعملون على إقامة الدين إلى الحكم، ليس على حدود الدولة القطرية فقط، ولكنّه حكم يشمل كل أقطار العالم الإسلامي»

إلى الأخذ والتعلم منها، فالتمكين كما يرى الدكتور أسامة الأزهري في كتابه «الحق المبين» هو «نتيجة وأثر لمجموع أوامر القرآن بالإيمان والأخلاق، والهداية والجد والعمل والعمران والحضارة، والبحث العلمي المنتج لمنظومة العلوم الإنسانية على قاعدة الوحي وأساسه، فإذا انطلق المسلمون في تلك المقدمات، وأقاموا تلك المبادئ، أوجد الله لهم بين العالم صيتاً حسناً، وسمعة عالية، بحيث يشيع لهم في العالمين أفضل الذكر، ويعرف العالم عنهم الحضارة والعمران، وتأصيل دوائر العلوم في مختلف المجالات، فتطلب الحضارات ما عندهم من أسرار العلم والمعرفة، ويرحلون إلى ديارهم للتعلم، ويرون منهم أحسن الأخلاق وأزكاها، فتكون الأمة دالة على الله تعالى بمسلكها وتطبيقاتها، قبل الدلالة إليه بالعلم والنقاش والمناظرة، فهذا الأثر الذي يشيع في الأمم من استحكام قواعد الحضارة ودوائر العلوم عندهم، هو الذي يسميه الله تعالى تمكيناً، فلم يكن المسلمون مشغولين بتحقيق قضية التمكين عبر تاريخهم لأنّها نتيجة، وليست إجراء ولا مقدمة».

٣. هذا المفهوم يؤدي إلى صراعات لا تنتهي، ودائرة من الحروب لا تتوقف، إذ إنّها رؤية تغرق في اليوتوبيا ويتمتع أصحابها بخيال واسع، فالأمور لا تسير بتلك البساطة، فليس بمجرد امتلاك بعض مفردات القوة سواء البشرية منها أو المادية تستطيع جماعة أن تحقق كل هذه الخطوات، وتصل إلى الحكم في عدة دول، ثم تعمل على توحيد قيادة الدول تحت سلطة واحدة، ثم تسعى لتكوين إمبراطورية عالمية! إنّه تصور يتخطى الواقع وتحدياته وصعوباته بسذاجة بالغة، يُغرق في الأماني دون الوقوف على الإمكانات التي يتطلبها الأمر، ويسعى لأهداف ربما ليست مطلوبة في حدّ ذاتها.

٤.هذا التصور لا يجعل دوراً للمجتمع في عملية التمكين، ولكن يجعله فقط من خلال الجماعة؛ فهو يفترض تكوين تنظيم تتوافر فيه شروط معينة يكون بديلاً للمجتمع، يعمل على التوسع في قاعدته، ويعمل على امتلاك الإمكانات المادية والبشرية، وتوفير المتخصصين في كل المجالات حتى يكون جاهزاً ليحلّ محلّ السلطة القائمة بأيّ وسيلة، ثم يتوسع أكثر ليحكم العالم، فهو يبغي تنظيماً يقود مجتمعاً، ومن المفترض أن يتبعه ذلك المجتمع طواعيةً أو إجباراً.